الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقـــراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي و البحث العلمـــي

جـــامعة منتـــوري *قسنطينـــة*

كليـــة علـــوم الأرض، الجغرافيـــا و التهيئـــة العمرانيـــة

قســـم التهيئـــة العمرانيـــة

الرقم التسلسلي ....

السلسلة ....



تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم و نتائج

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية

من إعداد: سلطانة كتفي

تحت إشراف الأستاذ: د.صلاح الدين شراد

لجنة المناقشة:

أ.د محمد الهادي لعروق	رئيســا	جامعة قسنطينة
أ.د صلاح الدين شراد	مشرفــا	جامعة قسنطينة
أ.د عبد الغـــاني غـــانم	ممتحنــا	جامعة قسنطينة
أ.د عبد الوهـــاب لكحل	ممتحنــا	جامعة قسنطينة

السنة الجامعية 2005-2006

مقدمة عامة

تعرض القطاع الفلاحي إلى تغيرات هامة خلال الأربع العشريات الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة، فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين من المجال، وهذا ما لاحظناه طيلة الأربعين سنة تقريبا من التطبيق.

هذه الإصلاحات أتت بإيجابيات للبيئة الاقتصادية الاجتماعية، لكن بالمقابل فهي لا تخلوا من السلبيات، لأنه رغم تشابه الأهداف إلا أن تأثيرها كان مختلف، فكل سياسة جاءت بتغييرات جزئية للعالم الفلاحي والريفي:

* إذ في المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي (1963-1971) و كانت تهدف إلى تنظيم القطاع الفلاحي وتثبيت مبدأ الاشتراكية في قطاع الفلاحة، لكن لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه برغم الإيجابيات التي حققتها.

* أما المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الزراعية (1971-1981) فهي من أجل استغلال واسع للأراضي و عصرنة العالم الريفي وتحقيق الهدف الأساسي في إثبات النظام الاشتراكي وتمديده في الفلاحة.

* تليها مرحلة إعادة الهيكلة والتنظيم (بعد 1981) التي أتت من أجل توحيد وتنظيم قطاع الدولة وذلك بتنظيم القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية، إنشاء المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وقطاع التنمية الفلاحية، و تخصيص الأراضي وإنشاء المزارع النموذجية، لتتخلى في الأخير عن كل هذه الإصلاحات، حيث بدأت بالانسحاب تدريجيا عن متابعة قطاعها في التسيير.

- إذا بدأت بالتخلي عن متابعة أراضيها ماديا وتقنيا: بعد توزيع الأراضي على شكل مستثمرات فردية وجماعية وتركت تخطيط الإنتاج عملية حرة للفلاحين.

- ثم كان هناك شبه انقطاع حيث انتهى دور الدولة، وبقيت نقطة واحدة مشتركة مع الفلاح وهي ملكيتها للأراضي، مع الاحتفاظ بالأقطاب الممتازة والوظيفية كالمزارع النموذجية كهيكل فلاحي يمثلها وتمارس سياستها عليه، والتخلي عن متابعة باقي الأراضي، فقد كان هناك فرز للوحدات الإنتاجية الجيدة.

والسبب الرئيسي هو التعديل الاقتصادي الجديد والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي تبعته مرحلة انتقالية من خوصصة إعادة الهيكلة، لكن هذا الانسحاب خاصة على مستوى القطاع الفلاحي، خلق صعوبات كبيرة للفلاحين في التعامل مع الهياكل الموجودة في المحيط الاقتصادي الفلاحي، خاصة وأن نسبة كبيرة من المستفيدين في قطاع الدولة ليست لديهم ضمانات و إمكانيات كافية لاستغلال الأراضي، ونخص بالذكر

هياكل لدعم التموين (البذور و الأسمدة) والتمويل (البنوك)، مما أدى إلى نتيجة حتمية ظهور نشاطات غير قانونية (كراء الأراضي، استعمالها للرعي.....الخ).

- ضف إلى ذلك عدم مراقبة الدولة لأراضيها تبعه انحراف الفلاحين عن ممارسة الدورات الزراعية وإتباع المسار التقني في نشاطهم الزراعي، مما نتج عنه ضعف الإنتاج أو عدم تطويره.

- عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني بسبب عدم انتظام الأمطار حسب المناطق والفصول بتطوير السقي التكميلي، تسويق البذور و النباتات المقاومة للجفاف لمواجهة المناخ الشبه الجاف في الجزائر).

- ضعف تعبئة الموارد المائية.

- قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية (القطاع العام والخاص) كما وكيفا وعدم استكمال إعادة تنظيم الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي والتكوين والتسيير وتعميم نتائج البحوث، وعلاقة المستثمرات الفلاحية بالأسواق والتحكم في المعلومات الاقتصادية والتجارية (الأسعار وحالة السوق)، والقرض والتأمينات الفلاحية... إلخ.

- عدم ملائمة التنظيمات المهنية الأساسية عبر شبكة الغرف الفلاحية وجمعيات المنتجين ومجالس الفروع المهنية المشتركة (التأطير التقني، الاحترافية، التسيير والمحاسبة، قدرات التحليل، التحكم في المعلومات المتعلقة بسير الأسواق.. الخ)

- مطابقة النصوص التشريعية مع حركية الإصلاحات وإعادة الهيكلة (النصوص التي تحكم الوضع القانوني للأراضي الفلاحية للأملاك الخاصة للدولة...الخ)

وللنهوض بالقطاع الفلاحي تم وضع مخطط وطني للتنمية الفلاحية في جويلية 2000 الذي يمثل منفعة معتبرة للقطاع الفلاحي، فالتغيرات التي عرفها هذا الأخير لها دور أساسي في محاولة القضاء على كل العوامل السلبية التي تعيق الفلاحة من بداية الإنتاج (عالية وسافلة الإنتاج) إلى غاية محيطها.

ولكن السؤال الذي يطرح:

- هل هذا المخطط له فعالية لتجاوز الأزمة التي يعيشها القطاع، وبالتالي تغيير الواقع الفلاحي الحالي ؟
- هل الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعتبر أداة حاسمة في عملية عصرنة فلاحتنا وتحسين أدائها لمواجهة التحديات التي تنتظرها ؟
- ماهي المكنزمات المعتمدة لتحقيق هذا المخطط ؟
- هل يتجاوز كل العقابات الطبيعية والبشرية ؟

- ما مدى إقبال العالم الفلاحي والريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل ودعم الاستثمار ؟

أمام جملة الانشغالات المطروحة، تم اختيار ولاية قسنطينة كنموذج لدراسة تطبيق هذا المخطط على مجالها.

<u>هدف الدراسة:</u>

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تطبيق و نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و ما مدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة.

<u>أسباب اختيار مجال الدراسة:</u>

تتلخص في النقاط التالية:

- رغم الطابع الحضري للولاية إلا أن البعد الفلاحي هام جدا إذ تمثل الأراضي الفلاحية 89.08 % من إجمالي مساحة الولاية.
- القرار الولائي رقم 98/907 لــ 30-11-98 الذي يعتبر الولاية نموذجية لإنتاج البذور أي منطقة حبوب.
- تعرف الولاية تنوع في استعمال المجال (محاصيل أخرى غير الحبوب)
- المعرفة المسبقة للمجال من خلال الدراسات من مذكرات تخرج ورسائل سابقة.
- توفر المعطيات الإدارية والتقنية.
- قرب المجال وسهولة التنقل.

<u>مراحل البحث:</u>

مر البحث بعدة مراحل:

1- مرحلة البحث النظري:

تم فيها الاطلاع على مختلف الوثائق و المعطيات التي تحتاج إليها هذه الدراسة حيث إطلعنا على كتب و تقارير و أبحاث علمية من مذكرات، رسائل ماجيستر و دكتوراه، مقالات و مجلات، خرائط و قوانين و غيرها من المصادر الأخرى التي ساعدتنا على تحرير هذا البحث.

2- مرحلة البحث الميداني:

تم الإتصال بمختلف المصالح و الإدارات و مكاتب الدراسات قصد الحصول على المعطيات و الوثائق المختلفة و المتعلقة بالبحث منها:

- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)
- مديرية المصالح الفلاحية (DSA)
- **الأقسام** التجزيئية الفلاحية لدوائر
- المندوبيات الفلاحية للبلديات
-المكتب الوطني للتنمية الريفية (BNDER)
- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية(DPAT)
- ملئ 30 استمارة عن طريق الاستجواب المباشر مع المستثمرين.

3- ***مرحلة التحليل و المعالجة:***

تم تحليل مختلف المعطيات و الإحصاءات المستقاة من العمل الميداني من أجل الحصول على تفاصيل أكثر دقة و تدوينها في جداول و أشكال بيانية وخرائط محاولة منا الإجابة على معظم التساؤلات المطروحة في الإشكالية وهذا بتوظيف المعالجات السابقة في تحرير النص.

و لدراسة هذه الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة كانت المنهجية المتبعة على الشكل الآتي:

الفصل الأول:

نتطرق فيه إلى تقديم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال النصوص القانونية و يتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يضم التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهدافه

المبحث الثاني: يدرس الوسائل و الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية منها المالية و التقنية.

المبحث الثالث: تحديد المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الفصل الثاني:

في هذا الفصل سوف ندرس الإمكانات و العوائق الطبيعية، البشرية وكذا الفلاحية للولاية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول:دراسة الخصائص الطبيعة لولاية قسنطينة

المبحث الثاني: الدراسة البشرية للولاية

المبحث الثالث: دراسة تشخيصية لوضعية القطاع الفلاحي قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالولاية

الفصل الثالث: و من خلاله نتطرق إلى دراسة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة و يتكون من ثلاث مباحث:

المبحث الأول: و يتم من خلاله دراسة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثاني: ندرس إنجازات و نتائج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثالث: نماذج دراسة للتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالولاية

الفصل الرابع: و فيه يتم الانتقال من مخطط التنمية الفلاحية إلى مخطط التنمية الريفية و هذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول: نتطرق فيه إلى التعريف بمخطط التنمية الريفية

المبحث الثاني: دراسة تطبيق التنمية الريفية في ولاية قسنطينة

و ختمنا الدراسة بخلاصة ضمت أهم النتائج التي توصلنا إليها بالإضافة إلى عدد من التوصيات.

مقدمة الفصل

يشغل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، وكذلك في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية للوطن، لكن عدم فعاليته كلف الكثير: فالفاتورة الغذائية تزداد ثقلا عند استيراد معدات الإنتاج وبالتالي تزيد الضغط على الإستيراد وتشكل عائقا ماليا في وجه النمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى للبلاد، كما تؤثر التغيرات الكبيرة في مستوى الإنتاج سلبا على أسعار الاستهلاك وعلى مداخيل المنتجين وعلى الميزان التجاري، وغياب أو ضعف السياسة الإقتصادية إتجاه مجموع الفلاحين، أدى إلى ركود المحاصيل خاصة القمح إلى مستويات ضعيفة حيث كانت الضمانات المقدمة على أسعار القمح هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات الإنتاجية(التابعة للقطاع العام أو الخاص) ومن جهة أخرى الإستثمار في المجال الفلاحي قد بلغ هو الأخر مستويات ضعيفة جدا في معظم المستثمرات بسبب عدم وجود تمويل على المدى الطويل (منتظم).

لذا يجب التوصل إلى مخرج في أسرع وقت، وفي إطار برامج تسوية الإقتصاد الوطني تبنت الدولة سياسة الإنعاش الاقتصادي، و ضمن هذا الأخير برمجت عدة مشاريع تنموية، والقطاع الفلاحي كغيره كان له نصيب في هذا المجال نظرا لما يكتسبه من أهمية إقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي، حيث استفاد القطاع منذ عام 2000 بمخطط طموح يتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)[1] الذي يندرج ضمن مسعى إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه

المبحث الثاني: الوسائل و الأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثالث: تحديد المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

P.N.D.A : Plan **N**ationale du **D**éveloppement **A**gricole

المبحث الأول: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه

مقدمة:

عرف الوسط الريفي تدخلات متعددة قامت بها السلطات العمومية في إطار برامج التنمية المحلية مع إتجاه نحو التجهيز لفك العزلة عن السكان (شق الطرقات والمسالك لفك العزلة) أو لتحسين ظروف المعيشة، أو في إطار سياسات قطاعية ترمي

لقد حظي قطاع الفلاحة باهتمام كبير من قبل القيادة الإقتصادية و السياسية في الجزائر ،حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الإقتصاد الوطني، وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الإقتصادية الإجتماعية، وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط.

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الإعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن

- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى(التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذا حدد لهذا المخطط محورين:

أ- المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكيف(التهوية)، النقل، التخزين....).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية(من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي).

ب- المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإظافة إلى خلق مناصب شغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الإقتصادي والنافع.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

1- تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.

2- تنمية المنتوجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ والتربة).

3- تحضير الفلاحة الجزائرية للإندماج في الإقتصاد الدولي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)[1] ولهذا:

- يجب ترقية القطاع الفلاحي الذي يعتبر محور رهانات هامة لتوازنات الكبرى لبلادنا مهما كانت طبيعتها في إقتصاد البلاد، وكدا من أجل مستقبل وطني مبني على التنمية المستدامة والمتوازنة، هذه الترقية يجب أن تأخد بعين الإعتبارأهميتها على مستوى التوازن الإقتصادي الإجتماعي التنمية المستدامة.

O.M.C : Organisation **M**ondiale du **C**ommerce

- ضرورة تجاوز التضخم السياسي لمشاكل الفلاحة والتي ساهمت في إخفاء الحقائق الموضوعية وأضعفت من إمكانية البحث عن حلول واقعية تتطابق موضوعيا مع فكرة تصحيح العوائق التي يعاني منها القطاع أنتجت نظرة شاملة ومركزية بعيدة عن الحقائق المتضارية والمتعددة الموجودة في الميدان، كما أدت إلى تبذير الموارد وإضعاف من نواتج المجهودات المالية والإستثمارات البشرية من أجل عصرنة وتقوية القطاع.

- حتمية التطور النوعي التي فرضت على الفلاحة كما فرضت على كل القطاعات الأخرى في الإقتصاد الوطني، وترتبط هذه الحتميات بعوامل متعددة، كترقية المجهود والمبادرة والتنظيم، كما ترتبط كذلك بشروط خاصة والتي توجب أولا توضيحات أساسية من طرف السلطات العمومية وإعادة توجيه نشاطها.

- توضيح آلية استغلال الأراضي الفلاحية التي تنتمي للملكية العامة عن طريق إختيار نظام التنازل المكيف مع ضروريات الخاصة لاستغلال العقلاني وحماية الهيكل العقاري الفلاحي.

- التأكيد على إرادة بناء مجتمع متطور من أجل الجميع ويحافظ على كرامة ومسؤولية كل فرد كما يؤمن شروط حماية تامة وإدماج متناسق للمستثمرين الفلاحيين في الاليات الاقتصادية.

- ترقية الشغل لكون القطاع الفلاحي يحتوي على قدرات كبيرة في توسيع النشاط وتنمية الشغل بصفة عامة من أجل الإضعاف من الفوارق في المستوى المعيشي بين الوسط الحضري والريفي.

- تنويع النشاط وتفعله اللذان يعتبران من الأهداف الأولى للبرنامج المتبع والذي يتطلب تهيئة الظروف المحيطة بالإنتاج وكذا الدعم التقني للمنتجين.

- البحث عن طريقة أحسن لملائمة الإنتاج مع الظروف الطبيعية وتنمية العلاقات الإقتصادية الدولية التي يمكن أن تفتح أفاق جديدة

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة عن طريق إدماج مساحات جديدة وهذا يتم عن طريق مكافحة التصحر والعمل على إعادة التشجير بإستعمال أنواع ذات قيمة إقتصادية كما يعتمد كذلك على تفعيل برنامج الإستصلاح عن طريق الإمتياز في المناطق الجبلية والسهبية.

- أهمية التشاور الذي يعتبر شرط أساسي للتطور حيث يجب أن يتشاور المنتجون قبل القيام بأية مبادرة تخص القطاع كما يجب أن لا تكتسي هذه المبادارات الطابع الأمري.

- وضع الشروط الضرورية لبداية علاقة جديدة تعمل فيها الدولةعلى رفع العوائق التي تقف في وجه التنمية الفلاحية وكذا على إعطاء القيمة الحقيقية للعمل الفلاحي ومساعدة الفلاحين ودعمهم في حالة الكوارث الطبيعية، كما يجب كذلك على الفلاحين أن يتحملو المسؤولية الكاملة بخصوص النتائج المترتبة عن أعمالهم، كما يجب أن تعتمد مداخيلهم بصفة حتمية على نتائج مجهوداتهم ومبادراتهم.

3- البرامج المتبناة من طرف الولاية:

أما على مستوى ولاية قسنطينة فتبنت البرامج التالية:

3-1 برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية:

مهمة هدا البرنامج هي تحسين الإنتاج والإنتاجية وذلك عن طريق تكثيف الإنتاج وعصرنة أساليب العمل الفلاحي وتحديث التقنيات المستعملة، الإستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج وتشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي. تهدف هده العملية بالولاية إلى تكثيف الحبوب على مساحة تقدر بـــ 120000 هكتار.

3-2 برنامج تكييف أنظمة الإنتاج:

الهدف من هذا البرنامج هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة وهذا للخروج من أساليب الإستغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن الغير مؤهلة لإستقطاب بعض الأنواع من الزراعات، لذلك فهذا البرنامج يحتم على الفلاحين تحقيق ملائمة نوع الزراعة مع الوسط وهذا للزيادة في الإنتاج وحمايته والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مداخيل الفلاحين.

3-3 برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

تم الشروع في تنفيده منذ سنة 1997 أي قبل بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تثبيت و إستقرارسكان الريف وهذا من خلال تحسين مستوى معيشتهم، الزيادة في الإنتاج توسيع المساحة الصالحة للزراعة(SAU)، خلق مناصب شغل دائمة بالإضافة إلى إشتراك السكان المحليين في هذا البرنامج .و لقد إستفادت ولاية قسنطينة بـــ 6 محيطات في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، على مستوى 5 بلديات: بلدية بني حميدان، ديدوش مراد، مسعود بوجريو، عين أعبيد، و بلدية إبن باديس(استفادت بمحطين) بمساحة إجمالية تقدر بـــ 2170 هكتار، و بلغ عدد المستفدين 239 مستفيد.

3-4 البرنامج الوطني للتشجير:

مهمته الإستجابة للإنشغالات الوطنية في المجال الغابي والإيكولوجي ويرمي إلى تحقيق:

- حماية التربة وذلك بمكافحة التعرية والتصحر بإستعمال تقنيات ملائمة.
- إعادة تشكيل الغابات وذلك بغرس الأشجار.
- المحافظة على الأحواض التجميعية للسدود.

غير أن هذه الأهداف قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والإقتصادي عبر غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة(الزيتون، اللوز، الكرز....الخ) وهذا من أجل حماية التربة وضمان

S.A.U : Superficie **A**gricole **U**tile

مداخيل للفلاحين من خلال إستغلالهم للمناطق الغابية، ولقد وسعت ولاية قسنطينة المساحة المخصصة لزراعة الأشجار بـــ 127 هكتار

4- العمليات الإستصلاحية:

التنظيم الجديد للفلاحة الجزائرية يرمي إلى تحقيق هدفا أساسيا ألا وهو التنمية الفلاحية الفعالة (الايجابية) وذلك بإتباع العمليات الإستصلاحية.

و يقصد بالعمليات الاستصلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو اتباع مسار تقني محكم مع تحديد قيمة الدعم الذي يمنحه الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحي(FNRDA) ، و سنأخذ أهم الفروع:

1-4 فرع تكثيف الحبوب:

سنأخذ كمثال القمح و من الجدول، نوضح العمليات المتبعة والقيمة المالية للدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و الذي يختلف من عملية إلى أخرى مع تحديد شروط التأهيل.

الجدول رقم – 1- **المسار التقني و سقف مبلغ الدعم المخصص للحبوب**

الأنشطة المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	التوضيحات
تنمية الإنتاج و الإنتاجية: - نطاقات تكثيف القمح	9000 دج/هـــ	
أعمال تحضير التربة : - الحرث العميق - تسوية الأرض	3000 دج/هـــ	- حرث عميق من 25 إلى 30سم قبل 31 مارس على الأراضي في الراحة - إعادة الحرث مرتين كأقصى حد
إقتناء عوامل الإنتاج	6000دج/هـــ	
البذور	2000 دج/هـــ	بذور تحمل تأشيرة مفتيشية و وقاية النباتات
الأسمدة	2000دج/هـــ	الأسمدة المعدنية المخصبة
مكافحة الأعشاب الضارة	2000 دج/هـــ	تنقية الأعشاب الضارة عن طريق مكافحة الكيميانية
منحة حماية مداخيل الفلاحين عند حصاد القمح	القمح الصلب : 570 دج/ق القمح اللين : 770 دج/ق	تحفيز لتشجيع الفلاحين على بذل مجهودات إضافية

Source : nomenclature des actions soutenues par le FNRDA décembre 2003

F.**N**.**R**.**D**.**A** : **F**onds **N**ational de **R**égulation et du **D**éveloppement **A**gricole

من الجدول نلاحظ أن لتكثيف 1 هكتار من الحبوب (القمح) يخصص مبلغ 9000 دج/هــ و يتوزع على العمليات الأساسية لإنتاج الحبوب و هي:

أ- ***عملية تحضير التربة:*** و يقصد بها الحرث العميق الذي يكون من 25 إلى 30 سم مع تحديد المدة قبل 31 مارس على الأراضي في الراحة ثم عملية تسوية الأرض(recroisage) مع إعادة الحرث مرتين كأقصى حد و يخصص لهذه العملية 3000 دج/هــ.

ب- ***عملية اقتناء عوامل الإنتاج:*** و تتمثل في إقتناء البذور التي تحمل تأشيرة مفتيشية و وقاية النباتات و يخصص لها مبلغ 2000 دج/هــ ، الأسمدة باستعمال الأسمدة المعدنية المخصبة بـــ 2000 دج/هــ ، ثم مكافحة الأعشاب الضارة و هذا عن طريق المكافحة الكيميائية بـــ 2000دج/هــ لتصبح في مجموع هذه العملية (عملية اقتناء عوامل الإنتاج) بـــ 6000 دج/هــ

و من أهم الشروط التأهيل لهذه العمليات أن يكون الفلاح الذي يمارس زراعة الحبوب يتواجد في المنطقة المخصصة لزراعة الحبوب (حسب التنطيق المحدد من طرف الوزارة) و أن يحقق مردود لا يقل عن 8 ق/هــ للقمح اللين و 10 ق/هــ للقمح الصلب.

2-4 فرع الأشجار المثمرة:

إن غرس الأشجار المثمرة بطريقة فعالة و محكمة تتطلب عدة عمليات زراعية كما يمثلها الجدول

الجدول رقم- 2 - **المسار التقني و سقف مبلغ الدعم المخصص لزراعة الأشجار المثمرة**

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	توضيحات
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
- غرس أشجار جديدة: أعمال تحضير التربة	2000 دج/هــ	حرث عميق من 0.80 إلى 1م
فتح الحفر	100 دج/حفرة	الحفرة 1م^3 كأقصى حد
إقتناء عوامل الإنتاج : - سماد العمق (fumure de fond)	10000 دج/هــ	
الأشجار : - ذات البذرات - ذات النوى - الكرز - التين - الفستق - الجوز	50 دج/شجرة 80 دج/شجرة 200 دج/شجرة 70 دج/شجرة 250 دج/شجرة 250 دج/شجرة	

Source : nomenclature des actions soutenues par le FNRDA décembre 2003

و تتمثل في أهم العمليات التالية :

- أعمال تحضير التربة و تخصص لها 20000 دج/هـــ مع مراعاة حرث العميق من 0.80 إلى 1م
- فتح الحفر 100 دج/حفرة ويكون الحفر على 1 $م^3$ كأقصى حد
- اقتناء عوامل الإنتاج (سماد العمق) بـــ 10000 دج/هـــ
- الأشجار ذات البذرات، النوى، الكرز، التين، الفستق، الجوز بـــ 920دج

3-4 تنمية أنظمة الري الفلاحي:

جدول رقم- 3 - **المسار التقني و سقف مبلغ الدعم المخصص للتنمية أنظمة الري**

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تجنيد الموارد المائية التنقيب (على الأكثر 150 متر) حفر وبناء الأبار	1.500.000 دج /وحدة 250.0000 دج / وحدة	تصريح مسبق من طرف مصالح الرأي للولاية
إنشاء هياكل للتخزين الوسيطية أحواض جمع المياه هياكلا بالإسمنت المسلح 100 $م^2$	250.000 دج / وحدة	الزراعات المؤهلة المدعم: الأشجار المثمرة ة الكروم ، النخيل ، الزراعات الصناعية ، البطاط ، الزراعة العلفيبة ، الحبوب ، الزراعة المحمية ، وإنتاج البذور والشتلات
أشغال بالطين (رفع الركام والردم) مغطاة بفيلم بلاستيكي لحجم تخزين • 1500 $سم^3$ • 300$سم^3$ • 4500$سم^3$	200.000 دج / وحدة 300.000 دج / وحدة 400.000 دج / وحدة	
أجهزة الضخ والسقي 1- أجهزة الضخ ولوازمه	500.00 دج	
2- أجهزة السقفي بالرش - مجموعة تركيبية مكونة من 24 مرش لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 مجموعات تركيبية على الأكثر للمزارع الواحد . - أو رشاش حلزوني لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 رشاشات حلزونية على الأكثر للمزارع الواحد	200.000 دج 200.000	الزرعات المؤهلة المدعم : الحبوب ، البطاطة الزرعات العلفية ، الزرعات الصناعية والمشاتل
3- تجهزات السقي الممركز محطة رأسية واحدة (01) رصيف واحد من مرشات مصغرة أو شبكة في الحقل (قطرة بقطرة) - نتهيئة شبكات توزيع مياه السقفي إعادة الإعتبار لمصرف المياه إنشاء مصارف جديدة للمياه إعادة الإعتبار لشبكة السقي في الحقل - إعادة الإعتبار لمفقارت (زراعة المفقارة (زراعة الوحات) - صيانة الابار التقليدية تهيئة الشبكات • صيانة ممرات الصرف • صيانة الممرات (الإيصالات الأساسية صيانة الشبكة الثانوية	60.000دج 60.000 دج/ هكتار 200.000 دج 250دج/متر خطي 600 دج/ متر خطي	الزرعات المؤهلة للدعم: الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، الزرعات الصناعية، البطاطا النخيل، الزرعات المحمية ن المشاتل، حظيرة الخشب، حقول الأمهات زراعة الحمضيات والنخيل

• التجديد • إعادة التجديد	10.000 دج/إنجاز 700 دج/متر خطي 600 دج/متر خطي 500 دج/متر خطي 1200 دج/متر خطي	زراعة النخيل

Source : nomenclature des actions soutenues par le FNRDA décembre 2003

تنمية أنظمة الري الفلاحي شملت أيضا عدة عمليات وحدد لها سقف دعم لكل نشاط حفر التنقيبات (forages)، حفر وبناء وتجديد الآبار، خلق تجيهزات للتخزين (أحواض تجميعية، وتجهيزات اقتصادية مثل الرش المحوري، قطرة بقطرة) مع تحديد شروط التأهيل كما ممثلة بالجدول أعلاه

4-4 تربية النحل:

جدول رقم- 4 - **المسار التقني و سقف مبلغ الدعم المخصص لتربية النحل**

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج والإنتاجية - إقتناء العتاد والتجهيزات المخصصة لتربية النحل . - إقتناء وحدة متكونة من 10 خلايا مملوئة (دعم في إطار تطوير الشعبة وإجراء تعويضي للخسارة في الدخل في إطار برنامج إعادة النمط)	50.000 دج	تطوير الشعبة منتج فلاحي يملك قطعة أرض فلاحية أو تسريح بمكان إقامة منحلة موافق عليه قانونا . برنامج إعادة النمط : منتج فلاحي مندمج في البرنامج
إقتناء خلايا فارغة) وحدات من 10 خلايا)	1500 دج للخلية الواحدة	
إقتناء أدوات مخصصة لوحدة مكونة من 10 خلايا على الاقل (بدلة ، قفازات ، قناع ، مدخن ن فرشات النحل ، رافع الإطارات) إقتناء تجهيزات لإستخراج العسل ل 100 خلية على الاقل بصفة فردية أو جماعية - آلة الإستخراج - آلة التنضيج	3000 دج 36.000دج	
إقتناء تجهيزات لإنتاج الخلايا والفرق (القفير) (essaim)	1.500.000 دج	تعاونية تربية النحل معتمدة قانونا
تطوير الثروات الجينية (الوراثية) أنشاء مشاتل القفير (فرق النحل) (essaim) اقتناء خلايا مملوءة ة خلايا صغيرة نوايا النحل	2.000.000 دج	مربي النحل - يملك قطعة أرض تصلح لهذا النشاط - معتمد من طرف المعهد التقني المتخصص

Source : nomenclature des actions soutenues par le FNRDA décembre 2003

و من الجدول الممثل أعلاه نلاحظ تطوير الشعبة شملت عدة عمليات منها :

- إقتناء وحدة متكونة من 10 خلايا مملوءة (لتطوير الشعبة) بـــ 50000دج

- إقتناء وحدتين من 10 خلايا مملوءة (في إطار برنامج إعادة تكييف أنظمة الإنتاج) بـــ 1500 دج للخلية الواحدة

- إقتناء عتاد التجهيزات المخصصة لتربية النحل (بدلة، قفازات، قناع، مدخن، فرشات النحل، رافع الإطارات) بـــ 3000 دج

- إنشاء مشاتل لإنتاج القفير (فرق النحل) (essaims) بـــ 2000000 دج

نتيجة:

تقدم كل هذه الإعانات لتمكن الفلاح من الإستثمار الأمثل و الوصول إلى نتائج إيجابية و بالتالي أي تقصير أو الخروج عن إطار الأنشطة و العمليات المنصوص عليها، أو عدم احترام أجال الإنجاز، يحرم من الاستفادة من الدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و يفسخ دفتر الأعباء الذي بينه و بين المصالح المعنية.

خلاصة المبحث الأول

سطرت الدولة عدة أهداف في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منها:

- أهداف اقتصادية: إعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية (تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية، تكييف وملاءمة أساليب الإنتاج، تطوير الإنتاج الفلاحي).
- أهداف اجتماعية: خلق مناصب شغل (تشغيل أعداد كبيرة من العمال وعائلتهم في الإستغلال وخارجه وهذا في الوسط الريفي).
- أهداف بيئية: تثمين المجالات والموارد من أراضي ومناظر وتوسيع التشجير الإقتصادي النافع.
- الأخذ بعين الاعتبار كل الإيجابيات الحقيقية للفلاحة في الجزائر وخاصة تنوعها المجالي.
- كما يجب أن تتدرج في إطار الإنفتاح التدريجي للإقتصاد وأن تعمل على تحسين الميزان الفلاحي على المدى المتوسط.
- ضرورة نزع الطابع السياسي عن العامل الفلاحي.
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جاء ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع الفلاح إلى مصاف العون الاقتصادي الحر و المسؤول عن اختياراته وحثه على الإستثمار.

المبحث الثاني: الوسائل و الأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

مقدمة:

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية(الفروع، تكثيف الحبوب إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برامج التشجير و إستصلاح الأراضي) يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض الأخرى حتى تصبح متلائمة ومتطلبات إنجاز الأهداف المحددة .

I- وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

1- الآلية المالية:

فهي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج، وسيكلف بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين وتسيير الصناديق العمومية وكذلك المهام المتعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية.

ولضرورة إعادة الإعتبار للبعد الإقتصادي للعمل الفلاحي والإستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية الواردة الوحيدة لتمويل برامج التنمية الفلاحية، لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الإقتصاديين المعنيين .

وتقوم آلية التمويل أساسا على:

1-1 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لـــ (FNRDA):

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الإستثمارات في إيطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفذية من أجل أن يصبح هدا الصندوق عملي في شكله الجديد.

- المرسوم التنفيذي: رقم 2000- 118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد للكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 والمحد من جهته لشروط الإستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

و من المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق:

أ - في باب الإيرادات:

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- الموارد شبه الجبائية.
- موارد التوظيف.
- الجبيات والوصايا.
- كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

ب - في باب النفقات:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذلك تنميته وتسويقه وتخزينه و تكييفه وحتى تصديره.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عملية التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها.
- الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعية الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أ-1 – النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق:

قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق:

1- **تطوير الإنتاج والإنتاجية:**

1-1 أشغال تحضير التربة.

1-2 أشغال تهيئة وحماية التربة.

1-3 إقتناء المدخلات الزراعية (البذور، الشتائل، الأسمدة والمواد الصحية النباتية).

1-4 اقتلاع أو إحياء المزارع القديمة.

1-5 عمليات التطعيم.

1-6 اقتناء العتاد الفلاحي.

1-7 المنح عند الإنتاج أو عند جمع المنتوجات الفلاحية.

1-8 إقتناء وسائل النقل الخاصة.

1-9 اقتناء القطعات.

1-10 اقتناء عتاد أو أجهزة خاصة بتربية الحيوانات.

1-11 تهيئة أو بناء وتجهيز الهياكل المتخصصة.

2- تثمين المنتوجات الفلاحية:

2-1 إنجاز أو تحديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية.

2-2 إقتناء عتاد على مستوى المستثمرة الفرز التجفيف التخزين الأولي.

3- التسويق – تخزين – توظيب – تصدير:

3-1 إنجاز هياكل التخزين (التبريد والهري وغيرها).

3-2 إنجاز هياكل متخصصة لجمع وإستبدال المنتوجات.

3-3 أجهزة الفرز والتوظيب.

3-4 أجهزة الدبح والتقطيع.

3-5 اقتناء الرزم للمنتوجات الزراعية.

3-6 الدعم عند التصدير(النقل الداخلي مصاريف التوضيب والتخزين والمنح..).

4- تطوير الري الفلاحي:

1-1 تجنيد الموارد المائية: ترميم أو إنجازات جديدة (تنقيب أبار، حواجز مائية، رصد مصادر مائية، منشآت تحويل مجاري المياه).

1-2 جلب الطاقة الكهربائية.

1-3 إحداث الهياكل الوسيطة للتخزين (أحواض التراكم).

1-4 أجهزة الضخ والسقي.

1-5 تهيئة شبكات توزيع المياه الزراعية.

5- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية:

5-1 إحداث هياكل الحفظ المتخصصة.

5-2 إحياء أو إحداث مشاتل.

5-3 إنجاز هياكل متخصصة لإنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة.

5-4 المنح عند الإنتاج.

6- المخزون الأمني (للإنتاج الزراعي والبذور والشتائل):

6-1 مصاريف التسيير والتخزين.

7- حماية مداخيل الفلاحين :

7-1 الإعانة للتكفل بالفوارق المترنية عن تحديد الأسعار المرجعية.

7-2 تطوير النشاطات الفلاحية التكميلية على مستوى المستثمرات من أجل تنويع وضمان موارد المداخيل.

8- دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

8-1 المحروقات (المازوت).

8-2 الطاقة الكهربائية.

9- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية:

الزراعات الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل (قروض القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى المتحصل عليها في الإيطار برامج تنمية القطاع الفلاحي).

9-1 قروض الإستثمار:

9-1-1 استصلاح الأراضي.

9-1-1-1 صرف المياه والتطهير.

9-1-1-2 أعمال قلب التربة ونزع الأحجار.

9-1-1-3 وضع كواسر الرياح.

9-1-1-4تخصيب الأرض.

9-1-1-5الحواجز المائية.

9-1-1-6شبكات السقي.

9-1-1-7سقي أو حفر الأبار.

9-1-2 هياكل تخزين تحت التبريد للمنتوجات الفلاحية.

9-1-3 بناء و /أو تجديد مباني المستثمارات(مباني تربية المواشي، مخازن، مستودعات).

9-1-4 إقتناء العتاد و الأدوات الفلاحية.

9-1-5 إقتناء العتاد و الأجهزة الفلاحية لتربية المواشي و الري الفلاحي.

9-1-6 بناء و/ أو تهئية تجهيزات لتحويل و تثمين المنتوجات الفلاحية.

9-1-7 شراء القطعان و الحيونات المنسلة.

9-1-8 غرس الأشجار المثمرة و الكروم و النباتات الرعوية.

9-1-9 تصنيع الأدوات الفلاحية الخفيفة في إطار الصناعة التقليدية أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

9-1-10 التجهيزات للإنتاج التقليدي الريفي.

9-1-11تجهيزات تثمين و تحويل المنتوجات الفرعية ذات أصل نباتي و حيواني (تثمين المنتوجات الفلاحية الفرعية و/أو الزراعة الغذائية).

9-1-12 بناء أو تهيئة صناعة الرزم لتوظيب المواد ذات الإستعمال الفلاحي و الزراعي الغذائي.

9-2- قروض الإستغلال:

9-2-1 المنتوجات النباتية باستثناء البطيخ الأصفر و الأحمر و الفرولة و الفواكه الداخلية و المنتوجات البقولية الأخرىذات الإستهلاك الضعيف.

9 -2-2 التربية الموجه نحو إنتاج الألبان.

9-2-3 تربية النحل.

9-2-4 تربية الأرانب.

9-2-5 تربية دواجن المزرعة.

9-2-6 إنتاج البذور و الشتائل.

9-2-7 إنتاج الحيوانات المنسلة.

9-2-8 تحويل و تثمين المنتوجات الزراعية.

10 – تآطير الأشغال:

10-1 دراسات الجدوى

10-2 التكوين المهني.

10-3 الإرشاد الفلاحي.

10-4 متابعة تنفيذ المشاريع.

10-5 مصاريف تسيير الصندوق.

تتعلق الأعمال التي تم تعدادها أعلاه بالفروع التالية:

الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية الأغنام، البقر، المعز، الإبل، و الخيل، البطاطس، الزراعات تحت البيوت البلاستيكية،الحبوب ، البقول الجافة، زراعة الأعلاف، زراعة الأشجار المثمرة(الورديات و ذات النوى و المقاومة)، زراعة الكروم، زراعة الزيتون، زراعة الحمضيات، زراعة النخيل، الزراعة الصناعية(الطماطم، التبغ ، الزيتيات ، القطن، البنجرالسكري...)، البذور النباتية و الحيوانية، شتائل الأشجار و الكروم، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

1-**2- صندوق الاستصلاح عن طريق الإمتياز**:

- هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط إستعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للإمتيازات الفلاحية (**GCA**) [1].

[1] **G**.**C**.**A**: **G**énérale des **C**oncessions **A**gricoles

1-3 القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الإستثمار إنطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001، ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي**(CNMA)** [1].

مدعوا لتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث:

- هيئة للاقتراض.
- التأمين الاقتصادي.
- و محاسب للصناديق العمومية.

ومن أجل القيام بدوره، ثم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية.

بما أن التأمين الإقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج

هده الأشكال الجديدة التي وضعت لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق، تعد ضمان للحصول على القروض.

2- الآلية التقنية:

تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي.

تهدف هذه الطريقة إلى إعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية وسيرها ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة: التكوين، الإرشاد، الإعلام والاتصال.

1-2 في مجال التكوين:

يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ولوزارة التكوين المهني. فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية والمنذوبيات الفلاحية و كذا أبناء الفلاحين وهذا لتحقيق مايلي:

- تحسين ورفع مستوى التأطير التقني.
- تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع.

---

(1) **C**.**N**.**M**.**A**: **C**aisse **N**ationale des **M**utualité **A**gricole

- تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل والتلخيص.
- تكوين الفلاحين حسب إحتياجات القطاع وطلباتهم.

و على ومستوى ولاية قسنطينة بلغ عدد التربصات 7، منها 3 تربصات بالمركز التكوين الفلاحي بقالمة (ITMA)[1]، و 4 تربصات بمركز التكوين الفلاحي بسطيف و هذا لتكوين 31 متربص.

2-2 في المجال الإرشاد والدعم التقني:

تنفيد برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين بإشتراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية.

3-2 في مجال الإعلام والإتصال:

حيث يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان:

- تسيير فعال وشفاف ومسئول.
- تحسين صورة القطاع والتعريف بقدراته.
- نشر وشرح برامج القطاع.
- تثمين التجارب الناجحة.
- تدعيم الاتصال والإعلام المباشر عن طريق التجمعات المحلية.
- تسهيل الاستقبال وتحسين الاتصال بالمستثمرين الفلاحين.

II- الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

ولتنفيد هذا المخطط يعتمد في تطبيقه على تكامل مهام عدة هياكل منها الإداري والتقني والمالي وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه وسند كر أهم هذه الهياكل:

1- الجهاز الإداري:

يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية.

1-1 مديرية المصالح الفلاحية (DSA) [2] :

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن و بمقتضى المرسوم التنفيذى رقم 195/90 المؤرخ فى 1990/06/23 اعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة.

---

[1] **I.T.M.A : I**nstitut des **T**echnologies et des **M**oyens **A**gricoles

[2] **D.S.A : D**irection de**s S**ervices **A**gricoles

- ***مهامها:***

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- السهر على تطبيق النظام فى جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.
- ضمان تفتيش و مراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات.
- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الافات و الامراض الحيوانية و النباتية.
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحى.
- استعمال كل الأدوات و التدابير المنصوص عليها فى سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية و الأراضي ذات الطابع الفلاحي – الغابي – الرعوى.
- تحديد المعطيات الاحصائية و اعداد مختلف الملفات و هذا من اجل المتابعة و التقسيم للحالة العامة للقطاع الفلاحى.
- القيام بدفع و ترقية الاستثمار الفلاحي.
- تحديد اهداف التنمية الفلاحية للولاية و الوسائل التى يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.
- القيام بجميع التدابير اللازمة التى من شأنها تحسين و تطوير العمل الفلاحي و إقتراح حملات للتوعية و التحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

وأضيف مؤخرا الى هذه المهام مهمة تاطير برامج التنمية المندرجة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية.

كل هذه المهام تضمنها المصالح الفلاحية المختلفة المتواجدة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية و هى على العموم 5 مصالح تضاف اليها خلية اتصال أنشأت لتكفل المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية و هي:

- مصلحة التفتيش البيطرى ووقاية النباتات.
- مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمار.
- مصلحة تنضيم الانتاج و الدعم التقني.
- تنظيم الاحصائيات و الحسابات الاقتصادية الفلاحية.
- مصلحة الادارة و الوسائل.

- ***الأقسام الفرعية و المندوبيات البلدية:***

زيادة على المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية ونظرا للمجال الهام الذي تسعى هذه الاخيرة الى تغطيته و كذلك من اجل تقريب الخدمات الفلاحية اكثر من الفلاح و للوقوف ميدانيا على متطلبات الفلاحة و طبيعة الخدمات التى يجب تقديمها للفلاح، توجد مصالح فرعية على مستوى الدوائر و البلديات هي على التوالي:

- الاقسام الفرعية الفلاحية.
- المندوبيات البلدية.

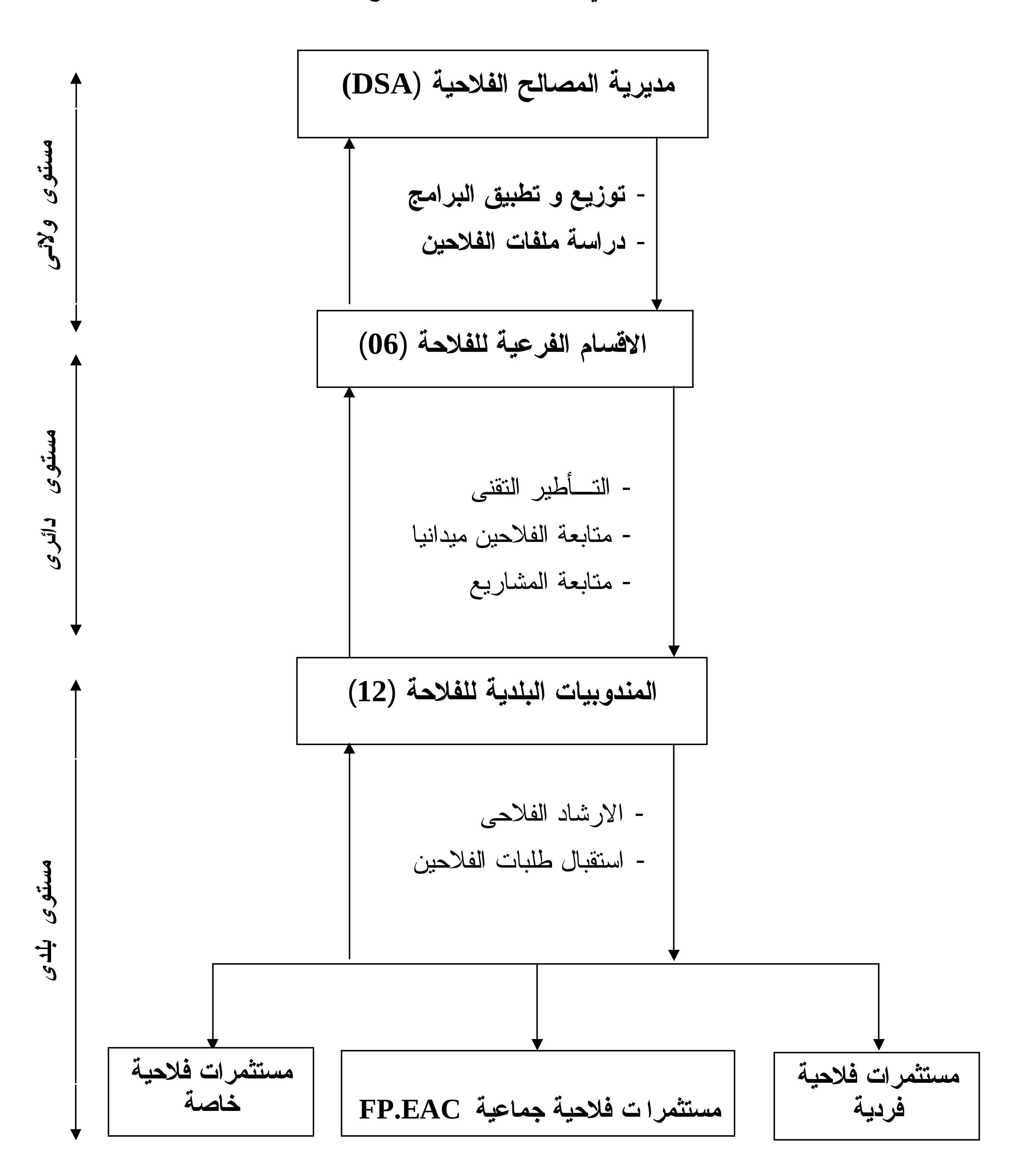
و تقوم الأقسام الفرعية بمهام مديرية الفلاحة و ذلك على المستوى المحلي و هذا بالتنسيق مع المندوبيات البلدية.

- دور مديرية المصالح الفلاحية فى اطار المخطط التنمية الفلاحية:

في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مديرية المصالح الفلاحية يصبح أكثر أهمية بصفتهاالهيكل الإداري الوحيد المخول له بـــ:

- استقبال ملفات الفلاحين الراغبين في الانخراط في برامج مخطط التنمية التي يقد مها من قبل المندوب الفلاحى.
- المراقبة والمتابعة الدائمة للمشاريع من حيث مدى التقدم فى الانجاز المالي و المادى لآستهلاك الموارد المالية و القروض الممنوحة.
- مدى توافق المشروع مع المخطط التوجهي العام للولاية.
- عقد اللجنة التقنية للولاية.

الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية



1-2 الغرفة الفلاحية:

الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية الولائية تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118 المؤرخ في 04/27 /1991و هذا بعد انتخاب و تنصيب هياكلها: مجلس الغرفة،مجلس الادارة الرئيس.

مهام الغرفة الفلاحية:

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة و هي بالاضافة الى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية، هي متعامل مفضل للسلطات الادارية و التقنية المحلية الوطنية فى جميع الميادين المهتمة بالفلاحة او التنمية الفلاحية و يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية في:

- تنظيم أشكال التشاور و التنسيق و الاعلام و تطويرها و هذا ما بين المشتركين فيما بينهم و بين المؤسسات العمومية التى تشتغل فى محيط الانتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل.
- تساهم فى وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية و تنويعها و في إعدادها.
- تنظيم الأسواق و المعارض و المسابقات الفلاحية.
- الإرشاد الفلاحي.

و فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الفلاحية اسندت للغرفة الفلاحية مهمتين اساسيتين:

1- الاعتراف بصفة الفلاح عن طريق تسليم البطاقة المهنية.

2- تحديد بيان وصفي عن المستثمرات الفلاحية.

نتيجة:

اذن يتكفل بالتاطير الادارى هيكلين فلاحيين ذوى مستوى ولائي هما الغرفة الفلاحية و مديرية المصالح الفلاحية.

2- الجهاز المالي:

و يقوم بضمان هذا الدور كل من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية، يقتسمان مهمة تمويل القطاع الفلاحي:

1-2 - الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي:

انشات صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشآتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية و الاقتصادية خاصة قبل اصلاحات 87/19 المعرفة لكيفية الاراضي و كذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحيين التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية(CRMA)[1] موزعة عبر التراب الوطني و كلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

---

[1] **CRMA : C**aisse **R**egionale de **M**utualité **A**gricole

و من اجل الاستجابة للتنظيمات الجديدة الخاصة بالانتاج الفلاحي، مهمة التعاون الفلاحي دعمت بمهام و صلاحيات اخرى من طرف السلطات العمومية منها لتشجيعهما وجعلها بمثابة محرك حقيقي لتطوير الفلاحة و الانتاج الفلاحي، و هذا باصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97 و المؤرخ في 1999/11/30 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و العلاقة القانونية و التنظيمية فيما بينهما، بحيث اصبحا بمثابة مؤسسات اقتصادية تخضع للقانون السياسي للمالية و القروض و التأمينات الاقتصادية.

فبهذه القوانين الجديدة جعلت وزارة الفلاحة من التعاون الفلاحي وسيلة للتكفل بمشكل تمويل القطاع الفلاحي و القروض الممنوحة من طرف البنوك و التي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع الفلاحي.

- **مهام الصندوق**: يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تسهيل و ضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات و المتصرفين.
- يساهم في تطوير و تنمية الفلاحة و الصيد البحري...الخ.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات و الاشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا.

2-2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) [1]:

تأسيس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/05/13 و قد تولد عن اعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث اسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل العراقيل الني أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي.

مهامه:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الإستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع إحتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الإكتفـاء الذاتي.
- تمويل جميع الإستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة الصيادلة...ألخ.
- يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الإستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

النتيجة: دور المؤسسات المالية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أصبح أكثر أهمية نظرا لأنها الممول الوحيد للفلاح، بحيث تقوم بتقديم القروض للفلاحين لإكمال التركيبة المالية لإنجاز المشروع.

---

[1] **B A.D.R : B**anque d'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**urale

خلاصة المبحث الثاني

من خلال العناصر السابقة يمكننا القول أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعتمد في تنفيذه على عدة وسائل وأجهزة منها: المالية، الإدارية و التقنية، فهي متعددة و متكاملة من أجل ضمان تمويل و تاطير تقني ملائم للبرامج وطبيعة الأنشطة المحددة وهذا بـــ:

- تعليم الفلاح إلى الوصول وإتباع مسار تقني وكدا التعامل مع الإدارة (لمعرفة واجباته و كذا حقوقه).
- خلق أساليب جديدة لتامين مدا خيل الفلاحين.

أصبحت الفلاحة الآن منظمة:

- الغرفة الفلاحية تمثل الفلاحين، تسليم بطاقة الفلاح، صياغة بيان وصفي للمستثمرة الفلاحية.
- مديرية المصالح الفلاحية تمثل الدولة وتراقب العمليات (اللامركزية).
- البنك يمثل الهيئة الممولة.
- المتعامل الآخر التأمينات.

المبحث الثالث: تحديد المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

مقدمة:

في هذا المبحث ستتم دراسة كيفية الاستفادة من برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و تحديد شروط الإنخراط.

I - تحديد المستفدين من المخطط الوطني:

للإستفادة من برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يشترط أن يكون الراغب في الإنخراط فلاح من هو الفلاح؟

1- تعريف الفلاح:

يعتبرالفلاح كل شخص طبيعي يمارس نشاطات فلاحية بصفة مستمرة وعادية وأن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يكون مالك أراضي أو مربي الماشية حيث يتولى بنفسه وتحت مسؤوليته إدارة مهام التسييرومراقبتها ومتابعتها غير أنه يمكن للمالك أن يفوض أمر التسييرللغيرالذي يكون حين إذا وكيلا مسيرا موضوعا تحت سلطة المالك ومسؤوليته.
- أن يكون حائزا على عقد إيجار أو انتفاع مبرما مع المالك سواء كان هذا الإيجارأو الإنتفاع نقدا أو عينا.

2- **من يستفيد من الدعم في إطار(FNRDA):**

للإستفادة من برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يجب أن تتوفر شروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،

و هذا تحدده المادة 2 من المقرر الوزاري رقم000599 المؤرخ في 08 جويلية2000 التي تنص على مايلي:

يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية وجماعية.
- المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة، بما فيها المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات الإنتاج والتحويل والتسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الزراعية الغذائية

ملاحظة هامة:

لايؤهل الإستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقرر من قبل الوزارة.

3- شروط الإستفادة من الدعم:

على كل راغب في الإستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إيداع ملف يضم على وجه الخصوص:

محتوى هذا الملف توضحه المادة 4 من المقرر الوزاري المشار إليه أعلاه.

أ- طلب الإلتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية المعد حسب النمودج المرفق بالملحق(1) والذي يتضمن مايلي:

- طبيعة و مبلغ الدعم الملتمس وكذا بيان وصفي للمستثمرة.
- وثيقة تثبت صفة المستثمر الفلاحي أو ما يثبت صفة مسير أو مدير المستثمرة الفلاحية أو المؤسسة العمومية أو الخاصة(بطاقة الفلاح).
- دراسة تقنية وإقتصادية لجدوى مشروع التنمية.

ب- إيداع الملف لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويسلم للمعني وصل إيداع بذلك.

ت - يقوم رئيس القسم الفرعي بدراسة هذا الملف والحكم على مدى مطابقته للتنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع، كما يمكنه إجراء بعض التعديلات والتصحيحات التى يرى أنها ضرورية لإستفادة المشروع من عملية الدعم وهذا بالتعاون مع المبادر للمشروع.

ث- يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي للفلاحة بإيداع الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لايتعدى8 أيام من تاريخ إيداعه.

ج- ثم يقوم رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتقديم الملف والدفاع عنه أمام اللجنة التقنية الولائية(CTW) [1] يرأسها مدير المصالح الفلاحية والمتكونة من:

- رئيس القسم الفرعي للفلاحة.
- رئيس المصلحة المكلفة بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بمديرية المصالح الفلاحية.
- محافظ الغابات.
- مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- مدير بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية.

[1]**C**.**T**.**W** :**C**omité **T**echnique de la **W**ilaya

- ممثل العامة للإمتيازات الفلاحية.

- مدراء المعاهد التقنية المتخصصة في حالة تواجدها بإقليم الولاية.

كما يمكن للجنة التقنية الولائية الإستعانة بكل ذي خبرة من شأنه مساعدتها في عملها.

ح - تفصل اللجنة التقنية الولائية في قبول أو رفض الملف ففي حالة قبوله تقوم مديرية المصالح الفلاحية بصفتها رئيسا للجنة التقنية الولائية بتبليغ هذا القرار لرئيس القسم الفرعي للفلاحة وكل أعضاء اللجنة.

خ-يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي بإبلاغ صاحب الملف بقرار اللجنة التقنية بقبولها لملفه، ويطلب منه الحضور لتوقيع دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية ويحدد حقوقه ووجباته التي يجب عليه التقيد بها، كذا كلفة الأعمال والعمليات المقرر إنجازها وكذا مبلغ دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

د - ترسل نسخا من دفترالشروط الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الوطني المختص إقليميا و إلى رئيس القسم الفرعي الفلاحي المعني من أجل التكفل بها.

وفي حالة رفض الملف يخبر الراغب في الإستفادة من الدعم بذلك، في نفس الآجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وافي التعليل.

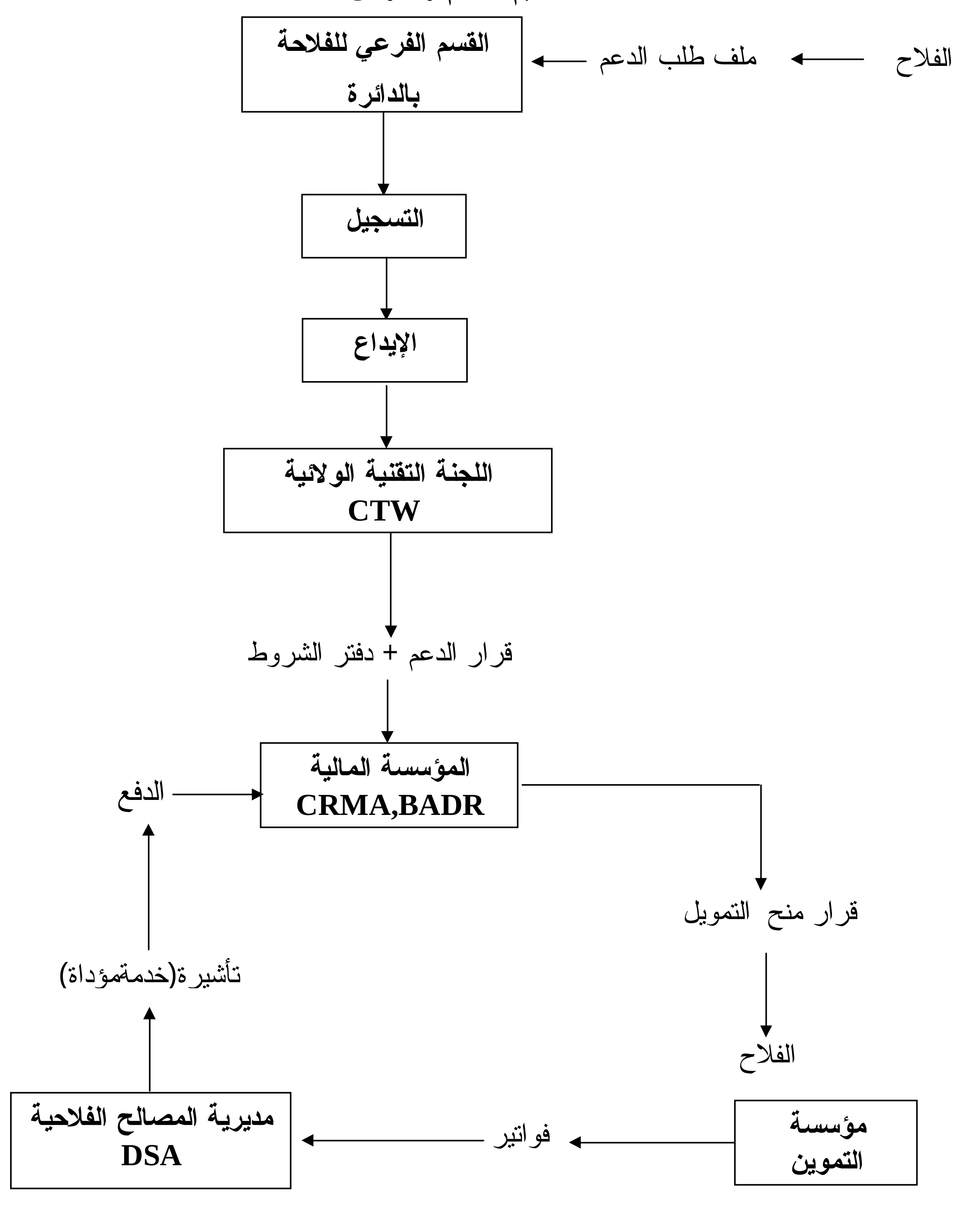
ذ- تقوم الصناديق الجهوية للتعاضد الفلاحي المختصة إقليميا بتنفيد عمليات الدفع بعنوان الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على أساس قرار منح الدعم ودفترالشروط المتناسبة معه وبالنظر لوضعيات الأشغال و الخدمات أو التوريدات الموقعة التصديق بـــ" الخدمة المؤداة " من قبل المصالح الفلاحية.

تقوم الصناديق الجهوية للتعاضد الفلاحي بعمليات الدفع المشار إليها أعلاه لفائدة المستفدين في أجل أقصاه15يوم إبتداء من تاريخ إستلام الوثائق المؤشرة بـــ" الخدمة المؤداة ".

خلاصة المبحث الثالث

من أهم الشروط اللازمة للاستفادة من الدعم المدرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أن يكون المستفيد فلاح و لديه صفة قانونية(مستثمرة فلاحية فردية أو جماعية، مزرعة نموذجية، مستثمرة خاصة...الخ)، و تتلخص أهم مراحل تقديم الدعم كما يمثلها المخطط التالي:

مخطط تقديم الدعم والقرض



خلاصة الفصل الأول

يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى إدماج الفلاحين في مدار التنمية، وهذا بتشجيعهم على الاستثمار وجعلهم يتكفلون مباشرة بالقطاع الفلاحي وتكتفي الدولة بلعب دور الموجه عن طريق بعض الهياكل الفلاحية الفعالة (مديرية المصالح الفلاحية و الغرفة الفلاحية)، وكذا تقديم مساهمة مالية إلى الفلاحين في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).

لكن بالنظر إلى أبعاد هذا المخطط فهو يهدف:

في المجال الإداري:

- استعادة المصالح الفلاحية لدورها في تنمية وتنشيط الاقتصاد.
- الاستعمال العقلاني والفعال لإطارات القطاع الفلاحي.
- التنسيق بين مختلف مصالح القطاع.

في المجال التقني:

- إعادة الاعتبار لدور المعاهد التقنية وتدقيق مهامها.
- تحسين أعمال المتابعة والتقييم.
- تدعيم قدرات المؤطرين خاصة في مجال التحليل.
- تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع وكذا طلباتهم.
- إعادة تأهيل موظفي مصالح القطاع الفلاحي.

في المجال المالي:

- إحداث مرونة أكبر في الإجراءات.
- صرامة أكبر في البرمجة وإجبارية الحصول على نتائج.
- إشراك التقني وتحميله المسؤولية على المصادقة على المشاريع المقترحة من طرف الفلاحين.
- توفير القروض وتدعيم المؤسسات المالية للقطاع.
- ترقية ثقافة الاستثمار والتأمين الفلاحي.

على عكس الفترة الاشتراكية التي كانت تفرض سيطرة شبه كلية للقطاع العام، ويبرز الاختلاف بينها و بين مرحلة تطبيق المخطط فيما يلي:

	الفترة الاشتراكيـــة	الفترة الحـالـــيـــة
الأهداف	محاولة النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال البحث عن تسيير و تنظيم جديد للأراضي و كذا الاقتصادي(الهياكل الفلاحية المختلفة) الأولية للقطاع العام	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يندرج ضمن برنامج أوسع يهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و ترقية القطاع الفلاحي مع السعي إلى خلق تنمية متوازنة:اقتصاديا و اجتماعيا و ايكولوجيا (التنمية المستدامة)
التنظيم العقاري	قامت بتركيز الجهود على الأراضي التابعة للدولة مع إهمال شبه كلي لأراضي القطاع الخاص(التمييز بين القطاعين)، كل العمليات و الإصلاحات مركزة على الرقعة الأرضية(تدخلات عديدة على العقار التابع للدولة...)	تقوم على توحيد القطاع الفلاحي: أصبح الحديث عن قطاع فلاحي فقط بغض النظر إن كان عموميا أو خاصا و أصبح التركيز على الأشخاص و المستثمرة كوحدة قاعدية.
التسيير	القطاع الفلاحي مسير وموجه من طرف الدولة(مركزية القرار)	ازدواجية في تسيير القطاع الفلاحي مع بروز دور الغرفة الفلاحية و التي تعتبر ممثل للفلاحين على الصعيد الإداري إلى جانب مديرية المصالح الفلاحية التي تعتبر ممثل للدولة (أي لا مركزية القرار) .
التمويل	تضمن الدولة تمويل موسمي موجه كليا إلى وحدات القطاع العام.	التمويل يكون من منطق السوق حتى و إن كانت الدولة ستحمل جزءا من هذا التمويل(الدعم الفلاحي) بالإضافة إلى مشاركة الفلاحين في هذه العملية من خلال تكفلهم بجزء من هذا التمويل (التمويل الذاتي)
التسويق	عملية التسويق كانت تضمنها مجموعة من الدواوين(التعاونيات المختصة التي تعمل على تنظيم هذه العملية على المستوى البلدي و الولائي و الوطني.	هو حر يخضع لقانون السوق(العرض و الطلب)

مقدمة الفصل

إن الغاية من دراسة هذا الفصل هو تشخيص أو تقديم منطقة الدراسة من مختلف الجوانب، حتى نتمكن من التعرف على المميزات الجغرافية والطبيعية للولاية، وكذا التعرف على سكان الولاية من حيث حجمهم وتطورهم ضمن الزمن، بالإضافة إلى دراسة تشخيصية لوضعية القطاع الفلاحي قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة (2000-2003)، من أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الدراسة الطبيعية

المبحث الثاني: الدراسة السكانية

المبحث الثالث: دراسة تشخيصية لوضعية القطاع الفلاحي قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الأول: الدراسة الطبيعية

مقدمة:

تعتبر دراسة الوسط الطبيعي هامة في الدراسات الخاصة بتهيئة المجال و لاسيما الدراسة المتعلقة بالنشاط الفلاحي، فقد يشكل هذا الوسط عائقاً كما يمكنه أن يكون حافزاً و عاملاً مساعداً على الإستغلال الزراعي و على تكثيف الإنتاج الفلاحي.

1 – الإطار الجغرافي والطبيعي للولاية قسنطينة:

1-1- الموقع الجغرافي:

تقع ولاية قسنطينة في شمال الشرق الجزائري، وقد اكتسبت أهمية كبرى منذ القدم بفضل موقعها الطبيعي، حيث أنها تتوسط إقليم الشرق الجزائري وتعتبر عاصمة له، مما جعلها محل إستقطاب و تركز للنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية.

يقع المركز الرئيسي للولاية على بعد 439كلم من ولاية سكيكدة و153كلم عن ولاية عنابة و هذا ما أكسبها أهمية اقتصادية هامة.

1-2- الموقع الفلكي:

تقع ولاية قسنطينة بين خطي عرض 36.35°و 36.19° وبين خطي طول 6.15° و 43.6° فهذا الموقع يلعب دورا هاما في تحديد مناخ الولاية.

1-3- الموقع الإداري:

تقع ولاية قسنطينة ضمن ولايات شمال الجزائر يحدها شمالا ولاية سكيكدة شرقا ولاية قالمة غربا ولاية ميلة وجنوبا ولاية أم البواقي.

تبلغ مساحة الولاية 2.291.7 كم^2 ، تنقسم الولاية إلى 6 دوائر إدارية تضمن 12 بلدية (الخريطة رقم (1)) ويقدر حجم السكان الإجمالي 810913 نسمة (إحصاء1998).

إذا يعتبر موقع ولاية قسنطينة موقعا مناسبا لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فهو موقع إستراتيجي يمثل نقطة عبور مختلف ولايات الشرق وهذا ما أهل الولاية لأن تكتسب أهمية اقتصادية كبيرة جعلت منها قطبا تنمويا.

خ 1

2- دراسة الوسط الطبيعي:

و تتمثل في الوصف الطبوغرافي و الجيولوجي للمجال المدروس، و تشمل معرفة التضاريس و الإنحدارات و التركيب الصخري و التربة....إلخ.

2-**1- الطبوغرافيا (التضاريس)**:

تتواجد ولاية قسنطينة ضمن المنطقة الإنتقالية بين الأطلس التلي و السهول العليا و هذا ما جعلها تعرف تنوعاً في تضاريسها، فنجد الجبال، الهضاب، التلال، السهول و الأحواض (الخريطة رقم (2))، فعلى العموم يغلب عليها الطابع الشبه التلي، تظهر التلال بشكل واضح في الشمال و هذا للتباين الشديد في الإرتفاعات عكس الجنوب حيث الإرتفاعات متقاربة على العموم حوالي 800 م و هي منطقة السهول.

إذاً تضاريس ولاية قسنطينة محصورة بين سلسلتين رئيسيتين هما: السلسلة التلية في الشمال و السهول العليا في الجنوب، و هي غير متجانسة في الشمال و في الشرق ذات إرتفاع كبير و هذا عكس المناطق الجنوبية، راجع إلى الحركات التكتونية التي شهدتها المنطقة و يتميز بثلاث مجموعات رئيسية هي:

أ/ المجموعة التلية الشمالية.

ب/ الأحواض الداخلية و الأودية.

ج/ مجموعة السهول العليا القسنطينية.

أ/ المجموعة التلية الشمالية:

تحتل هذه المجموعة الجزء الأكبر من الولاية، تتشكل من جبال و هضاب و توجد أربع مجموعات جبلية موزعة من الشمال إلى الجنوب، حيث نجد شمالاً كتلة "سيدي دريس" بإرتفاع يصل إلى 1295م تظهر بشكل متسع، أما في الوسط نجد كتلة "جبل الوحش" بإرتفاع يقدر بــ 1281م، تضم إليها "جبل ماسين " بــ 1067م و في أقصى الجنوب الشرقي "جبل أم سطاس" بــ 1326م و هو أكبرها إرتفاعاً و تظهر به حواف صخرية و كذا "جبل شطابة " غرباً بإرتفاع 1316م، الميزة العامة لهاته الجبال هي تسطح قممها حتى أنها أصبحت متطورة من جراء التعرية المائية و على سفوحها تنمو غابات متدهورة منها غابتا "ذراع الناقة " و "شطابة" إلى جانب تخددات واضحة من التعرية المائية و هذا يعطي فكرة عن نوع المطار السائدة و التي تأخذ صفة القوة و التذبذب.

خ2

ب/ مجموعة الأحواض الداخلية و الأودية:

تتشكل هذه المجموعة من حوض عين السمارة، مسعود بو جريو، زيغود يوسف و إبن زياد، هذه الأحواض تكونت إنطلاقاً من وجود سفوح شديدة الإنحدار بين السلسلة الشمالية و الجنوبية و تتميز هاته الأحواض بمتوسط إرتفاع أقل من 400م و بشبكة هيدروغرافية متنوعة لكنها ذات تصريف خارجي (تصب كلها في وادي الرمال الكبير).

ج/ مجموعة السهول العليا:

تتوضع هذه المجموعة في الجنوب الشرقي، و هذا إمتداد لسهول عين مليلة، يتراوح متوسط إرتفاعها مابين 600ــ800م و على عكس المنطقة الشمالية فهذه المجموعة تتميز بإستمرارية في المظهر الطبوغرافي أي الإنبساط التام.

نتيجة

تتميز ولاية قسنطينة بطبوغرافية متضرسة في الشمال الشرقي حيث يسيطر الطابع الجبلي الذي يتميز بإنحدارات شديدة.

أما الهضاب و التلال فهي الطابع المسيطر على الولاية حيث تمثل 50 % من مساحة هذه الأخيرة، زيادة على وجود سهول و أحواض داخلية و أودية في جنوبها الشرقي و الغربي تتميز بإنحدارات ضعيفة إلى متوسطة.

عموماً فإن الوعاء الطبيعي الذي تتواجد فيه ولاية قسنطينة يتميز بالإيجاب و يساعد على تركز السكان و إقامة كل النشاطات الإقتصادية بما فيها الفلاحية.

2-2- الانحدارات:

تتحكم الانحدارات في مدى تطور النسيج الترابي و كذا إستقراره، كما يمكن من خلالها معرفة و تحديد نوعية الإستغلال الزراعي و إمكانية إستخدام المكننة و أيضاً إختيار أنظمة الري المناسبة، من جهة أخرى فالإنحدارات تؤثر على عملية تصريف المياه و تخزينها و من ثمة إمكانية التحكم في الإنتاج النباتي و هي كذلك عبارة عن عنصر هام يحدد حتى النشاطات التي يقوم بها الإنسان و نوعيتها.

و من خلال الخريطة رقم(3) يمكننا تحديد أربع فئات للإنحدار:

الفئة الأولى أقل من 3 %:

و تمثل الإنحدارات الضعيفة، تشمل جزءاً من عين أعبيد و بلدية عين سمارة و بالقرب من ضفاف واد الرمال و جزء من بلدية بن باديس.

خ3

الفئة الثانية 3 ــ 12.5 %:

و هي فئة الإنحدارات المتوسطة، تمثل القسم الأكبر من الإنحدارات و تتركز في النصف الجنوبي من الولاية مع بعض المناطق بالنصف الشمالي.

الفئة الثالثة 12.5 ــ 25 %:

هي فئة الإنحدارات الشديدة، تتركز خاصة في شمال الولاية و هذا في كل من بلديات ديدوش مراد، مسعود بوجريو، إبن زياد، زيغود يوسف.

الفئة الرابعة أكثر من 25 %:

تمثل فئة الإنحدارات الشديدة جداً، تظهر في المناطق الجبلية الوعرة في الشمال الغربي للولاية "جبل سيدي دريس " و جزء من "جبل الوحش " في المنطقة الشمالية الشرقية و منحدرات "جبل شطابة " و أم سطاس".

نتيجة:

من خلال عنصر الإنحدار نجد أن ولاية قسنطينة مقسمة إلى:

ــ منطقة ذات إنحدارات ضعيفة إلى متوسطة و تشكل 54 % من المساحة الإجمالية للولاية.

ــ منطقة ذات إنحدارات شديدة إلى شديدة جداً و تشكل 46 % من المساحة الإجمالية للولاية.

2-**3**- **التركيب الصخري**:

و من خلال الخريطة رقم (4) نستطيع تمييز ثلاث فئات من الصخور و هذا حسب شدة مقاومتها لعوامل التعرية.

أ - الصخور اللينة:

تمثل نسبة بحوالي 67 % من إجمالي مساحة الولاية و هي في مجمالها تكوينات للزمن الرابع تتسم بهشاشتها و ضعف مقاومتها و المتمثلة في كل من الطين و المارن بالإضافة إلى بعض التكوينات السطحية المتمثلة في بعض الترسبات الناتجة عن تعرية السفوح و الطمي (رواسب نهرية) و على العموم هي مناطق غنية بالمواد المعدنية و العضوية، و من ثمة هي صالحة للزراعة.

ب - الصخور متوسطة الصلابة:

و تمثل تقريباً 7% من إجمالي مساحة الولاية، تتكون أساساً من الكلس المارني و الكونغلوميرة و الشيست و الرصرصة و الكلس البحري.

خ4

ج - الصخور الصلبة:

تمثل حوالي26% من المساحة الإجمالية للولاية و تتشكل من الحجر الرملي و الكلس الصلب، هذان الأخيران يشكلان الكتل الجبلية مثل جبل الوحش (حجر رملي)، جبل أم سطاس و شطابة (الكلس الصلب).

2-4- التربة:

تتحكم التربة في توزيع مختلف الأنواع النباتية مثلها مثل الماء، الهواء، الحرارة، و تلعب التركيبة البيدولوجية للتربة دوراً هاماً في إستقرار الوسط و كذا طريقة و نوعية استغلاله، يحتوي مجال الولاية على أنواع التربة التالية (الخريطة رقم (5)):

أ - التربة الطينية:

تنتشر تقريباً عبر كامل مجال الولاية لكنها متمركزة بشكل خاص في القسم الشمالي و هي تربة صالحة للزراعة، تشمل مساحة تقدر بحوالي 101030 هكتار أي 45.32 % من المساحة الإجمالية للولاية(222910هكتار) و تمثل 79% من المساحة الصالحة للزراعة المقدرة بـــ 127840هكتار.

ب - التربة المارنية:

تتواجد بشكل كبير في جنوب الولاية وهي على العموم صالحة للزراعة، تحتل مساحة تقدر بحوالي 49700 هكتار أي ما يعادل 22.29 % من مساحة الولاية و بنسبة 38.88% **من المساحة** الصالحة للزراعة.

ت - التربة الطينية الغرينية:

تظهر في القسم الجنوبي للولاية و بالأخص في هضبة عين الباي و سهل عين أعبيد و هي تربة صالحة للزراعة تحتل مساحة تقدر بـــ 23830 هكتار أي 10.69 % من مساحة الولاية أي 18.64% من المساحة الصالحة للزراعة.

ث - التربة الصخرية:

و هي تربة ضعيفة و رقيقة السمك، فقيرة من حيث المواد العضوية تتواجد فوق الطبقات الكلسية المكونة للجبال و تظهر بوضوح في منطقة "بن باديس" هي غير صالحة تماماً للزراعة ما عدا لزراعة الشعير أو الرعي، تحتل مساحة تقدر بـــ 30230 هكتار أي 13.56% من مساحة الولاية و بنسبة 23.65 % من المساحة الصالحة للزراعة.

خ5

ج- التربة الغابية:

تربة غنية نوعاً ما، تتواجد على أقدام الجبال، تنمو عليها غابات مثل غابة شطابة بالإضافة إلى بعض النباتات و الأشجار التي تكون على شكل أدغال (maquis)، تشمل مساحة تقدر بـــ 6760 هكتار أي 3.03 % من مساحة الولاية و بنسبة 5.29% من المساحة الصالحة للزراعة.

ح- تربة الترسبات النهرية و الرصرصة:

تظهر بشكل محدود خاصة على ضفاف الوديان أما الرصرصة فتظهر بشكل محدود في بلدية الحامة، و هي ترب غنية بالمواد العضوية إن لم نقل أغنى الترب الزراعية، تحتل مساحة في حدود 11360 هكتار أي 5.09 % من مساحة الولاية أي بنسبة 8.88 % من المساحة الصالحة للزراعة.

و يمكن تقسيم هذه الترب إلى خمسة أصناف، (الجدول رقم-1- بالملحق)

- **Ø** الصنف الأول: يمثل الأراضي الخصبة جداً (2.5 % من مساحة الولاية).
- **Ø** الصنف الثاني: يمثل الأراضي الخصبة (34.7 %).
- **Ø** الصنف الثالث: يمثل الأراضي متوسطة الخصوبة (24.5 %).
- **Ø** الصنف الرابع: يمثل الأراضي ضعيفة الخصوبة (33.9 %).
- **Ø** الصنف الخامس: يمثل الأراضي ضعيفة جداً أو الفاسدة (4.3 %).

إذاً الإمكانيات الفلاحية للولاية تعكسها خصوبة الأراضي (الصنفين الأول و الثاني) و مدى **انبساطها**.

3- المناخ:

المناخ عامل من العوامل الأساسية و الضرورية للتحكم في الفلاحة عموماً و الزراعة خصوصاً و قد إعتمدنا على معطيات محطة عين الباي للفترة الممتدة على 10 سنوات

3-1- التساقط:

معطيات التساقط المسجلة بمحطة عين الباي للفترة الممتدة ما بين (92ــ 2002) توضح لنا أن ولاية قسنطينة تتزود بمتوسط سنوي يقدر بـــ 557.36 ملم (الجدول رقم(5)).

أ - توزيع التساقط الشهري و السنوي:

جدول رقم – 5- **التغيرات الشهرية و السنوية للتساقط بمحطة قسنطينة للفترة (92-2002)**

الأشهر / السنوات	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
93-92	20.6	22.9	116.1	192.8	49.5	58.0	25.5	12.3	52.8	3.0	2.9	4.8	561.2
94-93	22.1	11.9	22.0	126.6	66.1	78.5	18.1	78.8	6.0	0.0	0.3	2.0	491.4
95-94	28.8	90.6	24.0	49.4	216.1	17.5	84.7	30.1	8.9	52.4	0.0	1.2	600.7
96-95	47.5	8.3	42.5	28.4	88.0	181.0	54.0	67.0	62.0	42.0	21.0	15.01	656.7
97-96	15.0	10.0	26.0	47.0	33.1	22.4	59.0	57.7	18.0	33.2	1.2	17.2	339.8
98-97	38.9	50.2	110.2	65.8	36.4	22.7	37.4	70.8	49.6	18.3	0.0	8.9	539.2
99-98	75.2	32.6	135.3	53.1	73.7	42.1	57.6	31.7	10.5	20.4	3.3	7.7	1021.1
00-99	58.7	35.7	79.2	93.6	17.4	19.1	14.4	32.9	84.4	43.6	0.0	15.7	494.7
01-00	18.4	38.3	31.7	57.7	123.4	44.7	17.6	38.3	52.9	0.0	0.2	10.4	433.6
02-01	22.3	26.8	134.7	109.7	23.5	53.3	18.2	31.8	17.0	4.5	19.4	24.0	485.6
المجموع	347.5	327.3	721.7	130.2	727.2	578.3	386.5	451.4	359.1	217.4	48.3	106.9	5573.6

المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين الباي قسنطينة

يتضح من الجدول أن أقصى قيمة للتساقط سجلت بشهر ديسمبر 130.2 ملم، و أدنى قيمة بشهر أوت بـــ 10.69ملم.

ب - التوزيع الفصلي للتساقط:

جدول رقم- 6- **التوزيع الفصلي للتساقط بمحطة قسنطينة للفترة (92-2000)**

الأشهر	الخريف		الشتاء		الربيع		الصيف	
السنوات	التساقط (ملم)	%	التساقط (ملم)	%	التساقط (ملم)	%	التساقط(ملم)	%
93-92	159.6	28.44	300.3	53.51	90.6	16.14	10.7	1.91
94-93	56	12.68	280.2	63.48	102.9	23.31	2.3	0.52
95-94	143.4	23.87	283	47.11	120.7	20.09	53.6	8.92
96-95	98.3	14.97	297.4	45.29	183	27.87	78	11.88
97-96	51	15	102.5	30.16	134.7	39.64	51.6	15.18
98-97	199.3	36.96	154.9	28.73	157.8	29.26	27.2	5.04
99-98	243.1	23.81	646.8	63.34	99.8	9.77	31.4	3.07
00-99	173.6	35.09	130.1	26.30	131.7	26.62	59.3	11.98
01–00	88.4	20.38	225.8	52.07	108.8	25.09	10.6	2.44
02 - 01	183.8	37.88	186.5	38.44	67	13.81	47.9	9.87
المعدل	1396.5	25.05	2607.5	46.78	1197	21.48	372.6	6.68

المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين الباي قسنطينة

يتبين من التوزيع الفصلي للأمطار خلال الفترة المتدة ما بين 92-2002 ما يلي :

- في فصل الصيف التساقطات قليلة جدا حيث سجلنا إلا 37.26 ملم كمعدل خلال هذه الفترة أي 6.68 ملم من حجم التساقط السنوي.

- في فصل الربيع نسجل 119.70 ملم كمعدل خلال نفس الفترة، أي 21.48% من حجم التساقط السنوي و هذا غير كافي لتغطية حاجيات الزراعات الكثيفة خاصة في شهري أفريل و ماي فهي أساسية بالنسبة للحبوب.

- في فصل الخريف التساقطات تمثل 139.65 ملم أي 25.05% من حجم التساقط السنوي، و هي الكمية النافعة لفترة الحرث.

- في فصل الشتاء أقصىحجم للتساقط نلاحظه خلال هذا الفصل، بحيث نسجل كمعدل 260.75 ملم أي ما يمثل 46.78 % من التساقط السنوي.

2-3 الحرارة:

تعتبر الحرارة من أهم العوامل البيئية المؤثرة على توزيع مختلف المحاصيل الزراعية لكونها تتحكم في عملية التبخر و النتح.

جدول رقم -7 - **التغيرات الحرارية بمحطة قسنطينة خلال الفترة (92-2002)**

الأشهر	m	M	T= (m+ M/2)	A= M - m
سبتمبر	16.35	28.92	22.64	12.57
أكتوبر	11.25	23.71	17.48	12.46
نوفمبر	7.35	17.20	12.27	9.85
ديسمبر	4.48	13.41	8.94	8.93
جانفي	3.01	12.21	7.61	9.20
فيفري	2.97	13.52	8.24	10.55
مارس	5.11	16.92	11.01	11.81
أفريل	6.92	19.25	13.08	12.33
ماي	11.88	26.02	18.95	14.14
جوان	16	31.29	23.64	15.29
جويلية	18.58	34.62	26.6	16.04
أوت	19.37	34.57	26.97	15.20
المتوسط	**10.27**	**22.64**	**16.45**	**12.36**

المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين الباي قسنطينة

m : المعدل الشهري الأدنى.

M : المعدل الشهري الأقصى.

T : متوسط الحرارة الشهري.

A: المدى الحراري.

يتضح من تحليل المعطيات الخاصة بالحرارة أن هناك تغيير في مجال الحراري حيث المعدل الشهري متغير ما بين 26.97م° خلال شهر أوت و 7.61م° خلال شهر جانفي، مما يسمح لنا بالقول أن المنطقة تتميز بموسمين مختلفين:

- موسم حار و جاف.
- موسم بارد و ممطر.

*** المعدلات الأقصى و الأدنى قيمة ملاحظة:**

- المعدل السنوي الأقصى يصل إلى 22.64 م° و 10.27م° كمعدل سنوي أدنى.

مما يؤثر من الوهنة الأولى على الزراعة خلال شهر جانفي بـــ 12.21م° و أعلى درجة خلال شهر جويلية بـــ 34.62م°.

- المعدل الشهري الأدنى يتراوح ما بين حدين: جانفي 3.01م° و أوت 19.37م°.
- الإختلاف ما بين المتوسطات للأشهر الأكثر حرارة و الأشهر الأكثر برودة تحدد ما نسميه المدى الحراري، المعطيات المسجلة تعطي مدى حراري ما بين الأدنى و الأقصى التي تتراوح ما بين 9.2م° و 16.04 م° مما يميز الولاية بمناخ قاري.

*** العلاقة بين التساقط و الحرارة الفترة (1992-2002):**

نعتمد في دراسة هذه العلاقة على معطيات محطة عين الباي

جدول رقم - 8 - **المتوسطات الشهرية للحرارة و التساقط**

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
التساقط(ملم)	34.75	32.73	72.17	13.02	72.72	57.83	38.65	45.14	35.91	21.74	4.83	10.69
الحرارة	22.64	17.48	12.27	8.94	7.61	8.24	11.01	13.08	18.95	23.64	26.6	26.97

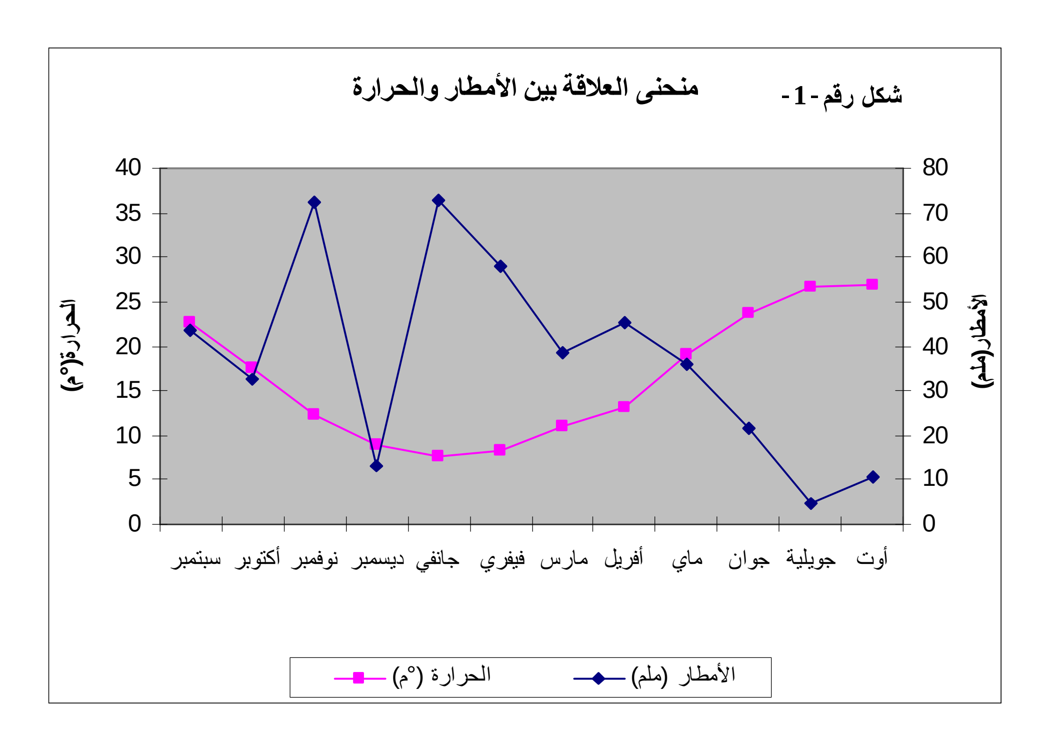
المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين لباي قسنطينة

لتوضيح هذه العلاقة نستعين بمعادلة غوسن التي من خلالها يفرق بين الشهر الرطب و الجاف بحيث يعرف غوسن الشهر الجاف بأنه ذلك الشهر الذي تكون فيه كمية الأمطار تساوي أو ضعف الحرارة أما الشهر الرطب فهو الشهر الذي تكون فيه كمية الأمطار ضعف درجة الحرارة

$$P=2T$$

T=المتوسط الحراري الشهري

P=المتوسط الشهري لكمية الأمطار



و من المنحنى الموضح بالشكل رقم(1) يتبين أن الفترة الجافة تمتد من شهر ماي حتى أوت.

3-3 الرياح:

عامل الرياح هام لما يكون من خطر على المحاصيل الزراعية في بعض فترات الموسم الفلاحي و أيضاً عامل مساعد في عملية التلقيح، و لهذا معرفة قوتها و إتجاهها و سرعتها الضرورية.

جدول رقم -9- **متوسط سرعة الرياح بمحطة قسنطية للفترة (92-2002)**

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المتوسط
سرعة الرياح	2.3	2.23	2.74	2.87	2.53	2.42	2.83	2.53	2.82	2.45	2.41	2.37	2.53

المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين الباي قسنطينة

و الرياح المسيطرة بالولاية تأخذ إتجاهها غربية و شمالية غربية.

4-3 الظواهر المناخية الأخرى (فجائية):

أ -الجليد:

الجدول رقم - 10 - **عدد أيام الجليد لولاية قسنطينة لفترة(1992-2002)**

الأشهر / السنوات	سبتمبر	أكتوبر	نوفبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المعدل
93-92	0	0	0	19	11	4	0	0	0	0	0	0	**3.4**
94-93	0	0	1	8	16	9	3	1	0	0	0	0	**3.8**
95-94	0	0	5	8	20	6	7	2	0	0	0	0	**4.8**
96-95	0	0	2	11	6	5	2	5	0	0	0	0	**3.1**
97-96	0	0	2	0	6	7	6	5	0	0	0	0	**2.6**
98-97	0	0	2	3	3	6	4	2	0	0	0	0	**1.8**
99-98	0	0	0	5	3	5	8	3	0	0	0	0	**2.4**
99-2000	0	0	0	13	10	8	11	2	0	0	0	0	**4.6**
2000-2001	0	0	2	0	11	11	4	1	0	0	0	0	**2.7**
2001-2002	0	0	0	7	22	7	4	1	0	0	0	0	**4.1**
المعدل	**0**	**0**	**1.2**	**7.4**	**10.8**	**6.8**	**4.9**	**2.2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**33.3**

المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين الباي قسنطينة

تتعرض ولاية قسنطينة إلى 33.3 يوم جليد في السنة حيث فترة الشتاء تعرف إرتفاع في عدد أيام الجليد إذ تمثل 10.8 يوم جليد.

ب -الثلج:

الجدول رقم - 11 - **عدد أيام الثلج لولاية قسنطينة لفترة(1992-2002)**

الشهر / الموسم	سبتمبر	أكتوبر	نوفبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المعدل
93-92	0	0	0	0	1	3	0	0	0	0	0	0	**4**
94-93	0	0	0	4	3	0	2	0	0	0	0	0	**9**
95-94	0	0	0	0	3	4	3	0	0	0	0	0	**10**
96-95	0	0	0	0	2	2	0	2	0	0	0	0	**6**
97-96	0	0	0	0	9	0	0	0	0	0	0	0	**9**
98-97	0	0		1	0	5	0	0	0	0	0	0	**6**
99-98	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
2000-99	0	0	0	2	1	1	0	0	0	0	0	0	**4**
2000-2001	0	0	1	1	2	7	0	0	0	0	0	0	**11**
2001-2002	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	**2**
المعدل	**0**	**0**	**1**	**9**	**2.2**	**2.2**	**0.5**	**0.2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**61**

المصدر: الديوان الوطني للرصد الجوي / محطة عين الباي قسنطينة

يتضح من الجدول رقم (11) 6أيام عرفت تساقط الثلوج وهذا إبتداءا من شهر نوفمبر حتى شهر أفريل مع أكبر كمية بشهر جانفي وفيفري(2.2 يوم).

إذا كل هذه العوامل تعتبر الإطار الإيكولوجي لزراعة الحبوب.

4- المصادر المائية:

تشكل الثروة المائية العامل الرئيسي الذي يساعد على قيام أي نشاط فلاحي، و ولاية قسنطينة تتميز بشبكة هيدروغرافية بنوعيها السطحية و الجوفية.

4-1 المياه السطحية:

أ - الأودية:

من الخريطة رقم(6) يتضح أن الشبكة الهيدروغرافية الممتدة على كامل تراب الولاية هي في معظمها متكونة من أودية مؤقتة و شعاب ترتبط إرتباطاً وثيقاً بحجم التساقط، ضف إلى هذا كثافة هذه الشبكة في شمال الولاية مقارنة بجنوبها و هذا ما يمكن تفسيره من خلال التباين الواضح ما بين الشمال و الجنوب من حيث عامل التساقط (شمال الولاية يتلقى كمية أمطار أكثر من جنوبه).

و توجد مجاري مائية هامة و دائمة الجريان، أهمها واد الرمال، واد بومرزوق و واد سمندو، الأول هو مجرى ذو تصريف خارجي تصب فيه عدة أودية أهمها واد بو مرزوق بحيث يلتقيان جنوب مدينة قسنطينة و الثاني تصب فيه عدة أودية ثانوية منها واد باردة الذي يتواجد بالجنوب الشرقي للولاية و كذلك واد حميميم الذي منبعه الأصلي منطقة المريج و واد ملاح، أما واد السمندو ذو الإتجاه شمال شرق، شمال غرب فيلتقي بواد الرمال في منطقة دار الواد شمال بلدية مسعود بو جريو.

تستغل مياه هاته الودية من طرف الفلاحين لسقي مزروعاتهم غير مبالين بالمخاطر المتمثلة أساساً في التلوث الكبير الذي تعرفه هاته الأودية، و تقدر المساحة المسقية من خلال الأودية بـــ 645 هكتار أي **21 %** من الأراضي المسقية بالولاية.

ب - السدود الترابية:

يتواجد على مستوى ولاية قسنطينة 14 سد ترابي، بسعة إجمالية تقدر بـــ 6505000 م^3 موجهة كلها للسقي ماعدا سد برلة المتواجد عى مستوى بلدية عين سمارة الذي حول إستعماله من السقي إلى توفير مياه الشرب لمدينة قسنطينة، و الذي يعتبر أكبر سد على مستوى الولاية حيث تبلغ سعته 2200000 م^3، بالإضافة إلى سد جبل الوحش ذو الإستعمال السياحي و الذي سعته 50000 م^3، و تقدر المساحة المسقية من خلال هذه السدود بحوالي 239 هكتار فقط في حين أن المساحة القابلة للري هي في حدود 724 هكتار.

خ6

ت - الينابيع:

يتواجد على مستوى ولاية قسنطينة 51 منبع مائي ذو صبيب إجمالي يقدر بحوالي 30 لتر/ثا، أهم هذه الينابيع

يتواجد على مستوى بلدية حامة بوزيان ذو صبيب 285 لتر/ثا، و تقدر المساحة المسقية من خلال هذه الينابيع بحوالي 772 هكتار.

2-4 المياه الجوفية:

يقدر إجمالي الموارد المائية الباطنية المستغلة 1634 ل/ ثا أي ما يعادل 58940784 م^3 / ثا إلا أن هاته المياه غير كافية بالإضافة إلى عدم معرفة المياه المتواجدة في الأعماق معرفة دقيقة (حجم هاته المياه)

أ - التنقيبات:

يتواجد على مستوى ولاية قسنطينة 59 تنقيب لإستعمالات مختلفة

ب - الآبار:

يتواجد على مستوى الولاية حوالي 127 بئر لإستعمالات فلاحية، ذات صبيب إجمالي 36.5 ل/ **ثا** ، المساحة المسقية من خلال هذه الآبار هي في حدود 180 هكتار و هنالك تباين في توزيع هاته الأبار بين البلديات

من خلال ما تقدم نجد أن الموارد المائية المستغلة في عملية السقي غير كافية و لا تلبي احتياجات الولاية.

خلاصة المبحث الأول

بعد أن تطرقنا إلى كل العناصر الخاصة بالوسط الطبيعي نستنتج مايلي:

- منطقة الدراسة هي منطقة انتقالية بين الأطلس التلي في الشمال والسهول العليا في الجنوب وهذا ما أكسبها صفة عدم التجانس بين شمالها وجنوبها بحيث نلاحظ أن الارتفاع يتقلص كلما اتجهنا نحو جنوب الولاية.
- من جهة أخرى عنصر الانحدار يبرز بشكل كبير في الجهة الشمالية للولاية أين تسيطر الفئة (12.5 - 25 %) والتي تمثل الإنحدرات الشديدة، بينما جنوب الولاية عموما تسيطر عليه فئة الانحدار المتوسط و بأقل درجة الضعيفة.
- عنصر التربة هو كذلك يمثل أحد المؤهلات الحقيقية التي تزخر بها الولاية تحتوي على تشكيلات متنوعة من التربة ميزتها الأساسية أنها ترب صالحة للزراعة فباستثناء التربة الصخرية و الغابية فالبقية هي صالحة للزراعة وتشغل مساحة 185920 هـ أي ما يعادل 83.40 % من مساحة الولاية (222910 هـ) و 82986 هـ ذات إمكانيات عالية جدا أي بنسبة 37.23 % من مساحة الولاية.
- أما المناخ فهو شبه رطب في شمال الولاية وشبه جاف بجنوبها مع تساقطات متذبذبة وأحيانا فجائية و وبلية.
- عنصر المياه هو كذلك يعتبر أساسيا في ميدان الزراعة وهنا يجب الإشارة إلى قلة الموارد المائية على مستوى ولاية قسنطينة حيث قدرت الاحتياجات لمياه السقي بحوالي 39 مليون م^3.
- الاستعمال الحالي للوسط يتناسب و إمكانيته الحقيقية بحيث أنه وسط للزراعة الحبوب زائد تربية المواشي (الأغنام والأبقار).

المبحث الثاني: الدراسة السكانية

مقدمة:

باعتبار السكان يشكلون دوما انشغالا أساسيا لكل سياسة تنموية و قوة دفع تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، فإننا نتطرق إلى هذا العنصر من عدة جوانب:

1- تطور السكان عبر الزمن (97-98)، (98-2004)

2- توزيع السكان

3- الكثافة السكانية الريفية

4- المشغلون حسب القطاعات الاقتصادية

1- تطور السكان:

عرفت ولاية قسنطينة زيادة في حجم سكانها، تفاوتت من مرحلة إلى أخرى كما هو الحال في معظم الولايات الجزائرية:

1-1- المرحلة الأولى فترة (1987 - 1998):

عرفت الولاية تزايد في عدد السكان من 664303 نسمة في 1987، ليرتفع في 1998 إلى 810913 نسمة، أي بزيادة قدرها 13328 نسمة الجدول رقم (12) و بمعدل نمو قدر بــ 1.82% و هو منخفض مقارنة بالمعدل الوطني 2.8% و الخريطة رقم (7) تبين أن هناك تباين في معدلات النمو من بلدية لأخرى، بحيث تتراوح ما بين 6.55% و 0.62%، فالبلديات التي شهدت معدل نمو منخفض هي كل من بلدية ابن باديس، بني حميدان، إبن زياد، مسعود بوجريو، حيث بلغ معدل النمو بها على التوالي: 2.53%، 2.20%،2.33 % و 1.98 % و هذا راجع إلى كون هذه البلديات معظمها ذات طابع فلاحي (ريفي) أما البلديات التي عرفت معدل نمو مرتفع فهي بلدية ديدوش مراد ب 6.55%، عين السمارة بــ 5.41%، الخروب بــ 5.26%، الحامة بوزيان ب 4% و هي تمثل البلديات المجاورة لبلدية قسنطينة أي أنها مدن توابع، و هذا جعلها تتحمل ذلك التحول أو النقل لنمو المدينة الكبيرة (مدينة قسنطينة) إليها حيث أصبح النمو محلي بزيادة عادية.

جدول رقم -12- **توزيع معدل النمو**

البلديات	سكان1987(ن)	سكان 1998(ن)	معدل النمو98/87 (%)
قسنطينة	450738	481947	0.61
الخروب	51142	89919	5.26
عين السمارة	13671	24426	5.41
أولاد رحمون	15050	20434	2.81
عين أعبيد	18850	25958	2.95
بن باديس	10850	13869	2.53
زيغود يوسف	6989	8197	4.45
بني حميدان	24466	31101	2.20
الحامة بوزيان	37862	58307	4
ديدوش مراد	16548	33266	6.55
إبن زياد	12029	15514	2.33
مسعود بوجريو	6422	7975	1.98
المجموع	**664303**	**810913**	**1.82**

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن و السكان

2-1- المرحلة الثانية فترة (1998-2004):

شهدت قسنطينة في هاته الفترة نموا متباينا في عدد السكان من حيث الحجم إذ بلغ عدد السكان سنة 1998 حوالي 810913 نسمة مقابل 892500 نسمة سنة 2004 أي بزيادة سكانية قدرت بـــ 81587 نسمة، و من الجدول الإجمالي للبلديات لعدد السكان سنة 2004 التوزيع العددي لسكان ولاية قسنطينة كما يلي:

جدول رقم -13- **توزيع السكان حسب تقديرات سنة 2004**

البلديات	عدد السكان(نسمة)	النسبة %
قسنطينة	488.035	54.64
الخروب	120.500	13.50
عين السمارة	29360	3.30
أولاد رحمون	23850	2.67
عين أعبيد	32750	3.67
بن باديس	15880	1.78
زيغود يوسف	34650	3.88
بني حميدان	8780	0.98
الحامة بوزيان	69900	7.83
ديدوش مراد	42850	4.80
إبن زياد	17700	1.98
مسعود بوجريو	8730	0.98
المجموع	**892500**	**100**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

خ 7

- عدد سكاني مرتفع: تنفرد بلدية قسنطينة بعدد سكاني كبير حيث وصل إلى 488035 نسمة بنسبة68 .54%من مجموع سكان الولاية نظرا لكونها مركز (ولائي إداري، ثقافي، سياسي........إلخ)

- معدل نمو سكاني معتدل: و نجد ضمن هذه الفئة كل البلديات التي يفوق عدد السكان فيها 200000 نسمة تتمثل في الخروب، الحامة بوزيان، ديدوش مراد، زيغود يوسف، عين أعبيد، أولاد رحمون، عين السمارة بنسب تتراوح بين 2.67% و 13.50 % من مجموع سكان الولاية، حيث تقع هذه البلديات على محاور الطرق الرئيسية التي تربط قسنطينة بالولايات الأخرى (سكيكدة، باتنة، سطيف، عنابة) كما توجد بها مناطق صناعية ، و تعتبر أيضا بلديات مناطق توسع لمدينة قسنطينة.

- معدل نمو سكاني منخفض: و تضم هذه الفئة كل من بلدية ابن زياد، بني حميدان و بلدية مسعود بوجريو بنسب على التوالي 1.98% 0.98% لكل من بلدية مسعود بوجريو و بني حميدان (مناطق ريفية).

2- توزيع السكان:

2-1- توزيع السكان حسب التجمعات:

من خلال الجدول رقم (14) هناك ثلاث تجمعات سكانية بولاية قسنطينة:

التجمعات الرئيسية (ACL) [1] سكان التجمعات الثانوية (AS) [2]، و سكان المناطق المبعثرة(ZE) [3].

أ - سكان التجمعات الرئيسية:

وجدنا أن جل سكان ولاية قسنطينة سكان تجمعات حضرية، حيث أن 85 % من سكان الولاية يقطنون في التجمعات السكانية الرئيسية و يرجع هذا التمركز للسكان إلى مستوى التجمعات خلال التسعينات نتيجة الأزمة الأمنية، و هذا لهجرة سكان الريف، و أكبر نسبة لسكان التجمعات الرئيسية سجلت بالبلديات التالية: بلدية قسنطينة بــ 96.49 %، عين السمارة بــ 85.15% ديدوش مراد بــ 85.15%، زيغود يوسف بــ 80.60%، و أقل نسبة سجلت ببلدية بني حميدان بــ 24.99 % و بلدية أولاد رحمون بــ 44.15% .

[1] **ACL : A**gglomération **C**hef **L**ieu

[2] **AS : A**gglomération **S**econdaire

[3] **ZE : Z**one **E**parse

الجدول رقم - 14- **توزيع السكان حسب التجمعات السكانية 1998**

التجمع / البلديات	التجمع السكاني رئيسي نسمة)	%	تجمع سكاني ثانوي (نسمة)	%	المنطقة المبعثرة (نسمة)	%	المجموع
قسنطينة	465021	96.49	11893	2.47	5033	1.04	**481947**
الحامة بوزيان	36422	62.46	19072	32.71	2813	4.82	**58307**
بن باديس	7647	55.14	3066	22.11	3156	22.75	**13869**
زيغود يوسف	25067	80.60	2594	8.34	3440	11.06	**31101**
ديدوش مراد	28327	85.15	1352	4.06	3587	10.78	**33266**
الخروب	65239	72.55	19169	21.32	5511	6.13	**89919**
عين عبيذ	17333	66.77	3971	15.30	4654	17.93	**25958**
بني حميدان	2048	24.99	0	0	6149	75.01	**8197**
أولاد رحمون	9022	44.15	8207	40.16	3205	15.68	**20434**
عين السمارة	20318	83.18	1378	5.64	2730	11.18	**24426**
مسعود بوجريو	4082	51.18	785	9.85	3108	38.97	**7975**
بن زياد	8774	56.56	3325	21.43	3415	22.01	**15514**
المجموع	**689300**	**85.00**	**76812**	**9.22**	**46801**	**5.77**	**810913**

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن و السكان

ب - سكان التجمعات الثانوية:

يبلغ عدد التجمعات الثانوية ببلدية قسنطينة 33 تجمع أي 74812 نسمة وتغطي نسبة 9.22% من إجمالي سكان الولاية (810913 نسمة)

و أكبر عدد للتجمعات الثانوية نجده ببلدية الخروب بـــ 8 تجمعات (صالح الدراجي، قادري براهيم، الإخوة براهمية، واد حميميم، قطار العيش، عيساني عمار، علوك عبد الله، حي عين الباي) الحامة بوزيان بـــ 5 تجمعات (بكيرة، جابلي أحمد، زقرور العربي، قايدي عبد الله، قامريان) و بالمقابل نجد بلدية عين أعبيد، إبن زياد، قسنطينة، بن باديس، بثلاث تجمعات لكل واحدة و أكبر عدد لسكان التجمع الثانوي يوجد ببلدية الحامة بوزيان تجمع بكيرة بـــ 14101 نسمة ثم التجمع الثانوي عين الباي ببلدية قسنطينة بـــ 9229 نسمة و تجمع صالح دراجي ببلدية الخروب بـــ 6236 نسمة.

ت - سكان المناطق المبعثرة:

أما المناطق المبعثرة فقد سجلت 5.77% من إجمالي سكان الولاية، كما يتضح من خلال الجدول انتشارالسكان المبعثرين عبر كامل مجال الولاية لكن بدرجات متفاوتة ، حيث يبرز السكان المبعثرين في الجهة الشرقية الجنوبية من الولاية ببلدية إبن باديس بـــ 22.75% ، و الجهة الشمالية بلدية بني حميدان بـــ 75.01% و الجهة الغربية بلدية مسعود بوجريو بـــ 38.97% و إبن زياد بـــ 22.01%.

نتيجة : نجد أكبر حجم للمتجمعين تسيطر عليه كل من بلدية قسنطينة، الخروب، ديدوش مراد، زيغود يوسف، الحامة بوزيان، عين السمارة و التي فاقت نسبة السكان المتجمعين بها 70% من إجمالي سكان الولاية، هذا يقودنا إلى تفسير هذه الظاهرة و إرجاعها إلى عدة عوامل تتحكم في هذا التوزيع السكاني من بيمها العامل الطبيعي، حيث تبين أن التضرس يظهر في الجهة الشرقية الجنوبية و الشمالية و الغربية للولاية، الشيء الذي ساعد على بروز أكبر للسكان المبعثرين في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فالعامل الإقتصادي يلعب هو الآخر دورا فعالا على جذب السكان و نزوحهم و تمركزهم في صورة مكثفة و هو ما نلاحظه على بلدية قسنطينة و البلديات المجاورة لها (الخروب ، عين السمارة .....) و هذا يدل على أن هذه البلديات تتوفر على التجهيزات و الوحدات الصناعية.

2-2- سكان الريف و الحضر:

يمثل سكان الريف 15.36% من إجمالي سكان الولاية (حسب إحصاء 1998) أما سكان الحضر يمثلون 84.64% من سكان الولاية كما يمثلها الجدول:

الجدول رقم -15- توزيع السكان الريف و الحضر(تعداد 1998)

البلديات	سكان الريف(نسمة)	%	سكان الحضر(نسمة)	%	المجموع
قسنطينة	19771	4.10	462176	95.90	481947
الخروب	24575	27.33	65344	72.67	89919
عين السمارة	4446	18.20	19980	81.80	24426
أولاد رحمون	11421	55.89	9013	44.11	20434
عين أعبيد	8690	33.48	17268	66.52	25958
بن باديس	6318	45.55	7551	54.45	13869
بني حميدان	6149	75.02	2048	24.98	8197
زيغود يوسف	5998	19.29	25103	80.71	31101
الحامة بوزيان	21627	37.09	36680	62.91	58307
ديدوش مراد	4974	14.95	28292	85.05	33266
إبن زياد	6671	43.00	8843	57.00	15514
مسعود بوجريو	3909	49.02	4066	50.98	7975
المجموع	**124549**	**15.36**	**686364**	**84.64**	**810913**

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن و السكان

من الجدول الممثل أعلاه و الخريطة رقم (8) نلاحظ هناك تباين في توزيع نسبة السكان الريفيون بالنسبة لسكان الحضر إذ نجد بلدية بني حميدان بنسبة 75.02 % مما يدل على أنها بلدية ريفية، أولاد رحمون 55.89% و بقية البلديات تتجه نحو التحضر و حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء (87-98) و الذي يعتمد على معايير مختلفة من سنة لأخرى يتم من خلالها تحديد البلديات الحضرية و الشبه حضرية، الشبه ريفية و الريفية و على العموم تصنف بلديات الولاية على النحو التالي:

جدول رقم -16- **تصنيف بلديات ولاية قسنطينة 1987-1998**

البلديات	تصنيف 1987	تصنيف 1998
قسنطينة	بلدية حضرية	بلدية حضرية
الخروب	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية
عين السمارة	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية
الحامة بوزيان	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية
ديدوش مراد	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية
زيغود يوسف	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية
بني حميدان	بلدية ريفية	بلدية ريفية
أولاد رحمون	بلدية شبه ريفية	بلدية شبه حضرية
بن باديس	بلدية شبه ريفية	بلدية شبه حضرية
إبن زياد	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية
مسعود بوجريو	بلدية ريفية	بلدية شبه ريفية
عين اعبيد	بلدية شبه حضرية	بلدية شبه حضرية

Source : Armature urbaine 1987-1998

من الجدول نلاحظ أن 9 بلديات من بين البلديات الإثنى عشر المكونة لمجال ولاية قسنطينة حافظت على تصنيفها خلال تعدادي 1987-1998، أما باقي البلديات فقد عرفت تحولا في تصنيفها و هي بلدية أولاد رحمون من شبه ريفية إلى شبه حضرية، بن باديس من شبه ريفية إلى شبه حضرية و بلدية مسعود بوجريو من بلدية ريفية إلى بلدية شبه ريفية، و يعود هذا التحول إلى عدة أسباب أهمها التوسع العمراني و استفادة البلديات من بعض التجهيزات (السكن الإجتماعي خاصة) الذي سهم في تغيير تصنفها حتى و إن كانت حقيقة ريفية، و تبنى بلدية واحدة فقط محافظة على طابعها الريفي و هي بلدية بني حميدان.

خ 8

3- الكثافة السكانية الريفية:

بعد تتبعنا لحركة السكان ضمن الزمن، نقوم الآن بمتابعة حركة السكان ضمن المكان، و ذلك من خلال دراسة الكثافة، وتقتصر دراستنا على الكثافة الريفية، و نعني بها: مجموع عدد سكان البلدية منقوص منه عدد سكان المراكز الحضرية و الشبه الحضرية في نفس البلدية (حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء 1998) و ناتج عملية الطرح يقسم على مساحة البلدية بالكلم^2 و بالتالي نحصل على الكثافة الريفية، و بالتالي التعرف على تلك المجالات التي استطاعت أن تحافظ على سكانها، و تلك التي عجزت كليا أو نسبيا و محاولة فهم أسباب الجذب و الطرد في هده المجالات.

الجدول رقم -17- **الكثافة السكانية الريفية 1998**

البلديات	سكان الريف(نسمة)	المساحة كلم^2	الكثافة السكانية الريفية ن/كم^2
قسنطينة	19771	231.63	85.35
الخروب	24575	244.65	100.44
عين السمارة	4446	156.1	28.48
أولاد رحمون	11421	209.95	54.40
عين أعبيد	8690	323.8	26.84
بن باديس	6318	310.42	20.35
بني حميدان	6149	239.95	25.63
زيغود يوسف	5998	131.02	45.78
الحامة بوزيان	21627	71.18	303.83
ديدوش مراد	4974	115.7	42.99
إبن زياد	6671	150.77	44.25
مسعود بوجريو	3909	106.6	36.67
المجموع	**124549**	**2291.77**	**54.35**

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن و السكان 2004

بلغت الكثافة السكانية في ولاية قسنطينة 54.35 ن/ كلم^2 سنة 1998، نجد أربع بلديات تفوق كثافتها الكثافة الولائية، وهي كل من بلدية الحامة بوزيان بـــ303.83 ن/كم^2 والخروب بـــ 100.44 ن/كم^2 قسنطينة 85.35 ن/كم^2 وبلدية واد رحمون بـــ 54.40 ن/كم^2، وبالمقابل نجد 8 بلديات تقل عن كثافة الولاية وتقع كلها في الجزء الشمالي للولاية وهي محصورة ما بين 45.78 ن/كم^2 و 20.35 ن / كم^2 و تضم البلديات التالية: (زيغود يوسف، إبن زياد، مسعود بوجريو، عين السمارة، عين أعبيد، بني حميدان وبلدية بن باديس) وهذا نتيجة الإتجاه العام نحو تناقص الكثافات الريفية لصالح المراكز الحضرية.

4- المشتغلون حسب القطاعات الإقتصادية:

توزيع العمالة حسب القطاعات يمكننا من تحديد القطاعات التي عرفت تطورا أو تراجعا في عدد المشتغلين بالإضافة إلى معرفة القطاعات التي تستحود على أكبر عدد من المشتغلين و من ثمة إمكانية تحديد اختصاص كل بلدية على ضوء ذلك (نخصص كل بلدية في قطاع معين).

و لدراسة توزيع هذه العمالة على القطاعات الاقتصادية اعتمدنا على المعطيات الإحصائية لتعدادي 1987 و 1998.

جدول رقم -18- **توزيع المشتغلين حسب القطاعات**

البلديات	تعداد 1987				تعداد 1998			
	الفلاحة	%	أخرى	%	الفلاحة	%	أخرى	%
قسنطينة	2713	2.74	96293	97.26	1531	1.83	82105	98.17
الخروب	1026	9.22	10091	90.78	1172	7.35	14754	92.65
عين السمارة	300	11.02	2722	88.98	263	6.39	3850	93.61
أولاد رحمون	521	19.16	2197	80.84	425	13.97	2616	86.03
عين أعبيد	1224	33.51	2428	66.49	999	23.52	3248	76.48
بن باديس	908	44.64	1126	55.36	367	19.33	1531	80.67
بني حميدان	817	60.60	531	39.4	564	39.08	879	60.92
زيغود يوسف	920	21.35	3388	78.65	793	16.04	4151	83.96
الحامة بوزيان	1070	16.24	5518	83.76	790	8.96	8021	91.04
ديدوش مراد	440	14.33	2630	85.67	418	7.78	4951	92.22
إبن زياد	460	24.62	1868	75.38	529	18.15	2385	81.85
مسعود بوجريو	336	30.60	762	69.40	262	29.17	898	70.83
المجموع	**10735**	**7.65**	**129554**	**92.35**	**8113**	**5.90**	**129389**	**94.10**

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن و السكان 2004

نلاحظ من الجدول الخاص بتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية، تقلص العدد الإجمالي للمشغلين على مستوى ولاية قسنطينة ما بين تعدادي 1987 و 1998، حيث كان عددهم يقدر في 1987 ب 140289 عاملا ليصبح في 1998 ب 137502 عاملا و يعود هذا الانخفاض في عدد المشتغلين إلى عدة أسباب سنتطرق إليها لاحقا و يتوزع المشتغلون حسب القطاعات على النحو الآتي:

4-1- القطاع الفلاحي:

عرف هذا القطاع تراجعا هاما في اليد العاملة الفلاحية بين الإحصائيين من 10735 عامل في 1987 أي بنسبة 7.56% من إجمالي المشتغلين في الولاية (140289 عامل) إلى 8113 عامل في 1998 أي 5.9% من إجمالي المشتغلين في الولاية (137502 عامل) و من الخريطة رقم (9) التي توضح تطور عدد المشتغلين في الفلاحة عبر بلديات ولاية قسنطينة.

خ 9

نلاحظ أن بلدية بني حميدان في سنة 1987 نسبة المشغلين في الفلاحة قدرت ب 60.60% لتصبح في 1998 تقدر ب 39.08 %، ابن باديس بــ 44.64% إلى 19.33% إذ كل بلديات الولاية عرفت تراجع في عدد المشغلين في الفلاحة ما عدا بلدية الخروب و بلدية ابن زياد عرفتا تطور نوعا ما و هذا راجع إلى وجود المزارع النموذجية بها (التي تستقطب عدد لا بأس به من العمال في القطاع) و على العموم هناك تراجع و هذا لعدة أسباب أهمها:

- هجرة الفلاحين لخدمة الأرض بسبب الوضع الأمني خلال سنوات التسعينات
- غياب الاستثمار داخل القطاع الفلاحي عجل بالتحلي المشغلين في الفلاحة عن خدمة الأرض
- ضعف المدخول المادي و الذي يتحسن بتحسن الموسم الفلاحي (تدبدب في الإنتاج)
- مما ساهم بشكل كبير في إتجاه الكثير من العاملين الفلاحيين إلى بني مهن أخرى خارج الفلاحة

4-2- القطاعات الأخرى:

عرفت القطاعات الأخرى كذلك تراجعا في عدد المشتغلين الذين كان عددهم سنة 1987 حوالي 129554 عاملا أي 29.35% من إجمالي مشتغلي الولاية (140289 عامل) ليصبح سنة 1998 ب 129389 عاملا أي 94.1% من إجمالي مشتغلي الولاية (137502 عامل)، و من الخريطة رقم(10) نلاحظ هناك تطور في عدد المشتغلين في القطاعات الأخرى عبر بلديات ولاية قسنطينة و إن كان طفيفا، بلدية قسنطينة من 97.26% سنة 1987 إلى 98.17% سنة 1998، الخروب 90.78% إلى 92.65%، بني حميدان 39.4% إلى 60.92% بالرغم من هذا وضعية الشغل في ولاية قسنطينة تبقى حارجة.

خ10

خلاصة المبحث الثاني

عرف سكان ولاية قسنطينة زيادة ديموغرافية من سنة 1987 إلى 1998 بـــ 13328 نسمة ومن سنة 1998 إلى 2004 بـــ 81587 نسمة، و قد مست هذه الزيادة السكانية مركزالولاية (مدينة قسنطينة) خاصة بما تتوفر عليه من عوامل جذب قوية للسكان كالخدمات المختلفة و الصناعة، فنتج عن ذلك هجرة كبيرة للمدينة سواء من داخل الولاية أو خارجها، مما أدى إلى تشبع المدينة بالسكان و أصبحت تعاني من ضغط سكاني كبير خاصة لنقص الإحتياطات العقارية بها، مما دفع بالسلطات إلى خلق مدن حول المدينة لإمتصاص الفائض السكاني و فك الضغط عليها و هي ما نسميها بالمدن التوابع و تتمثل في: الحامة بوزيان، ديدوش مراد و الخروب، و هذا ما يفسر إرتفاع معدلات النمو و التحضر بهذه المدن لما أصبحت تستقبله من سكان، في حين تقل هذه المعدلات بالبلديات الأخرى كبلدية مسعود بوجريو، بني حميدان و إبن باديس، و من هذا يمكن القول أن هناك سوء توزيع للسكان عبر مجال ولاية قسنطينة و عدم توازن بين المراكز و الأطراف " توزيع حلقي" يتناقص كلما ابتعدنا عن المركز.

في حين عرف عدد المشتغلين بالولاية انخفاضا خلال تعدادي 1987 – 1998، إذ كان هناك إتجاه كبير نحو التخصص في القطاع الغير فلاحي، و تخلي بعض البلديات عن النشاط الفلاحي كبلدية بني حميدان.

المبحث الثالث: دراسة تشخيصية لوضعية القطاع الفلاحي قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

مقدمة:

يهدف النشاط الفلاحي ككل الأنشطة الإقتصادية الأخرى إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان من غذاء، وما يوفر من مواد أولية للصناعة وفرص العمل لأعداد كبيرة من الفئة الناشطة.
و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تشخيص وضع القطاع الفلا حي بالولاية، قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.وهذا من خلال دراسة البنية العقارية با لولاية بالإضافة إلى التوزيع العام للأراضي و الإستغلال الفلاحي (الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني)، وكذا التجهيزات والهياكل التي تخدم القطاع.

I - البنية العقارية(Les structures foncières):

1- المستثمرات ا لفلاحية:

هي وحدات إقتصادية للإنتاج الفلاحي خاضعة لتوجه وحيد (الإنتاج الفلاحي). و تشمل كل الحيوانات المتواجدة و كل الأراضي المستعملة كليا أو جزئيا للإستغلال الفلاحي بالإضافة إلى إمتلاك الأراضي، الهيكل العقاري، الحجم و الموقع، يمكن أن تكون مسيرة من طرف فرد واحد، إثنين أو مجموعة أشخاص أو شخص طبيعي إذا كانت مؤسسة جماعية (مزارع نموذجية، مستثمرات فلاحية جماعية......إلخ) و تابعة لقطاع الدولة.
و قدر عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية قسنطينة حسب الإحصاء الذي قامت به مديرية المصالح الفلاحية في 1 جانفي 1999 بـــ 6246 مستثمرة و تتمثل في أربع أصناف (المستثمرات الفلاحية الجماعية، المستثمرات الفلاحية الفردية، المزارع النموذجية و المستثمرات الخاصة)، أما حسب الإحصاء العام للفلاحة 2001 قدر عددها بـــ 5941 مستثمرة، و تشمل الأصناف التالية (بدون أرض، مستثمرة فردية، مؤسسة مدنية، مؤسسة عائلية، حيازة الملكية العقارية، مستثمرة فلاحية جماعية، مستثمرة فلاحية فردية، الإمتياز، مزارع نموذجية، تعاونيات، كراء الأراضي و بالشراكة).
و في هذا العنصر نركز على المعطيات الإحصائية لـــ 1 جانفي 1999 لأنها مرحلة تتوافق مع دراسة القطاع الفلاحي قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة و هذا من حيث:

أ- من حيث العدد:

يتواجد على مستوى ولاية قسنطينة 6246 مستثمرة و تتوزع حسب أصنافها كمايلي:

4641 مستثمرة خاصة بنسبة30. 74%، 1605 مستثمرة تابعة للقطاع العام بنسبة 25.70% منها 1597 مستثمرة فردية وجماعية بنسبة 25.57% و8 مزارع نموذجية بنسب 0.13% من إجمالي مستثمرات الولاية، **و منه يتبين سيادة القطاع الخاص.**

الجدول رقم -19- **توزيع المستثمرات الفلاحية حسب الأ صناف عبر بلديات ولاية قسنطينة1999**

أصناف المستثمرة / البلديات	المزارع النموذجية	المستثمرات الفلاحية الجماعية	المستثمرات الفلاحية ا لفردية	المستثمرات الخاصة	المجموع
عين أعبيد	-	76	179	880	**1135**
بن باديس	-	50	166	45	**261**
الخروب	4	23	110	116	**253**
أولاد رحمون	2	35	139	88	**264**
عين السمارة	-	29	58	100	**187**
قسنطينة	-	10	57	277	**344**
الحامة بوزيان	1	57	114	437	**609**
ديدوش مراد	-	26	38	110	**174**
إبن زياد	1	19	91	214	**325**
مسعود بو جريو	-	36	50	584	**670**
زيغود يوسف	-	35	77	1026	**1138**
بني حميدان	-	25	97	764	**886**
المجموع	**8**	**421**	**1176**	**4641**	**6246**

المصدر: مدير ية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

نلاحظ من الجدول هناك تباين في توزيع المستثمرات الفلاحية عبر البلديات حيث نجد:

- المستثمرات الفلاحية الجماعية وعددها 421 مستثمرة أي 6.74 % من إجمالي مستثمرات الولاية، ويتواجد أكبر عدد من هذا الصنف بكل من البلديات التالية: عين أعبيد (76 مستثمرة)، الحامة بوزيان (57 مستثمرة) وبن باديس (50 مستثمرة)، واقل عدد بكل من بلدية قسنطينة (10 مستثمرات)، إبن زياد (19 مستثمرة) والخروب (23 مستثمرة).

- المستثمرات الفلاحية الفردية وعددها 1176 مستثمرة أي 18.83 % من إجمالي المستثمرات الفلاحية بالولاية وأكبر عدد لهذا الصنف في كل من بلدية عين عبيد(179مستثمرة) بن باديس (166 مستثمرة)، أولاد رحمون (139 مستثمرة)، الحامة بوزيان (114 مستثمرة) بلدية الخروب (110 مستثمرة) وأقل عدد بكل من بلدية ديدوش مراد (38 مستثمرة)، مسعود بوجريو (50 مستثمرة)، قسنطينة (57 مستثمرة) وبلدية عين السمارة (5 مستثمرة).

- المستثمرات الخاصة وعددها 4641 مستثمرة أي 74.30 % من مجموع مستثمرات الولاية وتتواجد بأكبر عدد على مستوى بلديات التالية: بلدية زيغود يوسف (1026 مستثمرة)، عين أعبيد (880 مستثمرة)، بني حميدان (764 مستثمرة) وبلدية الحامة بوزيان(437 مستثمرة).

- أما المزارع النموذجية فعددها 8 أي 0.13 % من إجمالي مستثمرات الولاية وأكبر عدد نجده ببلدية الخروب بـــ (4 مزارع نموذجية).

ب - *أحجام المستثمرات الفلاحية:*

نجد بالولاية كل أنواع الأحجام للمستثمرات الفلاحية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم-20- توزيع المستثمرات الفلاحية حسب أحجامها عبر بلديات ولاية قسنطينة 1999

الأحجام / البلديات	1-5هـ	5-10 هـ	10-50 هـ	+ 50 هـ	المجموع
عين أعبيد	261	326	421	127	**1135**
بن باديس	8	29	166	58	**261**
الخروب	14	23	132	84	**253**
أولاد رحمون	14	27	151	72	**264**
عين السمارة	26	18	108	35	**187**
قسنطينة	46	61	185	52	**344**
الحامة بوزيان	379	80	132	18	**609**
ديدوش مراد	34	27	73	40	**174**
إبن زياد	71	43	161	50	**325**
مسعود بو جريو	424	70	144	32	**670**
زيغود يوسف	628	200	257	53	**1138**
بني حميدان	347	198	299	42	**886**
ا لمجمو ع	**2252**	**1102**	**2229**	**663**	**6246**

المصدر: مدير ية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

من الجدول الممثل أعلاه:

- نجد المستثمرات ذات الحجم (1-5هــ) بنسبة 36.05% من إجمالي المستثمرات الفلاحية الولائية ونجد هذا الصنف من المستثمرات خاصة في بلديات: زيغود يوسف، مسعود بوجريو، الحامة بوزيان، وبني حميدان وأيضا ببلدية عين أعبيد .

- أما المستثمرات ذات الحجم (5- 10 هــ) فتمثل 17.64% من إجمالي مستثمرات الولاية ونجدها في كل من عين أعبيد بني حميدان، زيغود يوسف، الحامة بوزيان.

- تمثل المستثمرات الفلاحية ذات الحجم (10-50 هــ) نسبة 35.69% من إجمالي المستثمرات الفلاحية للولاية ونجدها على مستوى البلديات التالية: عين أعبيد، بني حميدان، زيغود يوسف وبلدية قسنطينة.

- أما المستثمرات ذات الحجم (+ 50 هــ) فهي تمثل نسبة 10.61 % ونجدها ببلدية عين أعبيد.

ج- من حيث المساحة:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية في ولاية قسنطينة بـــ 198570 هكتارمنها 66222 هكتار تابعة للقطاع العام أي 33.35 % من مساحة الأراضي الزراعية للولاية و 132348 هكتار للقطاع الخاص ما يعادل 66.65 % من مساحة الأراضي الزراعية للولاية .

ح- توزيع مساحات المستثمرات حسب نظامها القانوني:

تتوزع مساحات المستثمرات الفلاحية حسب نظامها القانوني كما يمثلها الجدول التالي:

الجدول رقم -21- **توزيع المستثمرات الفلاحية حسب نظامها القانوني عبر بلديات ولاية قسنطينة**

النظام القانوني / البلديات	المزارع النموذجية	المستثمرات الفلاحية الجماعية(EAC)	المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI)	المستثمرات الخاصة(P)	المجموع
عين أعبيد	-	5468	2593	19009	**27070**
بن باديس	-	4246	3426	19118	**26790**
الخروب	5987	3222	2017	11206	**22432**
أولاد رحمون	3062	3432	3053	10029	**19574**
عين السمارة	-	1776	1286	8913	**11975**
قسنطينة	-	434	886	11640	**12960**
الحامة بوزيان	91	1706	1083	3899	**6780**
ديدوش مراد	-	3436	811	6703	**10950**
إبن زياد	1571	2879	1679	8400	**14530**
مسعود بو جريو	-	3856	957	5757	**10570**
زيغود يوسف	-	3401	1467	17334	**22202**
بني حميدان	-	1497	900	10340	**12737**
المجموع	**10711**	**35353**	**20158**	**132348**	**19857**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

لدينا أربعة أنظمة قانونية للمستثمرات الفلاحية هي:

- القطاع الخاص ويشارك بـــ 66.65 %ونجدها بكل من البلديات التالية: بلدية بن باديس، عين أعبيد، زيغود يوسف وقسنطينة.

- أما المستثمرات الفلاحية ا لجماعية تمثل 17.80 % من المساحة الزراعية الإجمالية للولاية ونجدها بكل من بلدية عين أعبيد، بن باديس،مسعود بوجريو وببلدية ديدوش مراد.

- المستثمرات الفلاحية الفردية تساهم بـــ 10.35% ونجدها بكل من بلدية بن باديس، أولاد رحمون، عين أعبيد، الخروب وبلدية إبن زياد، بينما المزارع النموذجية تمثل 5.40 % من المساحة الزراعية الإجمالية للولاية.

إذا توزيع المساحات حسب نظامها القانوني يبين سيادة القطاع الخاص (ا لخريطة رقم (11))

خ11

نتيجة:

نجد بالولاية كل أنواع الأحجام للمستثمرات الفلاحية:

- تتوزع المستثمرات الفلاحية الجماعية با لتراضي بين أعضائها لكنها تمثل أحجام مقبولة اقتصاديا (+20 هكتار) للفرد.

- المستثمرات الفلاحية الفردية ذات أحجام كبيرة نوعا ما فهي عموما أكبر من الحد الأدنى للمناطق اختصاصها زراعة الحبوب.

- أما المستثمرات الفلاحية الخاصة تمثل فسيفساء في الأحجام و هذا راجع إلى تقسيم هذه الأراضي بين الورثة و كذا كرئها. وبصفة عامة تسير هذه المستثمرات حسب أحجامها:

-المستثمرات الفلاحية الكبرى سواء تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص تستعمل للزراعات الكبرى، أغلبيتها تتبع زراعة تكثيف الحبوب بإ ستعمال مسار تقني جيد.

- المستثمرات المتوسطة تمارس الزراعات الكبرى، كما تتواجه إلى التكثيف المختص(الخضراوات، تربية الأبقار الحلوب، غرس الأشجار المثمرة(حديثا)).

-أما المستثمرات الفلاحية الصغيرة والتي تمثل الأغلبية (60%)ذات هيكل عقاري خاص تستغل في الزراعات المعشية(زراعة الحبوب، البقول، خضر وفواكه).

II - التوزيع العام للأراضي:

1- تقسيم أراضي الولاية:

تنقسم أراضي الولاية إلى قسمين رئيسيين هما: الأراضي المستعملة في الفلاحة وتقدر بـــ 198570 هكتار أي 89 % من أراضي الولاية التي تبلغ مساحتها 222910 هكتار والأراضي الأخرى تمثل 24340 هكتارأي 10.92 %من أراضي الولاية.

الجدول رقم-22- التوزيع العام لأراضي ولاية قسنطينة

البيان	**الاراضي المستعملة في الفلاحة**	**الاراضي الأخرى**	**المجموع**
المساحة هـــ	198570	24340	222910
%	89.08	10.92	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

1- الأراضي الأخرى (autres terres):

وتنقسم إلى قسمين وهما: الأراضي الغابية والأراضي الغير منتجة بمساحة تقدر بـــ: 24360 هــ

الجدول رقم -23- التوزيع العام الأراضي الأخرى

البيان	الأراضي الغابية	الأراضي الغير منتجة	المجموع
المساحات (هكتار)	16970	7370	24340
%	69.72	30.28	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة2004

1-1 الأراضي الغابية:

الأراضي الغابية تشغل مساحة 16970 هكتار وتمثل 69.72 % من إجمالي الأراضي الاخرى، من البلديات التي تشغل أكبر مساحة نجد كل من بلدية إبن باديس بـــ 4450هــ أي بنسبة 26.22 % من إجمالي المساحة الغابية للولاية، بلدية عين السمارة بـــ 2825هكتار وبنسبة 16.65 % من المساحة الغابية للولاية، عين أعبيد بـــ 2490 هكتار و بنسبة 14.67% ، وبلدية قسنطينة بـــ 2400 هكتار وبنسبة 14.14 %، وبلدية الخروب و اولاد رحمون بـــ 2048 هكتار و 1026 هكتار على التوالي، أما باقي البلديات فتشغل مساحة قليلة نوعا ما بلدية زيغود يوسف بـــ 668 هكتار، بني حميدان بـــ 583 هكتار، الحامة بوزيان، ديدوش مراد بـــ 110 هكتار، 100 هكتار وبلدية إبن زياد ومسعود بوجريو بـــ 150 هكتار و 120 هكتار على التوالي.

2-1 الأراضي الغير منتجة:

تتمثل في الأراضي الغير صالحة للفلاحة تلك التي تحتلها المراكز السكنية والطرق، وغيرها تقدر هذه الأراضي بـــ 7370 هكتار أي بنسبة 30.28 % من مجموع الأراضي الأخرى.

وتشغل بلدية قسنطينة أكبر مساحة بـــ 3240 هكتار، الخروب بـــ 820 هكتار، عين أعبيد بـــ 450 هكتار، وبلدية عين السمارة بـــ 400 هكتار.

2- الأراضي المستعملة في الفلاحة:

وتنقسم هذه الأراضي إلى قسمين كما يمثلها الجدول

الجدول رقم -24- **التوزيع العام الاراضي المستعملة في الفلاحة**

البيان	المراعي	الاراضي الصالحة للزراعة	المجموع
المساحات(هــ)	70730	127840	198570
%	35.62	64.38	100

المصدر : مدير المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة -2004-

2-**1 المراعي** (pacages، parcoures):

وتشمل كل الأراضي التي لم تحرث أكثر من 5 سنوات، وتلك المساحات التي تحتوي على نباتات طبيعية غالبا ما تكون نباتات قليلة، وتقدر مساحتها بـــ 70730 هكتار أي بنسبة 35.62% من المساحة المستعملة في الفلاحة.

ومن بين البلديات التي تستعمل مساحات كبيرة للرعي نجد كل من بلدية إبن باديس بـــ 18330 هكتار أي بنسبة 25.91 % من المساحة المخصصة للمراعي في الولاية، وبلدية زيغود يوسف بـــ 10402 هكتار بنسبة 17.71 %.

2-**2 الأراضي الصالحة للزراعة** (superficie agricole utile):

تشمل كل الأراضي المستعملة التي تستعمل في أي نوع من الزراعات، بالإضافة إلى المروج الطبيعية المفيدة وتشغل مساحة قدرها 127840 هكتار أي 64.38 % من الأراضي المستعملة في الفلاحة.

توضح لنا الخريطة رقم(12) هناك تباين في توزيع نسبة المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الزراعية الإجمالية، و نسجل أعلى نسبة بكل من بلدية عين أعبيد ،الخروب ،أولاد رحمون، و بني حميدان بنسب على التوالي:(85.48 %، 80.73%، 72.03%، 60.84%)، أما البلديات التي تعتبر المساحة الصالحة للزراعة قليلة مقارنة مع مساحتها الزراعية الإجمالية نجد: بلدية بن باديس بـــ 31.58%، زيغود يوسف 53.15% و بلدية عين السمارة بـــ 59.95 % ويرجع هذا أنها ذات طابع غابي و طبيعتها المتضرسة.

وتتقسم الأراضي الصالحة للزراعة بدورها إلى ثلاث أقسام رئيسية:

جدول رقم -25- **التوزيع العام الاراضي الصالحة للزراعة**

البيان	أراضي الحروث	الزراعات الدائمة	الأراضي في الراحة	المجموع
المساحات	75244	1720	50876	127840
%	58.86	1.34	39.80	100

المصدر: مدير المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

أ - أراضي الحروث (Terres Labourables):

وهي تلك الأراضي التي يمارس عليها أي نوع من أنواع الزرعات بشكل دوري وتقدر نسبتها بـــ 58.86 % من الأراضي الصالحة للزراعة (SAU).

ب - الزراعات الدائمة (Cultures Permanentes):

وتشمل زرعات الأشجار المثمرة والمروج الطبيعية، وتمثل 1.34 % من المساحة الصالحة للزراعة بالولاية.

خ12

ج - الأراضي في الراحة:

وهي كل الأراضي التي تركت للراحة لمدة لا تزيد عن 5 سنوات وتمثل 39.80 % من المساحة الصالحة للزراعة، وهناك تباين في نسبة الأراضي في الراحة بالنسبة إلى الأراضي الصالحة للزراعة بين بلديات الولاية قد تراوحت بين 17.77 % في بلدية بني حميدان و74.87 % في بلدية قسنطينة، ويتبين من توزيع النسب أن بلديتين فقط تقل نسبها عن 30% وهي كل من بلدية بني حميدان 17.77 % و إبن باديس بـــ 27.3 % و 10 بلديات تراوحت النسب فيها 31% و 64.35 %، وأكثر البلديات الممارسة لتعطيل الأراضي هي بلدية مسعود بوجريو بـــ 47.37 %، عين السمارة 46.35 %، عين أعبيد 42.26 % وبلدية أولاد رحمون بـــ 40.88 %.

إذا أكثر من 40% من الأراضي تترك في الراحة بالرغم من الجهود التي تبذل إلى تقليص هذه الظاهرة.

2- إستخدام الأرض:

من خلال خريطة استخدام الأرض فولاية قسنطينة تتميز بـــ7 اشكال للإستخدام (خريطة رقم (13))

الفئة1 -الزراعات المسقية(cultures irrigués) -: وهذه الفئة بدورها مقسمة إلى:

- الزراعات البلاستيكية(Les plasticultures)
- الزراعات المكثفة المسقية. (le maraîchage de plein champ en irrigué)
- زراعة الأشجار المثمرة المسقية (L’arboriculture irriguée)
- تناوب بين الخضراوات و الأشجار المثمرة(Le maraîchage en intercalaire l’arboriculture).
- بساتين(le bocage ou jardin type familial)

الفئة2 -الزراعات الكبرى المتناوبة(grandes cultures assolées)-: يشكل الاستغلال هنا نصف مكثف للأراضي بالزراعات الواسعة (الحبوب، الأعلاف، البقول جافة) هذه المجموعة تغطي مساحة كبيرة في المنطقة الشمالية للولاية زيغود يوسف، مسعود بوجريو المناطق الشمالية للخروب، عين اسمارة والجهة الجنوبية لعين أعبيد، وهدا النوع من الاستغلال يمتد على 66300 هـــ أي 30 من إجمالي مساحة الولاية.

الفئة 3 -الزراعات الواسعة(céréaliculture extensive)-:

وهي قطاعات زراعة الحبوب بمردود ضعيف والتقائي aléatoire مع عطيل في تتواجد في الانحدارات أو أراضي ذات خصوبة ضعيفة، المناطق نصف جافة هذا النوع من الاستغلال يمتد على حوالي 1/4 من مساحة الولاية.

خ13

الفئة4 -زراعة الأشجار المثمرة الجافة(arboriculture en sec)-: يتعلق خاصة بالزراعات الصغيرة للأشجار المثمرة في المناطق المعزولة أو بزراعات عشوائية وقد تكون مع الحبوب و هذه الأشجار هي اللوز-الزيتون-التين.

وهي تشغل مساحة صغيرة مقارنة مع الفئات الأخرى ودلك بـــ800هــ، إن الأربعة فئات السابقة تمثل المساحة الزراعية المستعملة (S.A.U) للولاية وهي مقدرة بـــ 127840هـــ وتشكل 57 % من مساحة الولاية.

الفئة5 -المراعي(les parcours)-: هذه الفئة تمثل كل الأراضي الموجهة للرعي غير الأراضي الغابية، أين نجد أنواع مختلفة لهذه الأراضي –مرعى فوق صخر هش، مرعى متفرق، parcours adis، مرعى بور مرعى على أراضي صخرية، مجموع هذه الأراضي المخصصة للرعي تشكل 35.62 % من مساحة الولاية أي 70730هـــ.

الفئة6 -الغابات-: هذه الفئة تحدد كل الأراضي الغابية، المشجرة أو غيرها المساحات الغابية المحددة تمثل حوالي 7.61 % من إجمالي مساحة الولاية.

الفئة7 -الأراضي العمرانية (الأراضي الغير منتجة)-: وهي كل الأراضي الخارجة عن الإطار الزراعي و تشغل 7370هـــ.

III - الإستغلال الفلاحي:

للتمكن من تشخيص الوضعية الفلاحية بشكل أكثر دقة لا بد من راسة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني وبالتالي التعرف على المحاصيل السائدة بالولاية ضف إلى ذلك أبرز الإختلافات الموجودة من حيث نوع الإستغلال وحجم الإنتاج ولقد إعتمدنا في توزيع عناصر الإنتاج الفلاحي على نتائج معالجة إحصائية على مستوى بلديات الولاية شملت خمس مواسم فلاحية (من 95-96 إلى 99-2000) فإن الأرقام التي سنعتمد عليها في التحليل تمثل متوسطات لخمس مواسم من الاستغلال الفلاحي.

1- الإنتاج النباتي:

نتطرف في هذا العنصر إلى التصنيف الاراضي الزراعية حسب مساحة كل منتوج فلاحي ودراسة إنتاجه و مردوده.

1-1 تصنيف الأراضي الزراعية حسب مساحة كل منتوج فلاحي:

يسمح لنا هذا التطبيق بمعرفة نصيب كل بلدية من المساحة الزراعية التي تتوفر عليها، ومن (الخريطة رقم (14)) يمكن تصنيف المساحات الزراعية إلى:

خ 14

1-1-1 مساحة الحبوب:

وتمثل أكبر نسبة من المساحة الصالحة للزراعة وهذا بـــ 61465.8 هكتار أي 48% من المساحة الصالحة للزراعة المقدرة بـــ 127840 هكتار والبلديات التالية تشغيل أكبر مساحة: بلدية عين أعبيد بـــ 12004.6 هـــ، بلدية الخروب 8538.8 هـــ، 5912.2هـــ ببلدية زيغود يوسف وبلدية إبن زياد بـــ 4629.2 هـــ.

2-1-1 مساحة الأعلاف:

وتحتل المرتبة الثانية بعد الحبوب بمساحة 3986.2 هكتار أي بنسبة 3.12 % من المساحة الصالحة للزراعة، وهناك تباين في مساحة الأعلاف من بلدية لأخرى حيث تحتل البلديات التالية أعلى مساحة لهذا الزراعة: بلدية بني حميدان بـــ 811.4 هكتار، الخروب بـــ 720.2 هكتار و أولاد رحمون بـــ 499 هـــ، بلدية زيغود يوسف، الحامة بوزيان بمساحة على التوالي 348.2 هـــ و 305.8 هـــ.

3-1-1 مساحة البقول الجافة:

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساحة المخصصة لها بـــ 3199.2 هكتار أي 2.50% من المساحة الصالحة للزراعة للولاية و تختلف مساحتها من بلدية إلى أخرى نجد أعلى مساحة لهذا النوع من الزراعات بكل من بلدية زيغود يوسف، بني حميدان وبلدية الحامة بوزيان بمساحات على التوالي 943.2 هكتار و 906.41 هكتار و 194 هكتار.

4-1-1 مساحة الخضراوات:

تشغل مساحة قدرها 3058.4 أي 2.4 %من المساحة الصالحة للزراعة للولاية، وتعتبر البلديات التالية من أهم البلديات التي تشغل مساحة كبيرة لهذا النوع من الزراعة: بلدية زيغود يوسف بـــ 1169.6 هكتار، بني حميدان بمساحة 375 هكتار وبلدية الحامة بوزيان بـــ 325.7 هكتار.

5-1-1 مساحة الأشجار المثمرة:

تشغل زراعة الأشجار المثمرة بالولاية مساحة ضئيلة جدا إذ قدر متوسط مساحتها خلال 5 مواسم (95- 2000) بـــ 1073.66 هكتار أي 084 % من المساحة الصالحة للزراعة، وأهم البلديات التي تشغل مساحة لا باس بها نجد كل من بلدية الحامة بوزيان بـــ 471.7 هكتارو ابن زياد بـــ 182.25 هكتار.

إذا حسب تصنيف الأراضي الزراعية حسب المساحة نجد سيادة زراعة الحبوب إذ تمثل 48 %من المساحة الصالحة للزراعة بالولاية.

2-1 دراسة إنتاج ومردود المنتجات الفلاحية:

1-2-1دراسة إنتاج ومردود الحبوب:

تعتبر الزراعة المسيطرة في شغل المساحة الصالحة للزراعة وتحتل المرتبة الأولى في ولاية قسنطينة حيث يقدر متوسط إنتاجه بـــ 924242.2 قنطار وهذا على متوسط مساحة قدرة بـــ 61584.5 و بمردود 15.01 ق/هـــ وسجل أعلى إنتاج بالبلديات التالية: عين أعبيد بـــ 197069.8 قنطار وبمردود 16.23 ق/هـــ، الخروب بـــ 127583.4 قنطار و بمردود 14.16 ق/هـــ وبلدية أولاد رحمون بـــ 02376 قنطار و بمردود 16.25 ق/هـــ، زيغود يوسف بإنتاج قدره 85196 ق بمردود 14.14 ق/هـــ من بين الحبوب نجد زراعة القمح الصلب و اللين و الشعير والخرطال حيث تحتل زراعة القمح اللين 50.08% من مساحة الحبوب و القمح الصلب 38.41 %، و يتوزع إنتاج الحبوب كما تمثله الخريطة رقم(15).

أ – القمح اللين:

يعتبر القمح اللين أهم منتوج في زراعة الحبوب بالولاية وهذا بمتوسط إنتاج قدر بـــ 508385.8ق لفترة (95- 2000) على مساحة 31086.4 هكتار وبمردود 6.35 ق/هـــ و أهم البلديات المنتجة لهذا النوع من القمح هي: بلدية عين عبيد بـــ 130449.2 ق/هـــ وبمردود 17.60 ق/هـــ، الخروب بـــ 85930 قنطار بمردود 16.04 ق/هـــ ،اولاد رحمون بـــ 66792 قنطار بمردود 16.37 ق/هـــ.

ب - القمح الصلب:

يعد القمح الصلب ثاني منتوج من الحبوب بعد القمح اللين وهذا بإنتاج قدر بـــ 322849.2 قنطار على مساحة 23655.4 هكتار وبمردو د 13.66 ق/هـــ وتأتي بلدية عين أعبيد في المدنية الأول من حيث إنتاج القمح الصلب بـــ 50503 قنطار، زيغود يوسف بـــ 38345 قنطار، الخروب بـــ 31308 قنطار وبلدية أولاد رحمون 29087.8 قنطار.

ت - الشعير:

يزرع هذا النوع من الحبوب خصيصا لتغدية المواشي (الأغنام والأبقار) وقدر متوسط إنتاجه بـــ 82690 قنطار على متوسط مساحة 6084.4 هكتار وبمردود 13.5 ق/هـــ و تعتبر البلديات التالية من أهم المنتجين للشعير وهي كل من بلدية عين أعبيد بـــ 12328.4 قنطار وبمردود 14.3 ق/هـــ، زيغود يوسف بـــ 11618 قنطار وبمردود 14.07 ق/هـــ وبلدية بن باديس بـــ 11034 قنطار وبمردود 13 ق/هـــ، مع الأشارة أن هذا النوع من الزراعة يمارس بالقطاع الخاص.

خ15

ث - الخرطال:

يشغل مساحة قليلة تقدر بـــ 758.4 هكتار وبإنتاج قدره 10317.2 قنطار وبمردود 13.5 ق/هــ ومن البلديات الممارسة لهذا النوع نجد بلدية عين أعبيد بإنتاج 3789.2 قنطار و بمردود 20.5 ق/هــ، بني حميدان بـــ 1448 قنطار وبمردود 11ق/هـ وبلدية زيغود يوسف بـــ 1288قنطار وبمردود 10.7 ق/هــ (وهو أيضا مخصص لتغدية الماشية).

ج - إنتاج ومردود البقول الجافة:

بلغ متوسط إنتاج البقول الجافة خلال الفترة (1995– 2000) 21100.8 قنطار وبمردود 16.60 قنطار / هكتار على متوسط مساحة قدرت بـــ 3199.2 هكتار وهناك تباين في مردود البقول الجافة بين بلديات الولاية، حيث بلغ أعلى إنتاج ببلدية بني حميدان بـــ 7523.6 قنطار وبمردود 8.30 ق/هــ على مساحة قدرها 906.4 هكتار ثم تليها كل من بلدية زيغود يوسف بـــ 7523.6 قنطار و بمردود 7.1 ق/هــ، لدية ديدوش مراد بـــ 1587.6 قنطار وبمردود 8.18 ق/هــ وبلدية الحامة بوزيان بإنتاج قدره 1096.6 قنطار وبمردود 7.57 ق/هــ، في حين باقي البلديات سجلت مردود مابين 5 إلى 1 ق/هــ بكل من البلديات التالية: عين السمارة، مسعود بوجريو، الخروب، عين أعبيد، إبن زياد وقسنطينة.

ح - إنتاج و مردود الخضراوات:

بلغ متوسط إنتاج الخضراوات في ولاية قسنطينة بـــ 231374.2 قنطار و بمردود 74.71 ق/هــ على متوسط مساحة بلغت 3097.13 هكتار، أما حسب البلديات فهناك تباين إذ نجد أعلى مردود سجل ببلدية بن باديس بـــ 187.91 ق/هــ، عين أعبيد بـــ 184.87 ق/هــ، الخروب بـــ 170.18 ق/هــ، قسنطينة بـــ 134.87 ق/هــ، أولاد رحمون بـــ 134.18 ق/هــ، أما البلديات التي سجلت أقل مردود بالنسبة للمعدل الولائي (74.71 ق/هــ) نجد كل من بلدية ديدوش مراد بـــ 47.72 ق/هــ، زيغود يوسف بـــ 35.48 ق/هــ و بلدية بني حميدان بـــ 35.06 ق/هــ.

خ - إنتاج و مردود الأشجار المثمرة:

قدر متوسط إنتاج الأشجار المثمرة بـــ 30131.55 قنطار و بمردود 28.06 ق/هــ على متوسط مساحة 1073.66 هكتار، سجلت بلدية الحامة بوزيان أعلى إنتاج بـــ 24134.6 قنطار و بمردود 51.16 ق/هــ، ديدوش مراد بإنتاج قدر بـــ 2438.8 قنطار و بمردود 35.42 ق/هــ، أما البلديات التالية: قسنطينة، بني حميدان، زيغود يوسف، عين السمارة، إبن زياد و بلدية مسعود بوجريو فقد سجلوا مردود على التوالي:(22.51 ق/هــ، 16.88 ق/هــ 13.82 ق/هــ، 5.11 ق/هــ، 4.86 ق/هــ) بينما بساتين بلدية الخروب، أولاد رحمون، عين أعبيد و بلدية بن باديس تعتبر حديثة (صغيرة).

2- الإنتاج الحيواني:

تحتل تربية المواشي في ولاية قسنطينة مكانة هامة وتمارس بكل بلديات و هناك تباين في توزيعها عبر البلديات (الجدول رقم (3) بالملحق).

2-1 - تربية الأبقار:

نميز نوعين من تربية الأبقار:

2-1-1- الأبقار المحلية: تعيش في المراعي وتمارس تربيتها بكل البلديات ولكن تتوزع بتفاوت ويبلغ عددها 22300 رأس و البلديات التالية هي الرائدة في تربية هذا النوع: بلدية زيغود يوسف بـــ 5300 رأس، بن باديس 5100 رأس، قسنطينة 5000 رأس وبلدية بن حميدان بـــ 4600 رأس (وهذا النوع موجه لإنتاج اللحوم والحليب).

2-***1-2 الابقار الحلوب المحسنة:*** بلغ عدد الأبقار المحسنة جوالي 20020 رأس، وتسير كما يلي: الأبقار تعيش في الإسطبلات من 20-30 رأس في القطاع العام (المستثمرات الفلاحية الجماعية والمزارع النموذجية)، أما في القطاع الخاص من 1 إلى 5 بقرة في المستمرات الصغيرة وبين 15 إلى 30 راس في المستثمرات الكبيرة وفي هذا الصنف بالقطاع الخاص للأبقار الحلوب تعيش في المراعي حرة مع الأبقار المحلية.

2-2 تربية الأغنام:

يوجد بالولاية 124500 رأس أغلبيتها تابعة للقطاع الخاص وتعتبر تربية واسعة تعيش على بقايا الحصاد والعطيل موجهة لإنتاج اللحوم والصوف وعددها يختلف من بلدية إلى أخرى ونجد البلديات التالية أكثر ممارسة لهذا النوع من التربية: بلدية بن باديس، أولاد رحمون، حامة بوزيان، عين السمارة، وبلدية عين أعبيد بأكبر عدد على التوالي (28000 راس، 15000 رأس، 14300 رأس، 13950 رأس، 11300 رأس)

2-3-تربية الماعز:

يبلغ هذا النوع من القطيع حوالي 4500 راس منها 50 % معزة وتسير مع الأغنام، نجدها بالقطاع الخاص و موجهة خاصة لإنتاج الحليب للإستهلاك العائلي، وتتغدى مثل الأغنام، أهم البلديات التي تمارس هذا النوع: بلدية زيغود يوسف (804 رأس)، عين أعبيد (686 رأس) وبلدية مسعود بوجريو (620 رأس).

2-4- تربية الخيول:

هذا النوع من التربية محدود حيث لا يتعدى 80 راس ويستعمل كوسيلة للتنقل في المناطق الصعبة والبلديات التي مازالت تمتلك هذا النوع كل من بلدية زيغود يوسف، بني حميدان، عين أعبيد وبن باديس.

5-2 التربية الصغيرة: وتتمثل في تربية الدواجن وتربية النحل:

2-5-1 تربية الدواجن: تبين القدرة الإنتاجية لهذا النوع مايلي:

- إنتاج اللحوم البيضاء لا يغطي الإحتياجات الإستهلاكية للولاية، حيث 16284 قنطار من اللحوم البيضاء و30773000 بيضة تغطي على التوالي 19 % إلى 36 % فقط وترجع أسباب ضعف مستوى الإنتاج لفرع تربية الدواجن إلى:

- إرتفاع أسعار تغذية الدواجن وعوامل الإنتاج
- عدم التحكم في تقنيات الإنتاج للممارسة هذا النوع من التربية
- التغطية الصحية غير كافية(لإرتفاع أسعار الأدوية)
- قلة إستثمارات في هذا النوع من التربية

الجدول رقم -26 - حصيلة إنتاج دجاج اللحم والبيض عبر بلديات الولاية

البلديات	القدرات الإنتاجية		عدد الدواجن المربات		الإنتاج (قنطار)		نسبة إستعمال السعة%	
	دجاج اللحم	دجاج البيض	دجاج اللحم	دجاج البيض	دجاج اللحم	دجاج البيض	دجاج اللحم	دجاج البيض
عين أعبيد	267000	146400	57080	59960	1299	8372800	12	41
إبن باديس	0	2400	0	1190	16.5	130000	0	0
الخروب	138000	44000	25900	28780	687.9	4708000	19	65
عين السمارة	241500	21000	23850	14100	574.5	415080	10	67
أولاد رحمون	72000	14400	13500	11800	333.5	1428000	19	86
قسنطينة	323400	57600	306260	37350	4995	6362570	95	68
حامة بوزيان	60000	28800	21380	11000	362	1891850	36	38
ديدوش مراد	159000	13000	26370	12380	653.6	995000	16	95
زيغود يوسف	90000	11400	55000	7080	927.3	1220660	61	62
بني حميدان	70500	57600	20800	21500	443.2	3282040	29	37
إبن زياد	144000	41800	116000	21640	2056	1967000	80	51.7
مسعود بوجريو	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**1565400**	**438400**	**666140**	**226780**	**12348.4**	**3077300**	**42.6**	**51.8**

المصدر : مدير المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة -2004-

بالنسبة لإنتاج للحوم البيضاء و بإضافة 3936 قنطار من الديك الرومي و 12348,4 قنطار من الدجاج المنتج للحم يصل إجمالي الإنتاج بـــ 16284 قنطار و من ناحية نسبة استعمال السعة الإنتاجية هناك تباين من بلدية إلى أخرى و نسجل أعلى نسبة على مستوى البلديات التالية:(قسنطينة، زيغود يوسف، ابن زياد بالنسبة للدجاج المنتج للحم بنسب على التوالي:(95 %، 80%، 61 %) و الدجاج المنتج

للبيض: 68 %، 51.7 %، 62 % تعتبر هذه البلديات الأكثر امتصاص لضعف الإنتاج بالمقارنة بالبلديات الأخرى مثل سعة الانتاج لدجاج اللحم ببلدية عين أعبيد 21 %، عين السمارة 10%، 19 % بأولاد رحمون، و أما بالنسبة للدجاج المنتج للبيض نسبة استعمال سعة الانتاج المتوسطة تتراوح بين 38 % ببلدية الحامة بوزيان و 65 % بالخروب.

2-5-2 *تربية النحل:* يتميز هذا النوع من التربية في الولاية بالضعف و هذا راجع إلى ضعف القدرات الغابية(تقهقر الأحراش، قلة المساحات المخصصة للأشجار المثمرة حيث لا يغطي هذا الفرع إلا 8,4 % من الإحتياجات الإستهلاكية المحلية).

- قدرات الإنتاج تقدر ب 16622 خلية بمردود غير كافي 6 كغ / الخلية بدلا من 18 - 20 كغ/ الخلية و هذا راجع إلى صعوبة التغطية الصحية (نقص المواد البيطرية) و عدم التحكم في التقنيات، كل هذا يشكل عائق لتطوير هذا الفرع.

و عموما هذا الفرع لا يمكن أن يحقق النتائج المعتبرة و تبقى بذل مجهودات كبيرة لرفع و إعادة إنعاش هذا النشاط تطلب وقت و استثمارات طويلة المدى.

3- حصيلة التغذية:

لن تستطيع ولاية قسنطينة بإنتاجها هذا أن تلبي الإحتيجات المتزايدة للسكان وهذا ما تبينه لنا نتائج الجدول رقم (27)، فمن خلال معدلات التغطية نجد أن الولاية لا تغطي إلا 29 % من إحتيجات الإنتاج النباتي، أما الحيواني فهي لاتغطي إلا 27 % ، أي ما يعادل 28 %من الاحتياجات الغذائية للولاية وهي نسبة جد ضعيفة.

جدول رقم -27- حصيلة التغذية لموسم 99 -2000

المواد	الإحتيجات	حصيلة الإنتاج	مستوى التغطية%
الحبوب الشتوية(ق)	1315873	829000	63
البقول الجافة (ق)	91625	14800	16
الخضراوات (ق)	855843	238000	28
الفواكه	50927	43553	9
متوسط مستوى التغطية	/	/	29
اللحوم الحمراء (ق)	84510	18595	22
اللحوم البيضاء (ق)	84510	17350	20.5
الحليب (هل)	845135	390000	46
البيض (واحدة)	84510000	30332000	35.5
العسل (ق)	8451	671	7.9
متوسط التغطية	/	/	26.5
متوسط التغطية الإجمالي	/	/	28

المصدر : مدير المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة -2004-

لذلك تبقى ولاية قسنطينة في حالة تبعية قوية للإقليم الذي تنتمي إليه مما يفرض عليها إستيراد المنتوجات لسد النقص الذي تعاني منه.

IV- **العتاد الفلاحي**:

يعتبر العتاد الفلاحي إحدى أهم الوسائل يعتمد عليها النشاط الفلاحي لأنه يلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج ، وبالتالي يؤثر على المردود نظرا لما يوفره من وقت وجهد ومن جهة ما ينتج عن إستعماله من رفع الإنتاج .

1- الآلات المستعملة:

نقصد بها مختلف الوسائل الميكانيكية والتجهيزات الفلاحية الضرورية لتوفير الشروط اللازمة للزراعة ويمكن تقسيم هذه الآلات إلى أنواع مختلفة كما موضح في الجدول.

جدول رقم -28- **توزيع العتاد الفلاحي في الولاية**

نوع العتاد	العدد
آلات الجر	1932
آلات الحرث (الجرارات)	2679
آلات الزرع والتسميد	742
آلات معالجة من الأعشاب الضارة	393
آلات حصاد الحبوب	501
المجموع	**6247**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2004

نجد أن توزيع العتاد الفلاحي بالولاية عتاد الحرث والجر يسجلان أكبر كمية 2679 جرار و 1932 آلة يليها آلات الزرع والتسميد بـــ 742 آلة ثم عتاد الحصاد بـــ 501 حاصدة وهناك تباين في توزيع العتاد الفلاحي عبر بلديات ولاية قسنطينة من جهة وحسب النوع من جهة أخرى إن تسجل بلدية زيغود يوسف وبلدية الخروب أكبر عدد لعتاد الحرث بـــ 443 آلة، 425 آلة حرث على التوالي، أما فيما يخص آلات الحصاد الحبوب نجد كل من بلدية الحامة بوزيان بـــ 136 حاصدة، ديدوش مراد بـــ 106 حاصدة، عين أعبيد بـــ 52 حاصدة، وأقل عدد لهذا النوع من العتاد بكل من بلدية قسنطينة بـــ 17 حاصدة، بني حميدان بـــ 17 حاصدة و 12 حاصدة ببلدية بن باديس.

تعتمد الولاية على أنواع من العتاد الفلاحي لكننا سنركز أكثر على العتاد الفلاحي الخاص بالجرارات والحاصدات نظرا لأهميتها في الإنتاج (مجال الحبوب).

أ- الجرارات:

للجرارت دور كبير في تحضير الأرض خاصة العمليات الزراعية (الحرث) ولقياس تغطية البلديات لهذا النوع من العتاد أخذنا مؤشر عدد الهكتارات على عدد الجرارت لكل بلدية ومن الجدول نجد :

جدول رقم -29- **توزيع عدد الهكتارات على عدد الجرارات عبر بلديات ولاية قسنطينة**

البلديات	المساحةالصالحة للزراعة	عدد الجرارت	عدد الهكتارات / عدد الجرارت
عين عبيد	23140	334	69.28
بن باديس	8460	30	282
الخروب	18110	425	42.61
أولاد رحمون	14100	205	68.78
عين السمارة	7180	179	40.11
قسنطينة	7950	155	51.34
الحامة بوزيان	5200	339	15.34
ديدوش مراد	7500	85	88.23
إبن زياد	9240	308	30
مسعود بوجريو	7410	25	296.4
زيغود يوسف	11800	443	26.64
بني حميدان	7750	151	51.32
المجموع	**127840**	**2679**	**47.72**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

حسب المعيار الوطني المحدد بجرار لكل 300 هكتار في النظام الواسع و 30-50 هكتار في مجال التكثيف نسجل هناك توافق مع نظام التكثيف خاصة ببلدية الخروب (42.61 هـ/جرار) أولاد رحمون (40.11هـ/جرار) ، إبن زياد (30هـ/ جرار)، زيغود يوسف (26.64 هـ/جرار).

ب - *الحصادات:*

قمنا بحساب هذا المعيار بالإعتماد على مساحة الحبوب لأن هذا النوع فقط يحصد.

جدول رقم-30- **توزيع مساحة الحبوب حسب الحصادات عبر بلديات الولاية**

البلديات	مساحة الحبوب (هـ)	عددالحصادات	عدد الهكتارات / عدد الحصادات
عين عبيد	12144.6	52	233.55
بن باديس	4127.4	12	343.59
الخروب	8528.2	36	236.90
أولاد رحمون	6298.4	37	170.23
عين السمارة	3517.4	18	195.41
قسنطينة	3060.4	17	180.02
الحامة بوزيان	2292.6	136	16.86
ديدوش مراد	4159.6	106	39.24
إبن زياد	4628.4	36	128.57
مسعود بوجريو	2829.4	15	188.63
زيغود يوسف	5912.2	19	311.17
بني حميدان	4085.8	17	240.34
المجموع	**61584.6**	**507**	**122.92**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

قدر مؤشر الإستخدام بـــ 122.92 هـــ/ حاصدة وهو بعيد عن المعيار الوطني المحدد بحاصدة لكل 400 هكتار وهناك تباين بين بلديات، نجد بلدية بن باديس 343.95 هـــ/حاصدة، زيغود يوسف 311.17 هـــ/حاصدة، الخروب بـــ 236.96 هـــ/حاصدة وهي قريبة نوعا ما من المعيار الوطني وبالمقابل نجد بلديات تعرف إكتفاء بهذا النوع من العتاد كبلدية الحامة بوزيان 16.86 هـــ/حاصدة، ديدوش مراد 39.24 هـــ/حاصدة.

نتيجة:

رغم أن الأرقام توضح إكتفاء في العتاد بالولاية، إلا أن الواقع عكس ذلك لأن أغلبية العتاد معطل لقلة الصيانة وعدم توفر قطع الغيار بالسوق.

V- التجهيزات و الهياكل الفلاحية:

يتواجد بالولاية عدة تجهيزات و هياكل التي تخدم القطاع الفلاحي منها المالية، التكوينية وكذا وحدات تحويل الإنتاج الفلاحي.

1- الهياكل المالية الفلاحية:

- يمثل الجدول أنواع الهياكل الفلاحية المتواجدة بالولاية.

جدول رقم-31- توزيع الهياكل المالية عبر بلديات الولاية

الهيكل	العدد	البلديات
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	5	قسنطينة (2)، عين أعبيد (1)، الخروب (1)، زيغود يوسف (1)
الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA)	1	قسنطينة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

إن تغطية مجال الولاية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يعتبر غير كاف خاصة مع بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2- معاهد البحث:

وتتمثل في المعاهد التالية:

2-1- المعهد التقني لزراعة الأشجار المثمرة و الكروم: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و صيغة علمية ذات أسلوب تقني و أصبحت تسميته هكذا بمقتضى المرسوم رقم 235/87 المؤرخ في 1987/11/03 و المتضمن للقانون الأساسي النموذجي للمعهد التقني، و يتواجد على مستوى بلدية الحامة بوزيان و هو محطة جهوية تتكفل بالشرق الجزائري، بحيث يشرف على ولايات: أم البواقي، خنشلة، باتنة، تبسة، قالمة، سطيف، جيجل و ميلة.

* مهامه:

- تقديم الدعم التقني للفلاحين فيما يخص زراعة الأشجار المثمرة.
- القيام بأبحاث تطبيقية ودراسات حول الأشجار المثمرة.
- تأطير النشاطات المندرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الخاصة بالأشجار المثمرة (حاليا).

2-2المعهد التقني للمحاصيل الحقلية: المعهد التقني للمحاصيل الحقلية هو هيئة عمومية تحت وصاية وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، أصبح يحمل هذه التسمية بمقتضى المرسوم رقم 87 /235 المؤرخ في 1987/11/03 وهو معهد جهوي يشرف على كل من الولايات: تبسة، أم البواقي، خنشلة، ميلة، ويتواجد على مستوى بلدية الخروب (المزرعة النموذجية البعراوية)، يتكون هذا المعهد من ثلاث فروع هي: فرع البذور، فرع دعم الإنتاج، فرع البحث العلمي.

* مهامه:

من أهم مهامه يمكننا ذكر:

- إنتاج البذور المحسنة ومراقبة نوعية البذور المستعملة
- القيام بعملية التوعية والتكوين على مستوى المزرعة النموذجية أو المستثمرات الأخرى
- توجيه ومتابعة عمليات تكثيف الحبوب
- تأطير المستثمرات المشاركة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (حديثا)
- القيام بدراسات تجريبية.

2-3المعهد الوطني لوقاية النباتات: أصبح هذا المعهد بهذه التسمية بمقتضى المرسوم رقم 11/75 المؤرخ في 27 /1975/02 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وصيغة عملية وتقنية تتمتع بالشخصية المعنوية.

* مهامه:

- تنظيم الحملات لمقاومة الآفات والإرشاد إلى طرق المقاومة ومتابعة العلاج
- مراقبة النباتات على الحدود وداخل الوطن لتجنب دخول و إنتشار الآفات الزراعية
- إجراء دراسات وأعمال تطبيقية للوصول إلى الأساليب المثلى لمقاومة أعداء النباتات
- تأطير الفلاحين المشاركين في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

3- معاهد التكوين الفلاحي:

تنعدم معاهد التكوين الفلاحي بالولاية وهذا منذ تحويل المعهد التكنولوجي للوسائل الفلاحية لصالح التعليم العالي(معهد التغذية والتغذي).

نتيجة:

يعرف توزيع هذه الهياكل المالية منها والتقنية تشتت عبر مجال الولاية ويقتصر تواجدها على بلديات دون أخرى (قسنطينة، الخروب، حامة بوزيان) وهذا التوزيع المجالي الغير متجانس يشكل عائق في وجه الفلاح أو المستثمر للإستفاذة من مختلف التوجيهات التي تساعده بالقيام بنشاطه الفلاحي في أحسن الظروف خاصة من الجانب التقني (خاصة الفلاحين الصغار).

خلاصة المبحث الثالث

يعرف القطاع الفلاحي في ولاية قسنطينة تنوع في أصناف وأحجام المستثمرات الفلاحية إذا نجد:

- سيادة القطاع الخاص بـ 74.30 % من إجمالي عدد المستثمرات بالولاية (6246 مستثمرة).
- 66.65 % من إجمالي المساحة الزراعية للولاية (19857 هكتار) تابعة للقطاع الخاص.
- الأراضي الزراعية تمثل 89 % من أراضي الولاية التي تبلغ مساحتها 222910 هكتار.
- الأراضي الصالحة للزراعة بـ 64.38 % من الأراضي المستعملة في الفلاحة.
- أسلوب الإستغلال الفلاحي متجانس بالإثنى عشرا بلدية المتواجد بمجال الولاية والتوجه بسيط الزراعات الكبرى مع سيادة زراعة الحبوب لكونها النبات الأكثر ملاءمة لظروف المناخ، تحتل زراعة القمح اللين 50.48% من مساحة الحبوب (61584.5 هكتار) و القمح الصلب بـ 38.41 % بالإضافة إلى تربية المواشي.

.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الدراسة التشخيصية لولاية قسنطينة استخلاصنا مايلي:

1- الخاصية الأساسية للولاية أنها ولاية يغلب عليها الطابع الحضري لذلك من الصعب التفريق بين البلديات الريفية والحضرية، لأن عامل التحضر يتجاوز محيط قسنطينة و عكس ذلك كل بلدية لها وسطها الريفي.

2- إمكانيات الوسط الفيزيائي:

- تتميز الولاية بتواجد الكتل الجبلية و تجمع بين مجموعة من التلال في الشمال ومجموعة السهول العليا في الجنوب، الانحدارات ضعيفة والشديدة قليلة جدا لأن نسبة الانحدارات بين 3-12.5 % تمثل حوالي 54% من المساحة الإجمالية، وهذا يدل على سيادة الطابع التلي على التضاريس.
- إمكانيات الفلاحية للولاية تعكسها خصوبة الأرضي ذات الإمكانيات العالية التي تغطي مساحة قدرها 82968 هكتار.
- المعطيات المناخية لا تشكل عائقا خلال هذه العشرية إذ لم تسجل فترات جفاف كبيرة بمناخ شبه جاف وشتاء بارد.

3- ضعف الموارد المائية:

نظرا للأمطار المقبولة نوعا ما التي تتلقاها المنطقة الشمالية، تتمتع الولاية بكميات هائلة من المياه السطحية مقارنة مع ضعف المياه الجوفية (تقدر بـــ 2000ل/ثا)، أما مصادر المياه الأخرى للولاية تأتي من خارجها (منبع الفسقية وسد حمام قروز ولاية ميلة)، نسبة التعبئة بالموارد المائية السطحية ضعيفة داخل الولاية و تقدر بـــ24 % ، وقلة السدود الترابية (13 سد ترابي فقط).

4- البنية العقارية:

تتواجد 6246 مستثمرة بالولاية و باستثناء المستثمرات صغيرة الحجم والتابعة للقطاع الخاص 3362 مستثمرة ذات الحجم 10 هكتارات فإن البنية العقارية ليست سيئة.

5- أساليب الإنتاج السائدة هي نظام الزراعات الواسعة.

تتميز الولاية بإمكانيات فلاحية هائلة، فزيادة على كمية الأمطار الساقطة سنويا و التي تقدر بحوالي 450-600 ملم و 127840 هكتار مساحة صالحة للزراعة تقع على أخصب الأراضي إلا أنه في الغالب تشكو المحاصيل بالولاية من عدم التحكم في المسار التقني وعدم احترام الفترات المناسبة لإنجاز الأعمال الفلاحية (الحرث، التسميد، قلع الأعشاب الضارة.... الخ)، وكذا النقص في العتاد

الفلاحي وعدم التحكم في تقنيات المناوبة، وكل هذا يفسر المردود المنخفض المحصل عليه 12 ق/هـ في الحبوب بينما إمكانيات التكثيف كبيرة.

6- الإنتاج الحيواني:

في ميدان الإنتاج الحيواني ورغم كل الجهود التي بذلت لتكثيف الحبوب تبقى التقنيات غير متحكم فيها خاصة فيما يخص تربية الأغنام والأبقار، أين المعطيات التقنية للإنتاج تبقى ضعيفة حيث تعتمد المواشي في تغذيتها أساسا على الأراضي العطيل والأراضي الرعوية الفقيرة التي تمدها بحوالي 90 % من تغديتها.

أما فيما يخص التربية الصغيرة خاصة تربية الدواجن التي عرفت تطورا خلال العشرية الأخيرة فإن كل الإمكانيات سخرت لبناء المداجن لتزويدها بالعتاد إلا أن الإنتاج لم يعرف نفس التطور، وتبقى هذه المداجن غير مستغلة كما ينبغي وهذا يعرض مجهود التنمية للفشل، أما تربية النحل تعرف تقهقرا في الولاية وهذا لعدم التحكم في التقنيات ونقص الإرشاد في هذا المجال.

7- العتاد الفلاحي:

إن التحليل الإحصائي قد اثبت أن العتاد الفلاحي غير موزع توزيعا عادلا إلا فيما يخص الجرارات بحيث أن كثير من المستثمرات الكبيرة ليست لها جرار واحد، و فيما يخص عتاد الحصاد وجني المحاصيل الحقلية قد لوحظ أنه بعد الهيكلة الأخيرة عرف استهلاك المعدات انخفاضا ملحوظا وذلك لانخفاضها في السوق وارتفاع أسعارها.

وعموما القطاع الفلاحي المحلي لا يستجيب للمتطلبات الغذائية للمنطقة وهذا من خلال عدة نقاط: ضعف الموارد المائية، نظام الاستغلال السائد والمتمثل في الزراعات الواسعة..... إلخ، فالنهوض بالقطاع يتطلب تدخلات و استثمارات كبيرة والسؤال الذي يطرح هل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يكون نقطة انطلاق جديدة للقطاع؟.

مقدمة الفصل

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستوى ولاية قسنطينة إلى تحقيق الأهداف الموالية:

1- تكثيف زراعة الحبوب على مجموع المساحة الصالحة للزراعة(SAU) 122.000 هكتار

2- التحسين الرعوي على 50000 هكتار

3- إعادة ديناميكية الإنتاج الحيواني (تربية الأغنام خصوصا)

4- توسيع زراعة الأشجار المثمرة على مساحة 1500 هكتار

5- المحافظة على الموارد الطبيعية أعمال (DRS)

6- توسيع الرقعة الزراعية باستحداث أحواض فلاحية للتنازل عليها لفائدة السكان المجاورين في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز.

7- تنمية التربية الصغيرة (خاصة تربية النحل)

وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثاني: إنجازات ونتائج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثالث: نماذج دراسة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الأول: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة

مقدمة:

سنتطرق بالدراسة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستوى ولاية قسنطينة وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات الهامة:

1- توزيع المستثمرات المشاركة في المخطط
2- نسبة مشاركة المستثمرات الفلاحية
3- توزيع المستثمرات المشاركة حسب الحجم والصنف
4- توزيع المساحات المعالجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حسب الحجم والصنف
5- توزيع المستثمرات المشاركة في المخطط حسب الفروع المدعمة
6- الحجم المالي المخصص حسب البلديات والفروع

I- تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة:

1- توزيع المستثمرات المشاركة في المخطط:

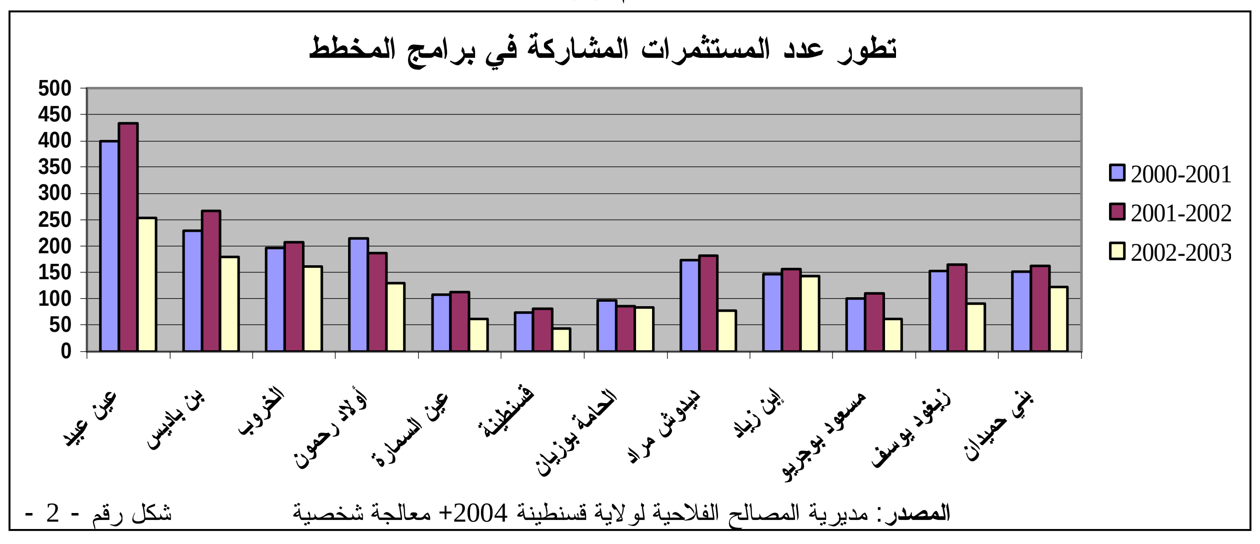
الهدف من دراسة هذا المؤشر لمعرفة ما مدى تجاوب الفلاحين في المشاركة في برامج المخطط، فمنذ الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 إلى غاية 2003 فإن توزيع المستثمرات المشاركة فيه كما يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم -32- **توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج المخطط عبر بلديات ولاية قسنطينة**

المواسم / البلديات	2001-2000	2002-2001	2003-2002
عين أعبيد	400	433	253
بن باديس	229	267	179
الخروب	196	207	161
أولاد رحمون	214	187	129
عين السمارة	107	113	62
قسنطينة	73	81	44
الحامة بوزيان	97	86	84
ديدوش مراد	173	182	78
إبن زياد	146	156	143
مسعود بوجريو	101	110	62
زيغود يوسف	152	165	90
بني حميدان	151	162	123
المجموع	2040	2149	1410

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية للتجزئة الفلاحية لولاية قسنطينة -2004-

يتبين لنا أن الموسمين الأول والثاني عدد المستثمرات المشاركة في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تزيد عن 2000 مستثمرة حيث سجلنا أعلى مشاركة بكل من بلدية عين أعبيد بأكثر من 400 مستثمرة وأقل مشاركة بكل من بلدية قسنطينة أقل من 80 مستثمرة والحامة بوزيان بأقل من 90 مستثمرة إلا أن الموسم الثالث (2002-2003) عرف تراجعا في عدد المستثمرات المشاركة حيث بلغ عددها 1410 مستثمرة وهذا التراجع مس أغلبية البلديات حيث أكثر من 50 % عرفت تراجع بلدية عين أعبيد من أكثر من 400 إلى 253 مستثمرة فقط، زيغود يوسف من 160 مستثمرة إلى 90 مستثمرة، مسعود بوجريو من 100 إلى 62 مستثمرة الشكل رقم (2).



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004+ معالجة شخصية — شكل رقم - 2 -

ويرجع ذلك إلى ثلاث أسباب رئيسية حسب المختصين:

1- السبب الأول ويتمثل في القرار الوزاري الذي يمنع مشاركة المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) بصفة فردية، يشترط أن يكونوا منظمين في إطارهم القانوني وبالتالي رفض الغرفة الفلاحية منحهم بطاقة فلاح، هذه الأخيرة تعتبر أهم شروط قبول الملفات للاستفادة من الدعم.

2- إجبارية القيام بتحاليل التربة لمعرفة القدرات الفلاحية للأراضي و ذلك بالتحليل العلمي للتربة، و نظرا لارتفاع أسعار هذه العملية لم يشارك الفلاحون.

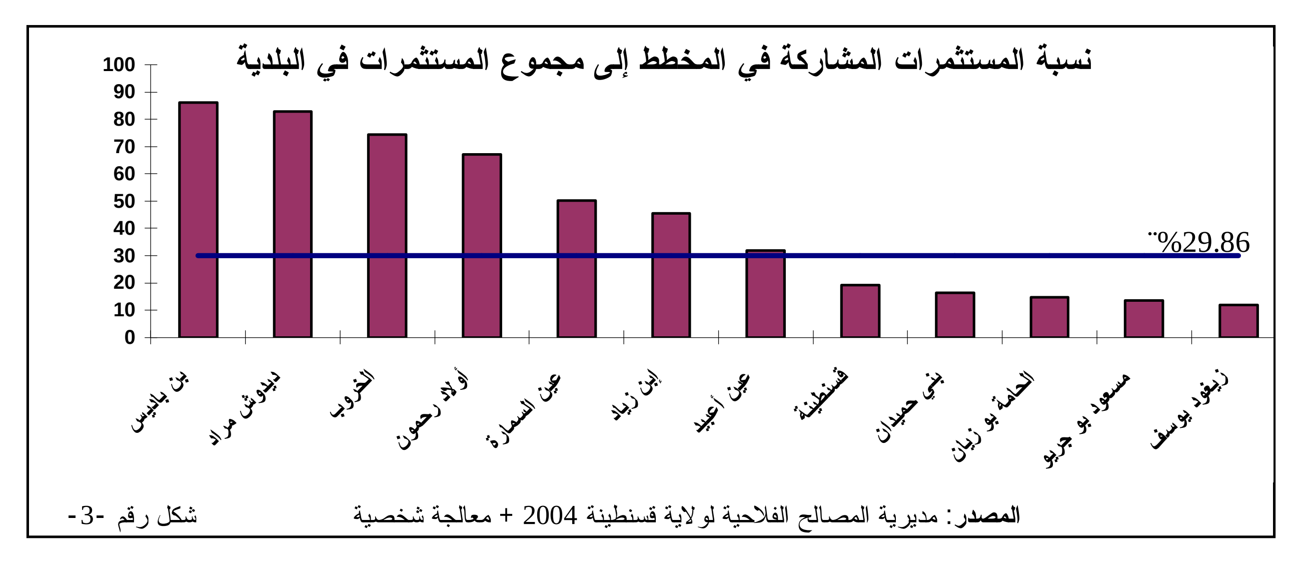
3- أما السبب الثالث رفض منح الإعانات الفردية لبدا أن تكون معالجة المشاريع بصفة جماعية.

إذا: بعد 3 سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أصبحت المصالح المعنية تتحكم في تكوين الملفات وصياغة المشاريع التي تتكيف مع شروط الاستفادة من الدعم الفلاحي الذي يقدمه الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

EAC : Exploitation **A**gricole **C**ollective.

2- نسبة المستثمرات المشاركة في برامج المخطط الوطني:

نسبة المشاركة لا تزيد عن 30% ندرس هذا المؤشر لنبين نسبة المستثمرات المشاركة في برامج المخطط إلى مجموع المستثمرات في البلدية، نجد أن متوسط عدد المستثمرات المنخرطة على مستوى البلديات خلال 3 مواسم (2000-2003) من انطلاق المخطط في التطبيق بالولاية قد تراوحت بين 66 مستثمرة في بلدية قسنطينة و 362 مستثمرة في بلدية عين أعبيد، أما من حيث النسبة المئوية للمستثمرات المشاركة في برامج المخطط إلى مجموع المستثمرات في البلدية فإن أكبر نسبة سجلت ببلدية بن باديس 86.21 % وأقل نسبة في بلدية زيغود يوسف 11.86 % و المعدل الولائي فقد إستقر في 29.86 % ومن الشكل رقم3



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004 + معالجة شخصية

شكل رقم -3-

يتبين أن عدد البلديات التي تعلو النسب فيها المعدل الولائي عددها سبعة، أربع منها تزيد عن 30% وتتواجد في الجزء الشرقي و الجنوبي من الولاية (إبن باديس، أولاد رحمون، الخروب، وعين أعبيد)، أما البلديات التي تقع فيها تحت المعدل الولائي فعددها 5 وتتواجد في شمال الولاية، والبلديات الأقل حظا في الإستفاذة من هذا المخطط بالنسبة لعدد المستثمرات هي: مسعود بوجريو، زيغود يوسف، قسنطينة، بني حميدان، حامة بوزيان، ويرجع سبب إرتفاع المشاركة فيه ببلديات الجزء الشرقي و الجنوبي للولاية إلى الخصوصية الطبيعية لهذه البلديات (بلديات يغلب عليها الطابع السهلي) وكذا طبيعة الإستغلال الزراعي بها الذي يتمثل أساسا في زراعة الحبوب والتحفيزات المهمة التي تقدمها الدولة لمنتجي الحبوب الشيء الذي أسهم بشكل كبير في مشاركة عدد كبير من فلاحي هذه البلديات في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، خاصة في برنامج تكثيف الحبوب وهذا ما سوف نتطرق إليه في العناصر اللاحقة، أما البلديات الأقل مشاركة ترجع إلى عدة أسباب أهمها:

- برنامج حديث النشأة وبالتالي نقص التحسيس فيما يخص المضمون.

الامتلاك لمساحات صغيرة ورفض بعض الفلاحين تغيير نشاطهم الأساسي المتمثل في زراعة الحبوب والإتجاه إلى إعادة تكييف أساليب الإنتاج التي يفرضها المخطط

- التخوف من المتابعات المالية.
- عدم توافق أهداف المخطط مع تطلعاتهم.

إذا 3/1 المستثمرات الولاية فقط ساهمت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

3- توزيع المستثمرات المشاركة حسب الحجم والصنف:

3- **1 حسب الصنف:**

الغرض من هذا محاولة معرفة الهيكل العام لهاته المستثمرات أي صنف أكثر مشاركة في المخطط الوطني لتنمية الفلاحية. إلى غاية 1 جانفي 1999 كان لدينا أربع أصناف للمستثمرات وهي: المستثمرات الفلاحية الجماعية، المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI)، المزارع النمودجية (FP) و المستثمرات الفلاحية الخاصة ومع تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية برزت أصناف أخرى هي:

أ - حيازة الملكية العقارية(APFA):

تخص الأرضي الموزعة في إطار القانون رقم 83-18 لـــ 1983/08/13 المتعلق باستصلاح الأرضي التي لم تستغل أبدا.

ب - بالشراكة:

وهو أسلوب استغلال يسلم فيه مالك الأرض أرضه إلى طرف آخر للقيام بعملية الإنتاج وتحدد نوعية الشراكة بنوعية مساهمة كل طرف، فمن بين الأمور المتعارف عليها في عالم الفلاحة بالنسبة للحبوب هو أن عملية الإنتاج تتشكل من أربع عناصر هي: الأرض، البذور، العتاد، العمل، وبناء على مساهمة كل طرف في واحدة أو أكثر من هذه العوامل يتحدد نصيبه في الإنتاج الصافي وهي على العموم نوعان.

*** الشراكة بالنصف:**

و هي عقد شفهي أو كتابي لمدة سنة أو أكثر يقدم خلاله المالك الأرض نصف كمية البذور المطلوبة أو يقدم الشريك النصف الأخر من كمية البذور إضافة إلى العتاد والعمل وينال كل منهما نصف الإنتاج المحقق.

EAI : Exploitation **A**gricole **I**ndividuelle.
FP : Ferme **P**ilote
APFA : Accession a la **P**ropriété **F**oncière **A**gricole

*** الشراكة بالثلث:**

في هذا النوع من الشراكة يقدم المالك الأرض، وينال ثلث الإنتاج من المحصول مباشرة أما الشريك فيقدم البذور والعمل ويحصل على تلتي الإنتاج.

ت - الكراء (الإيجار):

يقوم المالك للأرض بتأجير أرضه إلى المستأجر يقوم باستغلالها لفترة يتفق الطرفان عليها مقابل مبلغ سنوي للهكتار الواحد وإن أراد هذا المستأجر الانخراط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيجب أن لا تقل مدة كرائه للأرض عن 3 سنوات حتى يتسنى له الحق في إستيلام بطاقة الفلاح، ويستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

ث - التعاونيات:

وهي التعاونيات القديمة للثورة الزراعية الدائمة الوجود في بعض الجهات أو بعض الأشكال الأخرى للتعاونيات التي أنشأت من طرف بعض المزارعين.

ج - الشركة المدنية:

إنبثق هذا النوع من المستثمرات من خلال القانون التوجيهي والقاضي بتحويل حق الانتفاع الدائم لأعضاء المستثمرات الجماعية والفردية إلى امتياز يدوم 30 سنة قابلة لتجديد وتسمح بتحويلها على شركات مدنية.

ح - شركة مغفلة (مساهمة) ذات مسؤولية محدودة (SARL):

يمكن المستثمرين الخواص أن ينضموا إلى هذه المؤسسات لاستغلال الأراضي، وتربية المواشي (أبقار، أغنام، تربية الدواجن... إلخ).

ج- ***مستثمرة موحدة ذات مسؤولية محدودة (EURL):*** تخص المزارع النموذجية والتي حولت إلى (holding) و هي مؤسسة تمتلك أسهم شركات أخرى، بولاية قسنطينة تم تحويل المزرعة النموذجية عايش الطاهر إلى EURL (توجد ببلدية الحامة بوزيان).

SARL : Société **A**nonyme a **R**esponsabilité **L**imité
EURL : Exploitation **U**ninominale a **R**esponsabilité **L**imité

نجد سيادة صنف المستثمرات الخاصة بـــ 36.24 %من إجمالي المستثمرات المشاركة ثم يليها صنف المستثمرات الفلاحية الفردية بـــ34.64%، صنف الكراء بـــ 12.06% و صنف المستثمرات الفلاحية الجماعية بـــ10.85%، و صنف شركة عائلية بـــ4.04% ،في حين الأصناف الأخرى (بالشراكة، بالإمتياز، تعاونيات، مزارع نموذجية ، شركة مدنية) تمثل مجتمعة نسبة 2.24%، أما على مستوى البلديات فهناك تباين في صنف المستثمرات المشاركة في برامج المخطط، حيث ببلدية عين أعبيد نجد صنف المستثمرات الخاصة بـــ50.59 % من إجمالي مستثمرات البلدية المشاركة، بلدية ابن باديس بصنف المستثمرات الفلاحية الفردية بـــ57.54 % مع كل من بلدية أولاد رحمون بـــ43.41%، عين السمارة بـــ41.93 %، ابن زياد بـــ 38.46% و بلدية بني حميدان و زيغود يوسف بـــ 33.33%، 30 % على التوالي، أما صنف المستثمرات الفلاحية الجماعية أعلى نسبة مشاركة سجلت ببلدية زيغود يوسف بـــ27.78 %، مسعود بو جريو بـــ24.19%، عين السمارة بـــ 17.74%، صنف المستثمرات الفلاحية بالكراء نجدها بكل من بلدية قسنطينة، الخروب، عين السمارة، أولاد رحمون، مسعود بوجريو بنسب على التوالي : (27.27%، 19.63%، 17.73 %، 14.73 % و 14.52 %).

3-2- حسب الحجم:

نجد الفئة من (20 – 50هـــ) هي الفئة الأكثر تمثيلا خلال 3 مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة من حيث عدد المستثمرات، بنسب 43.87 %، 43.93% و34.11 % بالمواسم على التوالي(2000-2001)، (2001-2002) و (2002-2003) ثم تليها الفئة من (10-20هـــ) بـــ 30.24 % الموسم (2000-2001) و الموسم (2001-2002) بـــ 31.22 %، في حين نجد الموسم (2002-2003) الفئة الأكثر من 50 هكتار تمثل 31.50 % بعد الفئة (20-50هـــ)، من هنا نلاحظ أن أكثر من 93 % من متوسط عدد المستثمرات المشاركة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تفوق أحجامها عن 10 هكتار وهذا أمر طبيعي في مجال مخصص لزراعة الحبوب، أما الفئات (0-5هكتار) و(5-10 هكتار) اقل من 7 % من مجموع المستثمرات المشاركة هي مواجهة خصيصا في إطار المخطط الوطني إلى إعادة تكييف أنظمة الإنتاج وزراعة الأشجار المثمرة.

أما على مستوى البلديات تسجل الفئة من (20-50 هـــ) هي الفئة السائدة بكل من البلديات التالية: مسعود بوجريو بـــ 74.36% ،زيغود يوسف بـــ 74.36%، ديدوش مراد، بن باديس، عين السمارة وبلدية عين أعبيد بـــ (46.30 % ،44.98% ،44.33 % و 43.10 %)على التوالي، بصنف المستثمرات الفلاحية الفردية والمستثمرات الخاصة، أما الفئة من (10-20 هـــ) تأتي في المرتبة الثانية بعد الفئة (20-50هـــ) بكل من بلدية ديدوش مراد بـــ 35.88%، عين أعبيد 35.73%، بن باديس

32% و الخروب 30.84% و أصناف المستثمرات التي تمثل هده الفئة هي كل من صنف بالكراء، خواص و مستثمرات فلاحية فردية، الفئة (<50 هـ) نجدها ببلدية الخروب بـ 35.11%، أولاد رحمون 29.57%، عين السمارة 32.27%، ابن زياد و مسعود بوجريو بـ 28.38 % و 24.91% على التوالي و هدا بصنف المزارع النمودجية (الخروب، أولاد رحمون و إبن زياد)، و المستثمرات الفلاحية الجماعية (عين السمارة، مسعود بوجريو)، أما الفئة من (0 – 5 هـ) نجدها خاصة ببلدية الحامة بوزيان بـ 11.50هـ و نجدها بصنف المستثمرات الخاصة.

4- توزيع المساحات المعالجة في إطار المخطط:

1-4 - توزيع المساحات المستفيدة حسب نظامها القانوني: سيادة القطاع العام

تتسم المساحة بالتجانس من حيث وحدة القياس ولهذا يعد المؤشر المساحات المشاركة في مخطط التنمية الفلاحية أكثر دلالة على المشاركة من عدد المستثمرات، سوف تستعمل هذا المؤشر في معرفة وزن المستثمرات المستفيدة حسب النظام القانوني الذي تنتمي إليه.

لدينا 12 نظام قانوني للمستثمرات في الولاية، ويمكن تلخيصها في ستة أنظمة متجانسة: القطاع الخاص و المستثمرات الفلاحية الجماعية الفردية و المزارع النمودجية، الشركات المختلفة و أنظمة أخرى (بدون هيكل، بدون أرضي وAPFA ...إلخ)، و نجد سيادة القطاع العام القائم على الأرضي العمومية خلال 3 مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبنسب على التوالي 48.46% (2000-2001) 47.7 % (2001-2002) و38.55 % بالموسم (2002-2003)، أما القطاع الخاص فنسب مشاركته كانت كمايلي: 33.81%، 33.91% و 37.99%، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الكراء التي سجلت نسب معتبرة نوعا ما حيث بلغت نسبة المشاركة هذا النوع كمايلي: 14.85 % في الموسم (2000-2001) والموسم (2001-2002) بـ 14.81 % و 18.99 % بالموسم (2002-2003).

أما على مستوى البلديات فهناك تباين في توزيع المساحات حسب نظامها القانوني ففي حين نجد سيادة القطاع العام هو البارز بالبلديات التالية: بلدية الخروب بـ (49.88 %) ويرجع إرتفاع هذه النسبة بالبلدية إلى مشاركة المزارع النموذجية الأربعة التي تتواجد على مستواها وكذلك بلدية إبن باديس (53.06%) وهذا راجع إلى مشاركة الشركات (SARL ، EURL) أين المساحة بهذه الوحدات تتجاوز 50 هـ، أولاد رحمون (46.13%)، عين السمارة (47.33 %) ديدوش مراد (45.95%)، إبن زياد (54.67 %)، مسعود بوجريو (48.98%) وهذا لمشاركة المستثمرات الجماعية والفردية التي تفوق مساحتها 20 هكتار. أما البلديات المتبقية نجد سيادة القطاع الخاص: وهي بلدية عين أعبيد، بني حميدان ، قسنطينة والحامة بوزيان، ونسب متوسط 3 مواسم كان على التوالي : 57.21%، 52.66%، 41.80% و 38.25 % .

2-4 نسبة المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط:

بلغت نسبة متوسط المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط 70.63 % من المساحة الصالحة للزراعة للولاية، ويتبين من الخريطة رقم (16) أن أعلى نسبة سجلت ببلدية إبن باديس بـــ 98%، إبن زياد 90.65 %، أولاد رحمون 85.45 % ، في حين البلديات التي تسجل أقل نسبة نجدها بكل من بلدية قسنطينة بـــ 25.68% وزيغود يوسف بـــ 42.22 %.

وعلى العموم تعتبر نسبة 70.63 % نتيجة إيجابية.

5- الفروع المدعمة:

الهدف من دراسة هذا المؤشر إبراز أي فرع من الفروع تجاوب معه الفلاحون، و على مستوى ولاية قسنطينة تم تدعيم 13 فرع وهي مقسمة إلى ثلاث أقسام:

- القسم الأول:

يضم فروع الإنتاج النباتي ويتمثل في تكثيف زراعة الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة البقول الجافة والأشجار المثمرة.

- القسم الثاني:

ويشمل فروع الإنتاج الحيواني (تربية النحل، الدواجن، تربية الأرانب، الأغنام وإنتاج الحليب).

- القسم الثالث:

أما هذا القسم خاص بالتجهيزات (الموارد الطاقوية ، تنمية أنظمة الري الفلاحي وتنمية التبريد)

5-1 - تطور عدد المنخرطين في المخطط حسب الفروع:

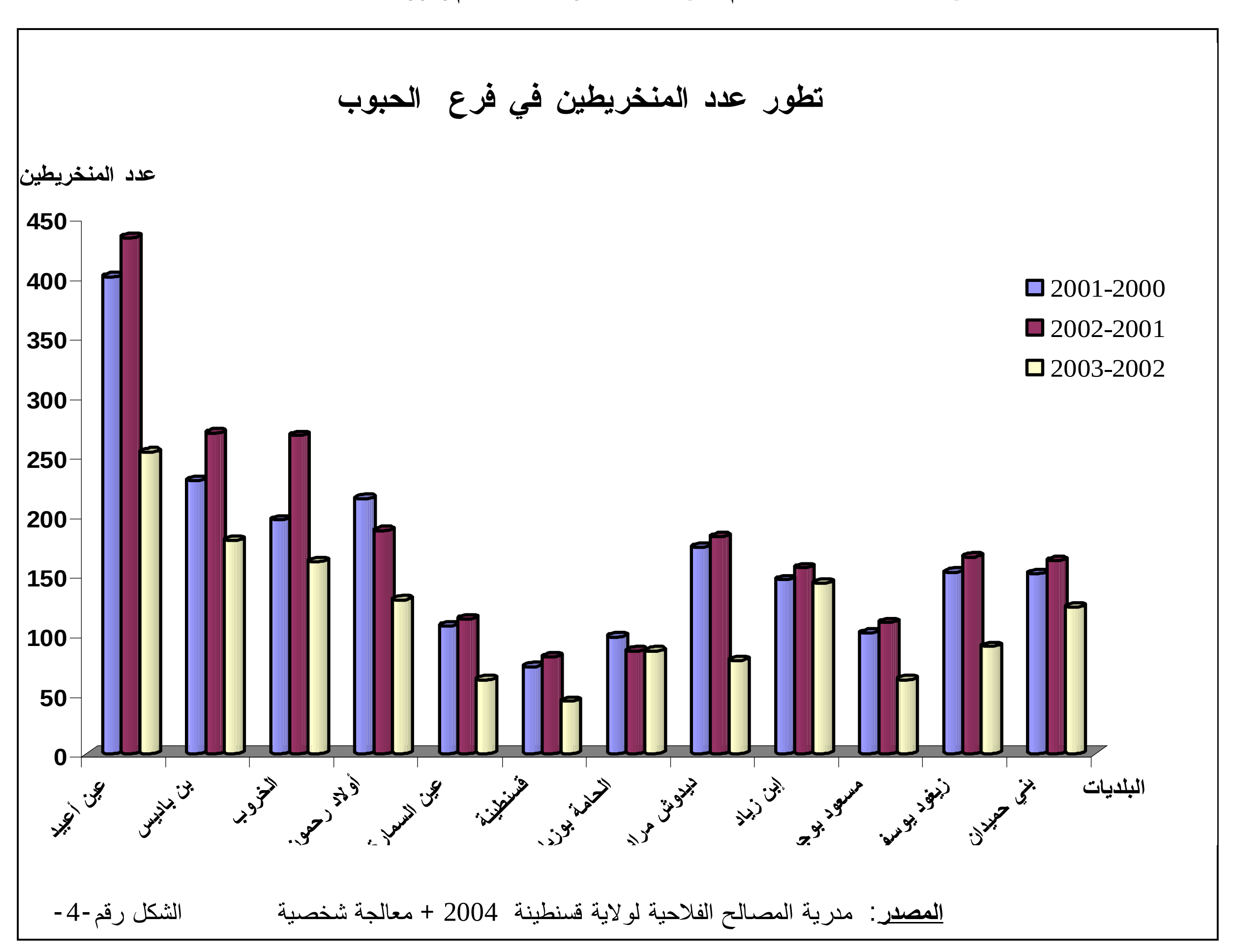
لقد تباين عدد المشاركين حسب الفروع من بلدية لأخرى ومن فرع لأخر، خلال 3 مواسم من تنفيذ المخطط (الجدول رقم (3) بالملحق) حيث أحتل فرع زراعة تكثيف الحبوب المرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين بكل البلديات لأن زراعة الحبوب تعتبر النشاط الأساسي الممارس بالولاية، أما باقي الفروع تسجل تفاوت في عدد المشاركين بين البلديات، حيث نجد بلديات ساهمت بكل الفروع بأعداد كبيرة كبلدية الخروب و عين أعبيد، أما البلديات الأخرى اقتصرت مشاركتها على فرع أو فرعين فقط خاصة البلديات الشمالية: زيغود يوسف، بني حميدان ومسعود بوجريو التي تميزت بالإنتاج النباتي.

إذا هناك بلديات تجاوبت مع المخطط الوطني كبلدية: عين أعبيد، بن باديس، أولاد رحمون، إبن زياد، ديدوش مراد.

و تطور عددهم حسب الفروع كما يلي:

أ - فرع تكثيف الحبوب:

يحتل فرع تكثيف الحبوب المرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ انطلاقه في 1 أكتوبر 2000 إلى 30 سبتمبر2003 بكل البلديات، لكن هناك تباين في عدد المنخرطين من بلدية إلى أخرى ومن موسم إلى أخرى (الشكل رقم(4)):

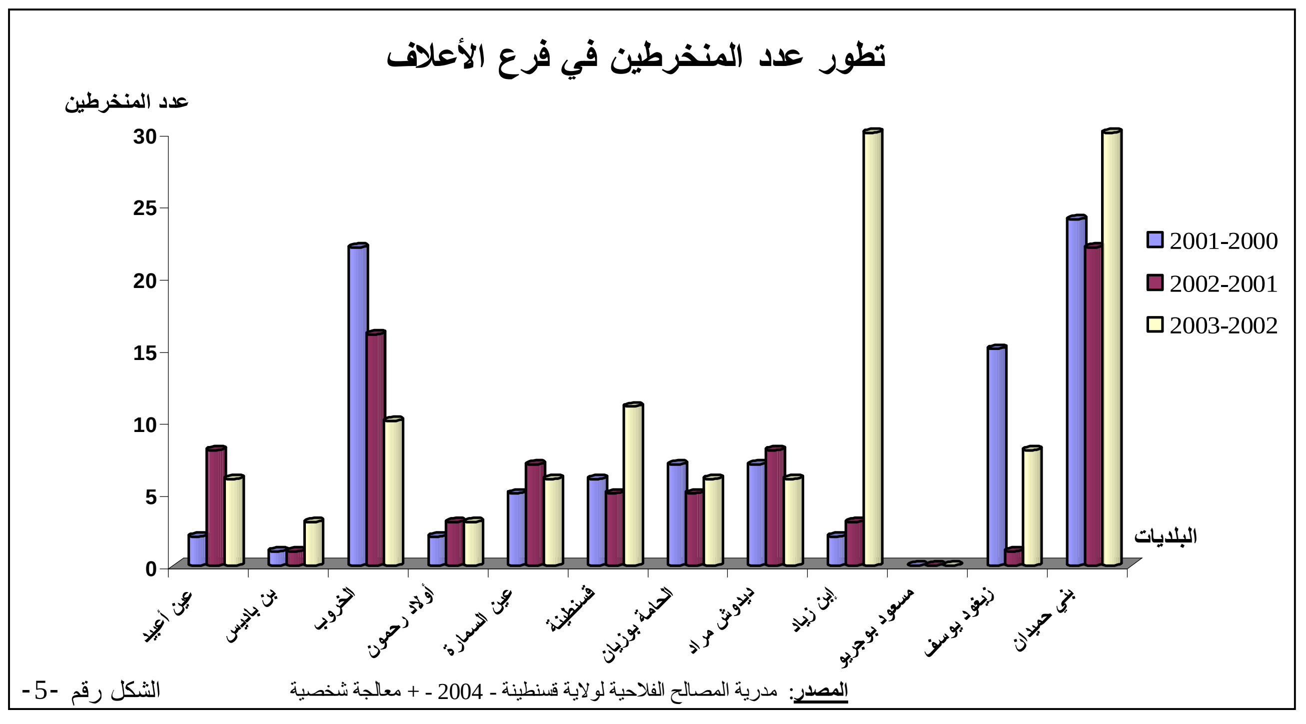


المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004 + معالجة شخصية الشكل رقم-4-

نجد البلديات الواقعة في الجزء الشرقي و الجنوبي للولاية عرفت تطورا في عدد المشاركين بهذا الفرع خلال الموسمين الأول و الثاني حيث يتعدى عدد المنخرطين 200 منخرط و هذا بكل من بلدية عين أعبيد (426 منخرط) ابن باديس (248 منخرط) الخروب(202 منخرط) و بلدية أولاد رحمون (200 منخرط) أما في الموسم الثالث (2002- 2003) نسجل تراجع في عدد المشاركين وهذا راجع إلى الأسباب سالفة الذكر (الخاصة بالقرار الوزاري الذي يمنع مشاركة المستثمرات الفلاحية الجماعية بصفة فردية).

ب - زراعة الأعلاف:

عرفت زراعة الأعلاف تذبذبا في عدد المنخرطين خلال ثلاث مواسم كما يمثله الشكل رقم (5):



الشكل رقم -5-

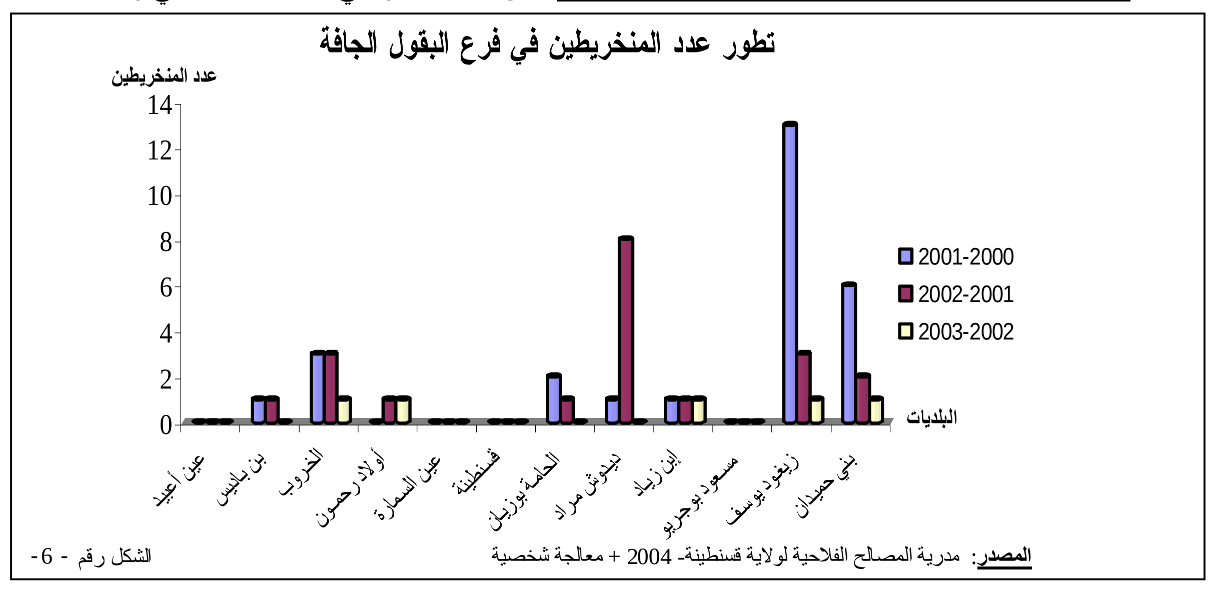
المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة - 2004 - + معالجة شخصية

بلغ عدد المشاركين بالموسم الأول (2000-2001) 93 مشارك وانخفض في الموسم الثاني (2001-2002) إلى 79 مشارك ليرتفع في الموسم الثالث (2002 – 2003) إلى 92 مشارك، والبلديات التي سجلت أعلى مشاركة في هذا الفرع نجد كل من بلدية بني حميدان بـــ 25 منخرط، الخروب بـــ16 منخرط ، أما باقي البلديات فالمشاركة كانت قليلة نوعا ما خاصة بلدية ابن باديس بمنخرطين، بلدية أولاد رحمون بمنخرط في حين نجد بلدية مسعود بوجريو لم تشارك بأي موسم.

ومع الملاحظة أن زراعة الأعلاف تدخل ضمن برنامج إعادة تكييف أنظمة الإنتاج أين استجاب لها البعض ولم يستحب لها البعض الأخر (حسب التحقيقات الميدانية والتحدث مع المسؤولين).

ج - زراعة البقول الجافة:

بلغ عدد المشاركين في فرع البقول الجافة في الموسم (2000-2001) 27 منخرط لينخفض عددهم في الموسمين المواليين (2001 – 2002)، (2002 – 2003) على التوالي إلى 20 و 5 منخرطين فقط (الشكل رقم(6)):

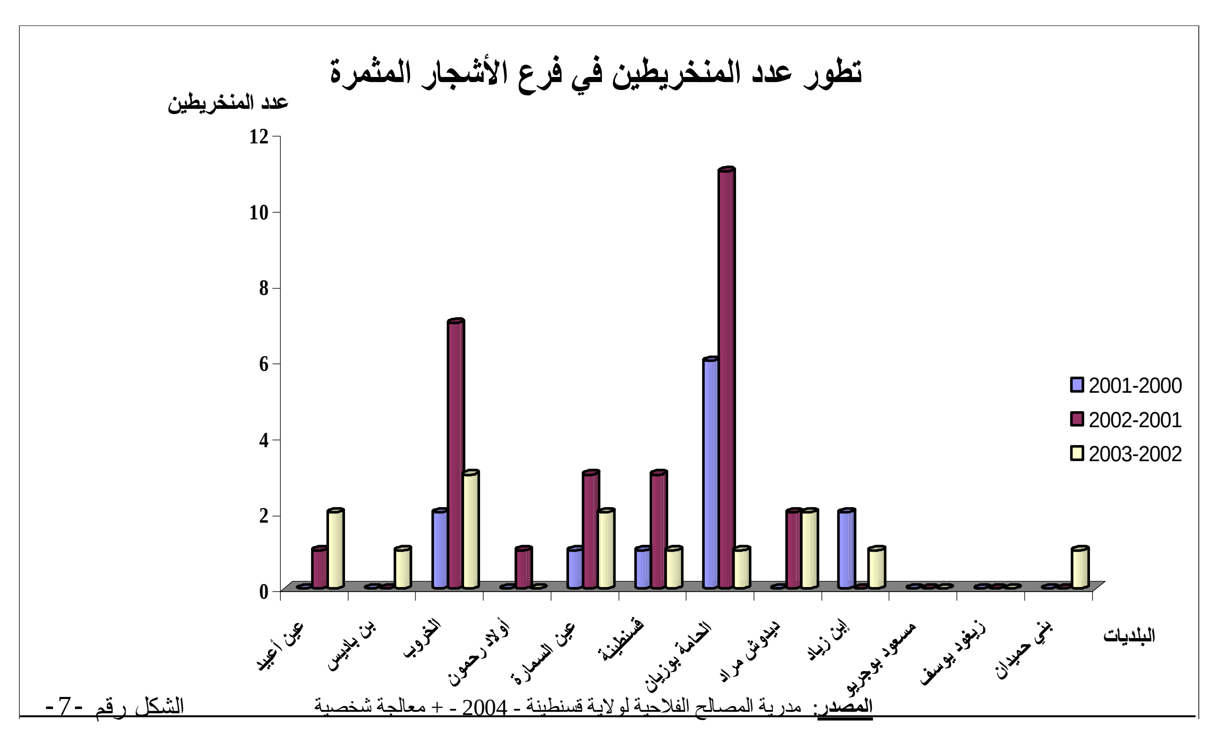


الشكل رقم -6- **المصدر**: مدرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة- 2004 + معالجة شخصية

يتضح لنا أن عدد المنخرطين في هذا الفرع إقتصرى على البلديات التالية التي شاركت بكل المواسم وهي كل من بلدية يغود يوسف بـــ 6 مشاركين، وبني حميدان 3 مشاركين لكل موسم وبلدية الخروب بمشاركين وترجع أسباب انخفاض عدد المنخرطين في هذا الفرع إلى ارتفاع أسعار البذور وعدم التحكم في التقنيات.

ج زراعة الأشجار المثمرة:

عرفت زراعة الأشجار المثمرة تطور في عدد المنخرطين خلال 3 مواسم حيث بلغ عددهم في الموسم الأول بـــ 12 منخرط و28 منخرط بالموسم الثاني ثم في الموسم الثالث بـــ 15 منخرط أما بالنسبة لعدد المشاركين حسب البلديات كما يمثله الشكل رقم (7)

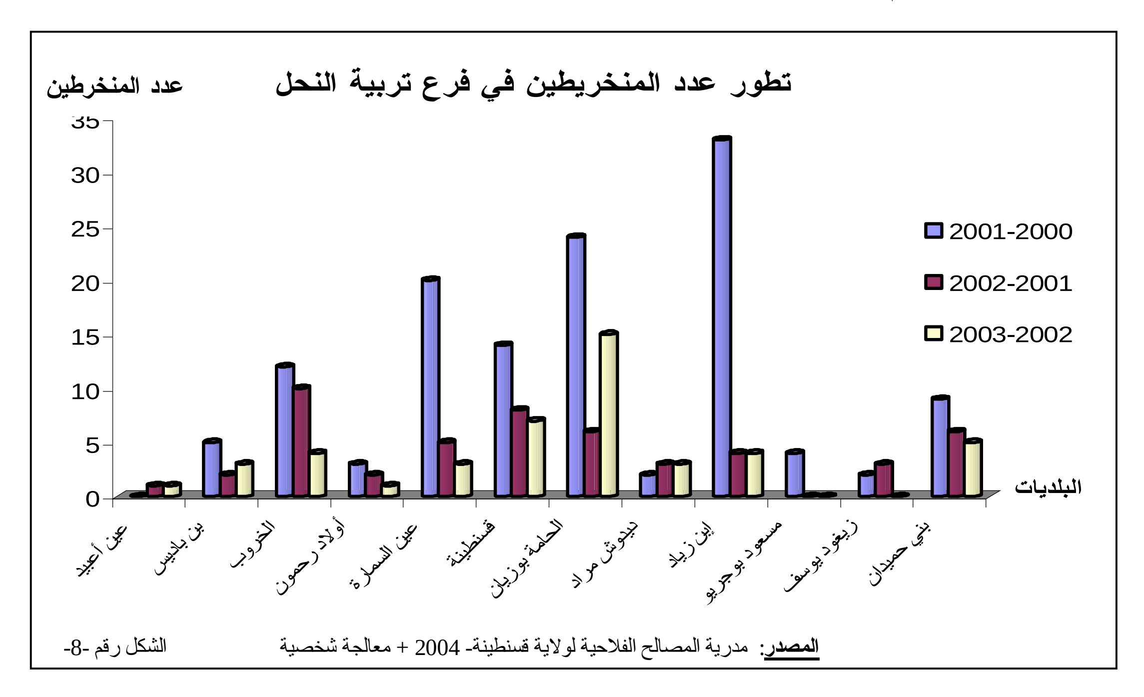


الشكل رقم -7- **المصدر**: مدرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة - 2004 - + معالجة شخصية

نجد أكبر عدد مشاركة سجل ببلدية الحامة بوزيان بـــ6 منخرطين، الخروب بـــ4 منخرطين، ديدوش مراد بـــمنخرطين، عين السمارة و بلدية قسنطينة بـــ 3 منخرطين لكل واحدة.

د – فرع تربية النحل:

عرف هذا الفرع من الفروع إقبال في عدد المنخرطين بمعظم البلديات خاصة في الموسم الأول حيث وصل عددهم إلى 128 مشارك ثم انخفض في الموسمين الثاني والثالث على التوالي إلى 50 و 46 مشارك و وحسب الشكل رقم(8):



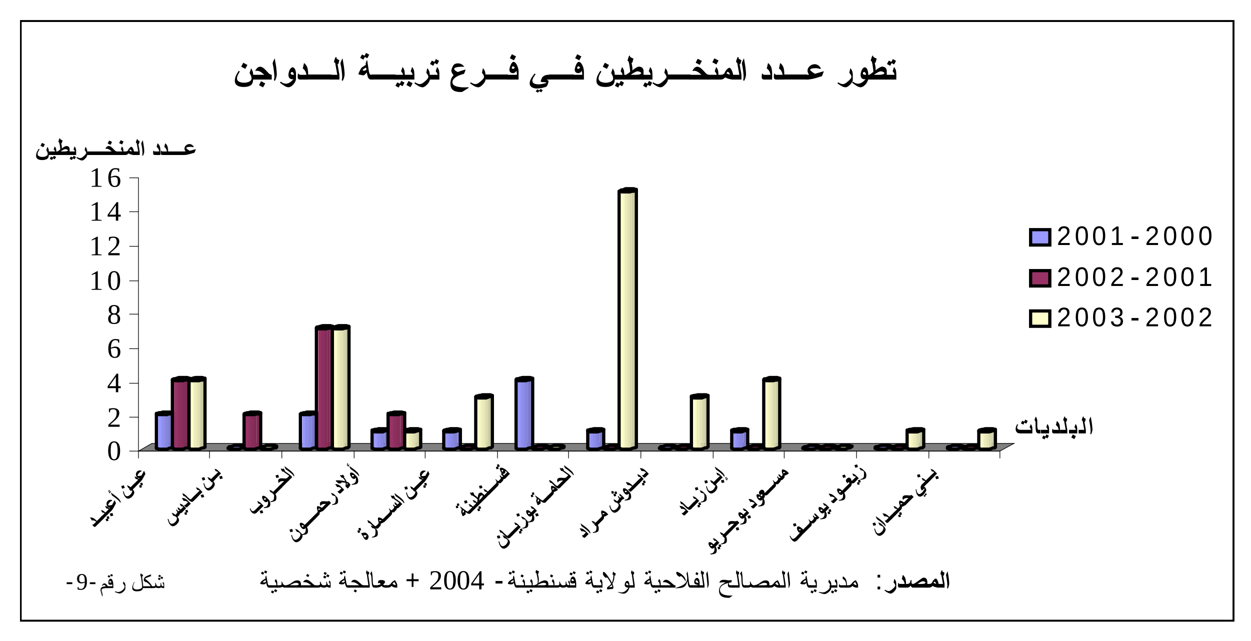
الشكل رقم -8-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة- 2004 + معالجة شخصية

بلغ متوسط عدد المنخرطين خلال ثلاث مواسم بـــ 15 منخرط ببلدية الحامة بوزيان، ابن زياد بـــ14 منخرط ، الخروب بـــ9 منخرطين ، قسنطينة بـــ6 منخرطين و بلدية عين السمارة ، ابن باديس و بني حميدان بـــ 3 منخرطين لكل واحدة.

ر - تربية الدواجن:

هذا النوع من التربية عرف هو الأخر إقبال من طرف الفلاحين حيث بلغ عدد المشاركين في الموسم الأول والثاني على التوالي 12 و 13 منخرط ليرتفع عددهم في الموسم الثالث (2000- 2003) إلى 39 منخرط وحسب الشكل رقم(9):

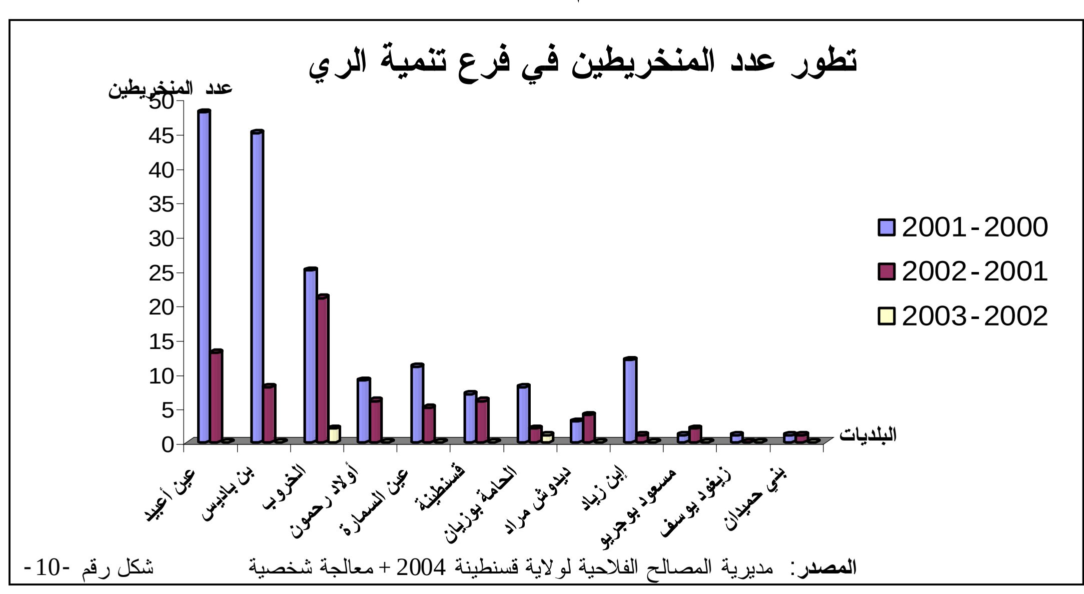


المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة- 2004 + معالجة شخصية شكل رقم-9-

نجد هناك تباين في عدد المنخرطين بهذا الفرع بين البلديات حيث سجلت أعلى مشاركة في كل من بلدية الحامة بوزيان (7 منخرطين)، الخروب بـــ4 منخرطين، عين أعبيد (3 منخرطين) وبلدية قسنطينة(منخرط واحد)، أما البلديات الأخرى اقتصرت مشاركتهم في الموسم الثالث كبلدية ديدوش مراد بمنخرطين ، بني حميدان بمنخرط واحد فقط.

ن - فرع تنمية الري:

عرف هذالفرع من الفروع اقبال واسع من طرف الفلاحين خاصة الموسم الأول (2000-2001) حيث وصل عدد المنخرطين الى 171 منخرط ثم انخفض عددهم الى 70 منخرط بالموسم الثاني (2001 - 2002) والثالث(2002-2003) ومن الشكل رقم (10):



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004 + معالجة شخصية شكل رقم -10-

نلاحظ بالنسبة لبلديات الجزء الشرقي والجنوبي بلدية عين أعبيد، ابن باديس،الخروب، أولاد رحمون سجلت اكبر عدد للمنخرطين بـــ 24 منخرط ، 19 منخرط، 18 منخرط ، 6 منخرطين على التوالي، ثم تليها كل من البلديات: عين السمارة بـــ8 منخرطين، الحامة بوزيان بـــ7 منخرطين، ابن زياد و ديدوش مراد بـــ3 منخرطين أما بلدية زيغود يوسف، بني حميدان وبلدية مسعود بوجريو كان الاقبال على هذا الفرع قليلا جدا.

ه- فرع تنمية التبريد:

بلغ عدد المنخرطين في هذا الفرع خلال 3 مواسم 14منخرط، يتوزعون عبر بلديات الولاية كمايلي: بلدية الخروب 7منخرطين، عين أعبيد بمنخرطين، عين السمارة، قسنطينة، الحامة بوزيان، ابن زياد وبلدية اولاد رحمون بمنخرط لكل بلدية.

و -الفروع الأخرى (تربية الأرانب ،الأغنام والحليب):

اقتصرت المشاركة في هذه الفروع على بلديات فقط خاصة بلدية الخروب في فرع تربية الاغنام بمنخرط واحد بالموسم (2001-2002) أما الموسم (2002-2003) بـــ 3منخرطين وموزعين على ثلاث بلديات أي بمنخرط واحد لكل بلدية وهم بلدية الخروب ، بلدية ابن باديس و بلدية بني حميدان، وبالنسبة لفرع الحليب اقتصرت المشاركة فيه في الموسم الاول والثالث ونجد بلدية الخروب بـــ 3 منخرطين في الموسم (2000-2001) وبلدية ابن زياد بمنخرط واحد وبلدية بني حميدان بمنخرطين في الموسم (2002-2003).

إذا هناك **إقبال على فروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** حيث نجد **بلديات شاركت بكل الفروع** كبلدية الخروب وبلديات شاركت في عدد من الفروع كبلدية عين أعبيد، أولاد رحمون، ابن باديس، ديدوش مراد، الحامة بوزيان و قسنطينة وأخرى اقتصرت مشاركتها على فرع أو ثلاث فروع فقط كالبلديات التالية: زيغود يوسف، بني حميدان ومسعود بو جريو.

5-2 - تطور المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط حسب الفروع:

أ – المساحة المخصصة لتكثيف الحبوب:

يحتل برنامج تكثيف الحبوب من الناحية المادية النشاط الأساسي المدعم خلال 3 مواسم من تطبيق المخطط بالولاية

في الموسم الأول (2000-2001) بلغت المساحة المخصصة 54525.5 هكتار، أما الموسم الثاني (2001-2002) عرفت تطور حيث قدرت بـــ 58224 هكتار و 45714 هكتار بالموسم (2002-2003) أما على المستوى البلديات فهناك تباين في حجم المساحة المخصصة لتكثيف الحبوب من بلدية إلى أخرى وتستحوذ البلديات الواقعة في الجزء الشرقي و الجنوبي على أكبر المساحات وهي كل من

بلدية عين أعبيد بـــ 14870 هكتار، الخروب بـــ 14976 هكتار، أولاد رحمون بـــ 12048 هكتار وبلدية إبن باديس بـــ 8290 هكتار وهذا راجع إلى الخاصية الأساسية لهذه البلديات والتي تتمثل في زراعة الحبوب في حين نجد البلديات: ديدوش مراد، عين السمارة زيغود يوسف، إبن زياد وبني حميدان والحامة بوزيان كذلك شاركوا بمساحات معتبرة حيث تتعدى 4000 هكتار بلغت متوسط المساحة المخصصة للحبوب 52821.18 هكتار أي 58.51% من المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و 41.32 % من المساحة الصالحة للزراعة للولاية.

ب -المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف:

عرفت هي الأخرى تطور خلال 3 مواسم من تطبيق المخطط حيث في (2000-2001) بلغت 1090 هكتار ثم ارتفعت في الموسمين الثاني و الثالث حيث بلغت على التوالي 1716 هكتار و 1768 هكتار أما على المستوى البلديات فهناك تباين حيث نجد بلدية الخروب، بني حميدان أين تزيد المساحة المخصصة عن 400 هكتار

ج -المساحة المخصصة لزراعة البقول الجافة:

ارتفعت المساحة في هذا الفرع خلال الموسمين الأول و الثاني لتنتقل من 205 هكتار إلى 324 هكتار للتترجع إلى 81 هكتار بالموسم (2002-2003) و أكبر مساحة كانت بالبلديات التالية:

زيغود يوسف، بني حميدان، إبن زياد، ديدوش مراد بحيث تجاوزت المساحة المخصصة 40 هكتار أما البلديات المتبقية فالمساحة لا تتجاوز 7 هكتارات.

ث - المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة:

بلغت المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة بالموسم الأول (2000-2001) 45 هكتار، حيث سجلت بلدية ابن زياد أكبر مساحة بـــ17 هكتار، قسنطينة بـــ13 هكتار و بلدية عين السمارة بـــ12 هكتار ، أما بلدية الخروب بـــ3 هكتارات، لترتفع مساحة المشاركة بهذا الفرع في الموسم الثاني (2001-2002) الى 80.75 هكتار و أكبر مساحة سجلت بالبلديات التالية: الخروب بـــ24.25 هكتار، الحامة بو زيان بـــ14.5 هكتار، بلدية عين أعبيد بـــ9 هكتار، قسنطينة بـــ3 هكتار، أما بلدية أولاد رحمون ، ابن زياد بـــ6 هكتار و4 هكتار على التوالي، ثم تراجعت هذه المساحة خلال الموسم الثالث (2002-2003) الى 55 هكتار مقارنة بالموسم السابق حيث شاركت بلدية عين أعبيد بـــ15 هكتار، الخروب بـــ12 هكتار، بني حميدان بـــ 7 هكتار، قسنطينة بـــ 6 هكتار، و بلدية عين السمارة، الحامة بو زيان و ابن زياد بـــ4 هكتارات لكل واحدة منهم ، بلدية ديدوش مراد 3 هكتارات.

6– الحجم المالي:

1- تعريف الدعم الفلاحي:

الدعم الفلاحي عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهذا لتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح، والتركيبة المالية للمشروع كما تمثلها المعادلة التالية:

الاستثمار الكلي = المساهمة الذاتية + القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

بلغ حجم الاستثمار الكلي 365 810 471 3 دج منها 182 146 1992 دج قيمة الدعم المخصص من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أي 57.38 % من الاستثمار الكلي وقدر مبلغ المساهمة الذاتية لنفس الفترة بــ 609 970 858 دج أي 2.74 % من إجمالي الاستثمار الكلي وبلغ حجم القرض البنكي 574 693 620 دج أي ما يعادل 18.88 % من الاستثمار الكلي، ومن الخريطة رقم (17) نلاحظ وجود تفاوت في توزيع حجم الاستثمار الكلي عبر بلديات الولاية حيث نجد أكبر حجم للاستثمار ببلدية الخروب (778563098دج) ثم تليها كل من بلدية عين أعبيد(551307889دج)، أولاد رحمون(393297515دج)، ابن باديس(349378325دج)، وأقل حجم مالي للإستثمار سجل بالبلديات التالية : زيغود يوسف(109189171دج)، قسنطينة (118999864دج).

إذا **ولاية قسنطينة استفادت من دعم فلاحي يتجاوز 50 %** إلا أن **نسبة الدعم تختلف من بلدية إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر.**

في دراستنا هذه سوف نركز على المساهمة التي تقدمها الدولة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهذا لتوفر المعطيات.

2-الحجم المالي للدعم و أهم الأنشطة المدعمة:

منذ الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في 01 أكتوبر 2000 إلى غاية 30 سبتمبر 2003 في ولاية قسنطينة قد خصص له غلاف مالي قدربــ 182 146 1992 دج وهي موزعة حسب الأنشطة الموضحة في الجدول المعتمدة من طرف اللجنة التقنية الولائية.

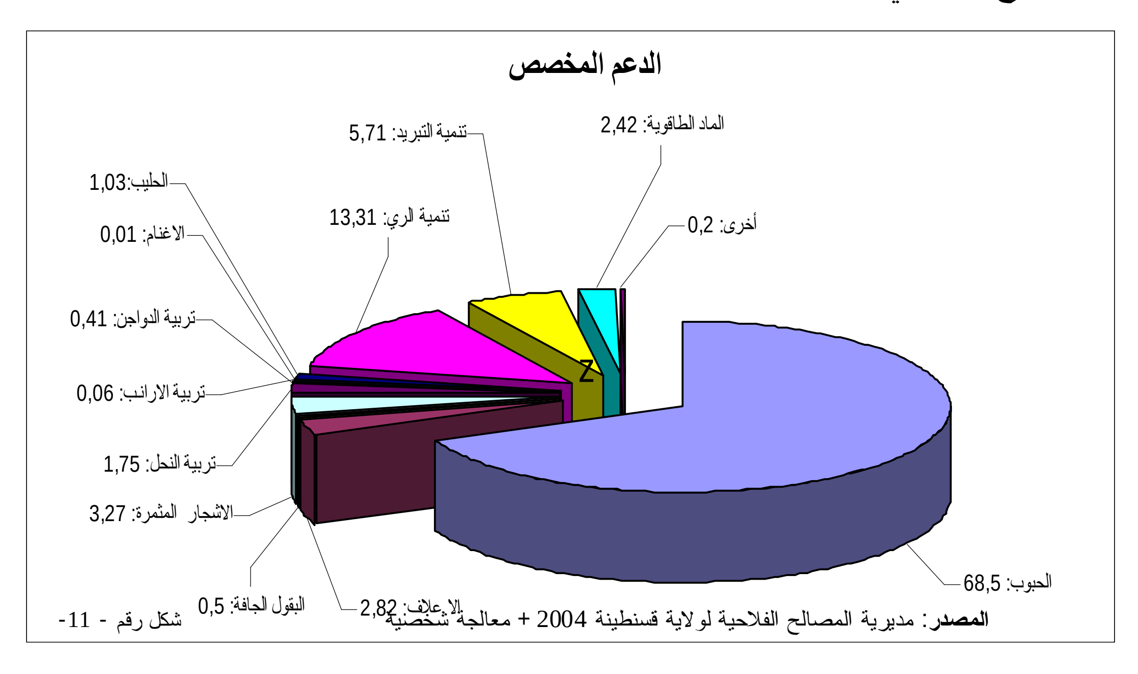
خ16

الجدول رقم -33- **توزيع الدعم حسب الأنشطة المدعمة في ولاية قسنطينة 2000-2003**

حجم الدعم / الأنشطة المدعمة	الدعم المخصص دج	النسبة%
زراعة تكثيف الحبوب	1364662330	68.50
زراعة الأعلاف	56094480	2.82
زراعة البقول الجافة	9863800	0.50
زراعة الأشجار المثمرة	65069240	3.27
تربية النحل	34912445	1.75
تربية الدواجن	8229819	0.41
تربية الأرانب	1250000	0.06
تربية الأغنام	200000	0.01
الحليب	20605970	1.03
تنمية الري الفلاحي	265266472	13.31
تنمية التبريد	113658000	5.71
المواد الطاقوية	48233626	2.42
أخرى	4100000	0.20
المجموع	**1992146182**	**100**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

تبين من الجدول و الشكل رقم (11) أن الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية قد شمل 13 برنامج في مقدمتها تكثيف زراعة الحبوب بـ 68.50 % من إجمالي الدعم المعتمد، يليه تدعيم الري الفلاحي بــ13.31 % و تنمية غرف التبريد بـ 5.71 % ثم الأشجار المثمرة بـ 3.27 % و زراعة الأعلاف بـ 2.82 % و بذلك بلغت نسبة الدعم المخصص للإنتاج النباتي 75.29 % مقابل 3.26 % للإنتاج الحيواني تستحوذ تربية النحل على 1.75% منها.



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004 + معالجة شخصية

شكل رقم -11-

إذا **هناك التركيز على الحبوب و أنظمة الري بالولاية.**

والخريطة رقم (18) توضح توزيع الدعم المعتمد عبر بلديات ولاية قسنطينة، حيث يتبين هناك تفاوت في التوزيع أين نجد بلدية الخروب تحتل الفئة الأولى من حجم الدعم المخصص للولاية بـــ 536029248 دج أي بنسبة 26.91 % من إجمالي الدعم المخصص للولاية، ثم الفئة الثانية وتضم كل من بلدية عين أعبيد بـــ 297944656 دج، أولاد رحمون بـــ 13133442 دج وبلدية إبن باديس بـــ 166562142 دج أي بلديات الجزء الشرقي والجنوبي للولاية، أما الفئة الثالثة قيمة الدعم، تنحصر بين 166102488 دج و 50727906 دج وتضم كل من بلدية أبن زياد، عين السمارة، الحامة بوزيان، ديدوش مراد، بني حميدان، قسنطينة و بلدية زيغود يوسف وترجع أسباب هذا التفاوت إلى:

- الإمكانيات الفلاحية لدى كل بلدية (حجم المستثمرات الكبيرة).
- مكانة البلدية داخل إقليمها الولائي (التهميش الذي تعرفه بعض البلديات (مناطق متضرسة).

الأهمية الإقتصادية للأنشطة المدعمة (الري ، التشجير ، تنمية التبريد).

2-1- توزيع الدعم المخصص حسب الفروع:

توزيع الدعم المخصص للفروع المدعمة عبر بلديات ولاية قسنطينة منذ انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2003) كما يمثله الجدول رقم(4) بالملحق و تستخرج منه توزيع الدعم المخصص لأهم الفروع :

2-1-1- توزيع الدعم في فرع تكثيف الحبوب:

احتل برنامج تكثيف الحبوب المرتبة الأولى من حيث الدعم المخصص خلال المواسم الثلاثة (2000-2003) بـــ 68.50% من حجم الدعم المعتمد للولاية المقدر بـــ 1992146182 دج، إذا بلغ الدعم المالي لهذا الفرع بـــ 1364662330 دج و هناك تباين في توزيع الدعم المقدم لتكثيف الحبوب من بلدية إلى أخرى إذ تمثل البلديات التالية أعلى النسب للدعم و هي: بلدية الخروب، عين عبيد، أولاد رحمون، بن باديس و بلدية ابن زياد بنسب على التوالي 24.15%، 15.88%، 13.36%، 8.87%، 8.65% من الدعم المخصص لبرنامج تكثيف الحبوب بالولاية أما البلديات المتبقية تمثل أقل نسب هي كل من بلدية عين السمارة، ديدوش مراد، مسعود بوجريو، بني حميدان، الحامة بوزيان، زيغود يوسف و بلدية قسنطينة بنسب على التوالي: 5.17%، 4.92%، 4.88 %، 4.36% ، 4.00%،3.23%،2.53%.

و هذا **يؤكد انطلاق مخطط التنمية في هذا الفرع من فروعه**، كما يدل أيضا على **تسهيل إجراءات الحصول على الدعم.**

خ17

2-2-2- توزيع الدعم بفرع تنمية أنظمة الري:

تبوئ فرع الري المرتبة الثانية بعد فرع تكثيف الحبوب بـــ 13.13% من مجموع الدعم المخصص للولاية، و هناك تباين في توزيع حجم الدعم عبر البلديات، حيث احتلت بلدية الخروب، عين أعبيد، بن باديس، الحامة بوزيان و بلدية عين السمارة أعلى نسب على التوالي: 20.06%،20.03 %، 13.85 %، 10.94%، 10.50%، ثم تأتي البلديات التالية في المرتبة الثانية من حيث نسب الدعم المخصص لفرع تنمية أنظمة الري كل من بلدية ابن زياد بـــ 6.40%،قسنطينة بـــ 6.18% و بلدية أولاد رحمون بـــ 5.98%، أما البلديات التي احتلت نسب ضئيلة جدا نجد: بلدية ديدوش مراد، زيغود يوسف، مسعود بوجريو و بني حميدان بنسب على التوالي: 2.53%، 0.80%، 0.68%، 0.25%.

إذا هناك **تركز في توزيع برنامج تنمية أنظمة الري الفلاحي خاصة ببلديات الجزء الشرقي و الجنوبي للولاية**(الخروب، عين أعبيد و بن باديس).

2-2-3-توزيع الدعم بفرع تنمية غرف التبريد:

احتل هذا الفرع من حيث الدعم المخصص للولاية المرتبة الثالثة بـــ5.71 % و قد اقتصر على بلديات دون أخرى و هذا راجع إلى المساهمة الذاتية العالية و كذا القرض البنكي الذي يتطلب ضمانات لانجاز هذا المشروع التي لا تتوفر إلا عند البعض فقط (المالكون الكبار) و هناك تباين في توزيع حجم الدعم فيما بين البلديات تأتي بلدية الخروب بالمرتبة الأولى بـــ 56.92% من الدعم المخصص لهذا الفرع المقدر بـــ 11365800 دج، وعين عبيد بـــ14.47%،عين السمارة بـــ 10.13%، قسنطينة بـــ 7.04%، و ابن زياد بـــ4.84%، و بلدية أولاد رحمون و الحامة بوزيان بـــ 3.30% لكل واحدة.

2-2-4- توزيع الدعم بفرع الأشجار المثمرة:

بلغت نسبة الدعم المخصص لفرع الأشجار المثمرة بـــ 3.27% من مجموع الدعم المخصص للولاية أي 65069240 دج، و هناك تباين أيضا في توزيع حجم الدعم فيما بين بلديات الولاية، حيث تحتل بلدية الحامة بو زيان المرتبة الأولى من نسبة الدعم المخصص بـــ29.72% تليها بلدية ابن زياد بـــ16.16%، ديدوش مراد 13.61%، الخروب 10.43%، أما بلديات عين السمارة، عين اعبيد، قسنطينة و بلدية اولاد رحمون تسجل أخفض النسب(7.45%، 6.44%، 5.85% و 4.03% على الترتيب).

2-2-5-توزيع الدعم ببقية الفروع:

إن بقية الإنتاج تمثل مجتمعة 9.2% من مجموع الدعم المخصص للولاية يأتي في مقدمتها إنتاج الأعلاف بـ 2.82%، تربية النحل بـ 1.75% و الحليب بـ 1.03%.

- ففي مجال إنتاج الأعلاف بلغ حجم الدعم المالي 56094480 دج أي 2.82% من مجموع الدعم المخصص للولاية، وأعلى النسب سجلت ببلدية الخروب بـ 41.97% وبلدية بني حميدان بـ 16.72% من إجمالي الدعم المخصص لفرع إنتاج الأعلاف، ثم تأتي بلدية أولاد رحمون، عين السمارة، ديدوش مراد بنسب على التوالي: (7.05 %، 6.94 % 6.28%)، ثم البلديات التالية: ابن زياد بـ4.85%، عين عبيد بـ4.28% وبلدية قسنطينة بـ3.71%، أما بلدية زيغود يوسف و إبن باديس فسجلت أقل نسب بـ 2.53%،1.40% من مجموع الدعم المخصص لفرع زراعة الأعلاف.

- أما بالنسبة لفرع تربية النحل بلغت نسبة الدعم المخصص بـ 1.75% من مجموع الدعم المخصص للولاية أي بمبلغ قدره 34912445 دج و تتوزع نسب الدعم المخصص لهذا الفرع عبر بلديات الولاية كما يلي: أعلى نسبة كانت ببلدية الحامة بوزيان بـ 47.40% بلدية الخروب بـ 10.65 % و بلدية قسنطينة و عين السمارة بـ8.81% و 6.97% على التوالي ثم تأتي بلدية ديدوش مراد، بني حميدان، ابن زياد، ابن باديس و بلدية أولاد رحمون بنسب على التوالي: (5.24 %، 4.96 %، 4.20 %، 4.16%،3.30%) و أقل نسبة كانت 2.76%،1.54% بكل من بلدية عين أعبيد و مسعود بوجريو.

- و في مجال إنتاج الحليب فقد بلغت نسبة الدعم المخصص بـ 1.03% من إجمالي الدعم المخصص للولاية و هذا الفرع اقتصر على كل من بلدية الخروب و بني حميدان، ويستفيد المنخرطون في هذا البرنامج، من تجهيز مساحات صغيرة لإنتاج العلف الخضر بشبكة سقي بالرش، و العتاد الضروري لهذا الإنتاج ، بالإضافة إلى الاستفادة من العتاد المستعمل في الحلب.

- أما في مجال تربية الدواجن فإن الدعم يرتكز بالدرجة الأولى على العزل الحراري، و تحديد العتاد المستعمل و المتمثل في تجديد البطاريات، المآكل و المشارب، بلغت نسبة الإنجاز المسطرة لهذا الفرع بـ0.41% من إجمالي الدعم المخصص للولاية، أي بمبلغ قدره 8229819 دج و تتوزع نسب الدعم عبر بلديات الولاية كما يلي:

أعلى نسبة كانت ببلدية الخروب بـ30.15%، عين أعبيد بـ 20.35 %، أولاد رحمون 16.83 % و بلدية زيغود يوسف بـ12.02 % وأقل نسب سجلت ببلدية ابن زياد بـ2.13% و ديدوش مراد بـ 2.06%.

خلاصة المبحث الأول

من الفقرات السابقة نسجل الملاحظات التالية:

- 3/1 المستثمرات الفلاحية من إجمالي المستثمرات الفلاحية المتواجدة بالولاية شاركت في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- 70 % من المساحة الصالحة للزراعة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة للولاية عولجت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منها58.51 % خصصت لزراعة الحبوب.
- المبلغ الإجمالي لدعم الممنوح من طرف الصندوق الوطني للضبط التنمية قدر بـــ 1992142182دج أي 50 % من الإستثمار الكلي المخصص (الإستثمار الكلي = الدعم + القرض البنكي + المساهمة الذاتية).
- وبسبب الخصوصية الأساسية للولاية زراعة الحبوب الشتوية وكذلك تعيينها ولاية نموذجية فيما يخص إنتاج الحبوب تقريبا 70 % من الإعانات الممنوحة ساعدت على تنفيذ البرنامج الواسع لتكثيف الحبوب، بالإضافة إلى زراعة الحبوب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ساعد كذلك في تدعيم عدد لا بأس بيه من الفروع ونذكر منها:
- تنمية أنظمة الري
- زراعة الأشجار المثمرة
- تنمية التبريد
- تربية النحل

المبحث الثاني: انجازات و نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة

I- إنجازات مخطط التنمية الفلاحية في الولاية:

يتم تقييم انجازات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة منذ انطلاقه في 01 أكتوبر 2000 إلى غاية 30 سبتمبر 2003 من خلال:

1- الانجازات الفيزيائية(وهو مصطلح يستخدم من طرف الجهات المعنية)

2- الإنجازات المالية

1- الإنجازات الفيزيائية:

نقصد بها عدد المستفيدين و المساحة المحققة أو المنجزة في إطار برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة و سوف نعتمد في هذا التحليل على نتائج معالجة إحصائية على مستوى بلديات الولاية شملت 03 مواسم فلاحية (من 2000 إلى 2003) و لذلك فإن الأرقام التي سنعتمد عليها في التحليل تمثل متوسطات ثلاث مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

1-1- عدد المستفيدين و المساحة المنجزة في فرع تكثيف الحبوب:

بلغ عدد المستفيدين في برنامج تكثيف الحبوب 1752 مستفيد أي بنسبة 93,90 % من متوسط عدد المنخرطين المقدر عددهم بـــ 1866 منخرط، و هناك تباين في عدد المستفيدين من بلدية إلى أخرى حيث سجلت بلديات الجزء الشرقي و الجنوبي للولاية اكبر عدد و هي كل من بلدية عين أعبيد بـــ 343 مستفيد، ابن باديس بـــ 215 مستفيد، الخروب بـــ 178 مستفيد و بلدية أولاد رحمون بـــ 175 مستفيد و تأتي في المرتبة الثانية البلديات الواقعة في الجزء الشمالي للولاية، نجد بلدية زيغود يوسف بـــ 138 مستفيد، ديدوش مراد بـــ 136 مستفيد و بلدية ابن زياد و مسعود بوجريو بـــ 121 مستفيد و 108 مستفيد لكل واحدة على التوالي، ثم تأتي البلديات الواقعة في وسط الولاية بأقل عدد من المستفيدين من هذا الفرع، و هي كل من بلدية عين السمارة بـــ 90 مستفيد و الحامة بوزيان بـــ 67 مستفيد و بلدية قسنطينة بـــ 59 مستفيد.

أما من حيث المساحة فقد بلغت متوسط المساحة المنجزة 477340,05 هكتار خلال ثلاث مواسم من تطبيق المخطط الوطني أي 90,37 من متوسط المساحة المخصصة (52821,18 هكتار) و لقد تباينت نسبتها من بلدية إلى أخرى ومن الخريطة رقم (19) نستخرج ثلاث فئات:

خ18

الفئة الأولى: من 96.93 % إلى 95.45% وتضم كل من بلدية أولاد رحمون، عين السمارة و بلدية الخروب.

الفئة الثانية: من 90.32 % إلى 88.77% و تضم كل من البلديات التالية:

ابن زياد، ابن باديس، الحامة بوزيان، مسعود بوجريو، زيغود يوسف و بلدية بني حميدان.

الفئة الثالثة: من 84.60% إلى 79.58% و تضم كل من بلدية عين أعبيد، ديدوش مراد و بلدية قسنطينة.

1-2- المستفيدون في فرع زراعة الأعلاف:

قدر متوسط عدد المستفيدين في زراعة الأعلاف بـــ 37 مستفيد و هذا من 88 منخرط أي بنسبة 42,05 % ، أما حسب البلديات هناك تباين في عدد المستفيدين، حيث سجلت بلدية بني حميدان اكبر عدد في هذا الفرع بـــ 10 مستفيدين، و الخروب بـــ 07 مستفيدين في حين نجد بلدية عين السمارة و ديدوش مراد سجل نفس العدد أي 04 مستفيدين لكل واحدة منهما و بلدية قسنطينة، الحامة بوزيان و بلدية عين أعبيد بـــ 03 مستفيدين لكل واحدة منهم، و سجلت بلدية زيغود يوسف اقل عدد بمستفيد واحد فقط و متوسط المساحة المنجزة في هذا الفرع بلغت 615.33 هكتار أي 40.36 % من متوسط المساحة المخصصة (1524,66هكتار) و هناك تباين في نسبة المساحة المخصصة من بلدية إلى أخرى حيث نجد أربع بلديات تفوق نسبة المساحة المنجزة فيها المعدل الولائي و هي كل من بلدية عين أعبيد بـــ 61.74 %، الحامة بوزيان بـــ 60.24 %، الخروب بـــ 49.97%، و بلدية ابن زياد بـــ 40.61 % و بالمقابل نجد ثمانية بلديات تحت المعدل و هي كل من بلدية قسنطينة، بني حميدان، عين السمارة، زيغود يوسف، ديدوش مراد، أولاد رحمون و بلدية ابن باديس على التوالي: (35.26 %، 34.69 % ، 33.88 %، 32.46 %، 20 %، 18.72%، 17.64%).

1-3- المستفيدون في زراعة البقول الجافة:

بلغ متوسط عدد المستفيدين في فرع زراعة البقول الجافة بـــ 7 مستفيدين من 17 منخرط أي بنسبة 41.18 %وهناك تباين في عددهم من بلدية إلى أخرى حيث نجد بلدية بني حميدان بمستفيدين وبلدية إبن زياد، الحامة بوزيان، ديدوش مراد، الخروب وبلدية زيغود يوسف بمستفيد واحد لكل بلدية، أما من حيث المساحة فقد قدر متوسط المساحة المحققة في هذا الفرع بـــ 112 هكتار أي 54.63 % من متوسط المساحة المخصصة (205 هكتار) ومن 7 بلديات المستفيدة نجد 5 منها فاقت المعدل الولائي وهي كل من بلدية إبن باديس، بني حميدان، إبن زياد، الخروب وبلدية الحامة بوزيان بنسب

على التوالي:(75%، 69.23 %، 88.23 %)، وبلديتين تحت المعدل وهما بلدية زيغود يوسف بـــ 50% وبلدية إبن زياد بـــ 35.71 %.

1-4- المستفيدون في زراعة الأشجار المثمرة:

قدر عدد المستفيدين في برنامج الأشجار المثمرة بـــ 08 من 18 منخرط أي بنسبة 44.44 % و هناك تفاوت في عددهم من بلدية إلى أخرى، حيث نجد بلدية عين أعبيد، الخروب، عين السمارة و بلدية الحامة بوزيان بمستفيدين لكل واحدة و بلدية قسنطينة، أولاد رحمون و بلدية ديدوش مراد بمستفيد واحد فقط لكل منهم، و من حيث المساحة فقد كانت بلدية الخروب الأكثر استفادة بـــ 24,5 هكتار، عين أعبيد بـــ 24 هكتار، و الحامة بوزيان بـــ 21,5 هكتار، عين السمارة بـــ 14 هكتار، أولاد رحمون بـ 11هكتار و بلدية قسنطينة ديدوش مراد بـــ 08 هكتار و07 هكتار على التوالي:

1-5- المستفيدون في فرع تربية النحل:

بلغ عدد المستفيدون 68 مستفيد أي بنسبة 90.62 % من عدد المنخرطين (75 منخرط) أكبر عدد من المستفيدين كان ببلدية ابن زياد بـــ 14 مستفيد (293 خلية مملوءة و 32 خلية فارغة)، الحامة بوزيان بـــ 12 مستفيد(720 خلية مملوءة و 220 خلية فارغة) و بلدية عين السمارة بـــ 10 مستفيدين(140 خلية مملوءة و 66 خلية فارغة) و بلدية الخروب و قسنطينة بـــ 09 مستفيدين لكل منهما(253 خلية مملوءة و 166 خلية فارغة بالخروب و206 خلية مملوءة و 120 خلية فارغة بقسنطينة)، أما البلديات التي سجلت أقل عدد كل من بلدية بني حميدان بـــ 04 مستفيدين(300 خلية مملوءة و 75 خلية فارغة)، بلدية ابن باديس و ديدوش مراد بـــ 03 مستفيدين لكل منهما(70 خلية مملوءة و 170 خلية فارغة بابن باديس و 70 خلية مملوءة و 150 خلية فارغة بديدوش)، أولاد رحمون بمستفيدين(120 خلية مملوءة) و بلدية عين اعبيد بمستفيد واحد(100 خلية مملوءة و 300 خلية فارغة).

1-6- المستفيدون في فرع تربية الدواجن:

بلغ متوسط عدد المستفيدين بهذا الفرع بـــ 09 مستفيدين من 21 منخرط، أي بنسبة 42.86 % واكبر عدد من المستفيدين ببلدية الخروب بـــ 04 مستفيدين، عين أعبيد بمستفيدين و البلديات التالية: قسنطينة، عين السمارة، حامة بوزيان و ابن زياد بمستفيد واحد لكل واحد منهم.

1-7- المستفيدون في فرع تنمية أنظمة الري:

قدر متوسط عدد المستفيدين بـــ 93 مستفيد من 103 منخرط أي ما يعادل 90.30% و هناك تباين في عددهم من بلدية إلى أخرى، حيث سجلت بلديات الجزء الشرقي و الجنوبي اكبر عدد من المستفيدين وهي كل من بلدية عين أعبيد بـــ 20 مستفيد، ابن باديس 16 مستفيد، و بلدية الخروب بـــ 11مستفيد و البلديات التالية: أولاد رحمون، عين السمارة، و بلدية ابن زياد بـــ 04 مستفيدين لكل واحدة، و بلدية

قسنطينة و الحامة بوزيان بـــ 03 مستفيدين لكل منهما و بلدية ديدوش مراد بمستفيدين مع بلدية بني حميدان، مسعود بوجريو و زيغود يوسف بمستفيد واحد لكل واحد منهما.

8-1 المستفيدون في فرع تنمية التبريد:

بلغ عدد المستفيدين في فرع تنمية التبريد خلال 03 مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000 2003) بـــ 12 مستفيد من 14 منخرط أي بنسبة 85.71 % حيث سجلت بلدية الخروب 06 مستفيدين ثم بلدية عين أعبيد بمستفيدين و البلديات التالية: عين السمارة، قسنطينة، الحامة بوزيان بمستفيد لكل واحدة.

2- الانجازات المالية:

منذ الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة من01 أكتوبر 2000 إلى غاية 30 سبتمبر2003 خصص له غلاف مالي من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية(FNRDA) قدر بـــ 182 146 992 1 دج، تحقق أو أنجز منه 762 769 413 1 دج أي ما يعادل 71 % موزعة حسب الأنشطة الممثلة في الجدول.

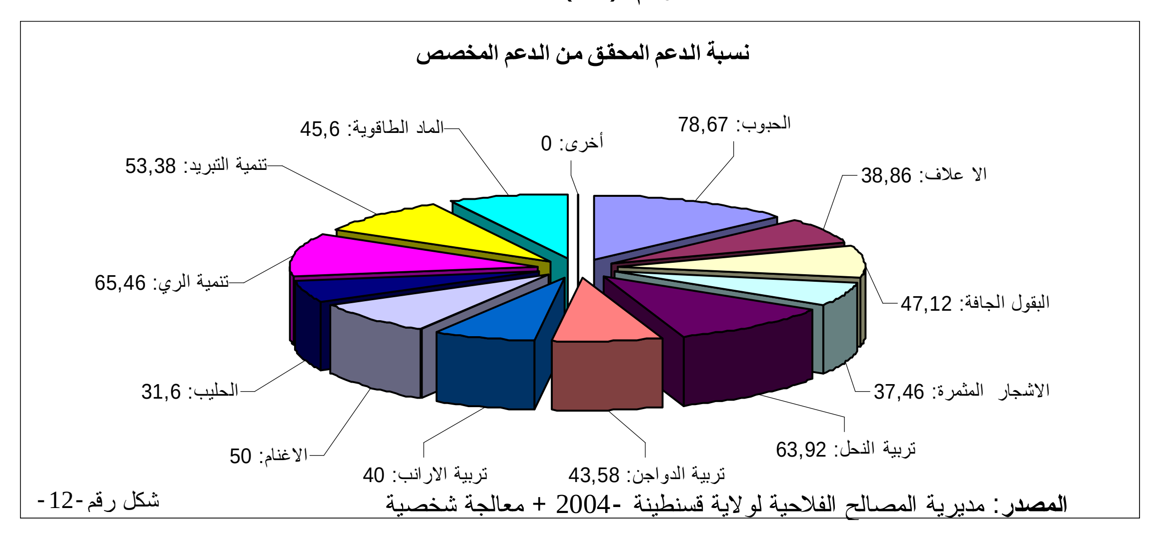
الجدول رقم -34- **الدعم المحقق حسب الأنشطة المدعمة (2000 – 2003)**

الأنشطة	الدعم المخصص(دج)	الدعم المحقق(دج)	نسبة الدعم المحقق()%
تكثيف الحبوب	1364662330	1073618470	78.67
زراعة الأعلاف	56094480	21800262	38.86
زراعة البقول الجافة	9863800	4648100	47.12
زراعة الأشجار المثمرة	65069240	24377606	37.46
تربة النحل	34912445	22315222	63.92
تربية الدواجن	8229819	3586366	43.58
تربية الأرانب	1250000	500000	40
تربية الأغنام	200000	10000	50
الحليب	20605970	6512000	31.60
تنمية الري الفلاحي	265266472	173649316	65.46
تنمية التبريد	113658000	60668000	53.38
المواد الطاقوية	48233626	21994420	45.60
أخرى	4100000	0	0

المجموع	1992146182	1413769762	71

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة -2004 -

يبين من الجدول الممثل أعلاه والشكل رقم (12):



شكل رقم-12-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة -2004 + معالجة شخصية

هناك تباين في نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص للأنشطة المدعمة حيث نجد أكبر نسبة دعم المحقق ببرنامج تكثيف الحبوب بـــ 78.67 % ثم برنامج تنمية الري الفلاحي بـــ 65.46 % و تربية النحل بـــ 53.38%، أما باقي الفروع نسبة الدعم المحقق بها لا تتجاوز 50% وهذا بكل من فرع زراعة الأعلاف بـــ 38.86%، زراعة بقول جافة بـــ 47.12 % و الأشجار المثمرة بـــ 37.46 % وهذا لعدة أسباب سوف نراها في العناصر اللاحقة، و من الخريطة رقم (20) نلاحظ أن نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص عبر بلديات ولاية قسنطينة تتوزع على جانبي المعدل الولائي المقدر بـــ 71% (وهو متوسط لثلاث مواسم التي طبق خلالها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) كما يلي 7 بلديات فوقه و5 تحته وأكبر قيم الإنجاز سجلت في بلديات تجاوزت نسبة الإنجاز فيها 80% و هي كل من بلدية مسعود بوجريو بـــ 88.70%، إبن باديس 82.40 %، أولاد رحمون بـــ 81.33% وبلدية زيغود يوسف بـــ 80.32%، أما في باقي البلديات: الخروب بـــ 56.70 %، الحامة بوزيان بـــ 63.13 % وبني حميدان بـــ 66.47 %، ونسجل أن بلدية الخروب المستفيد الأكبر من الدعم المخصص كانت نسبة الإنجاز بها 56.70 % و تعود أسباب ضعف الإنجازات إلى تأخر في إنجاز بعض المشاريع خاصة طويلة المدى (تنمية التبريد، التشجير...إلخ) التي تتطلب وقت كبير في الإنجاز، ثم أن كثيرا من المعلومات لم تسجل بعد على البطاقات المتابعة للمستثمرات وهذا يعود لأسباب مادية، موضوعية وعملية، تخص مديرية المصالح الفلاحية (حسب تصريحات المسؤولين).

خ 20

2-1 توزيع الإنجازات المالية حسب الفروع:

بعد دراسة توزيع الدعم المخصص والتي أعطتنا فكرة عن كيفية توزيع الدعم عبر بلديات ولاية قسنطينة والتي تفاوت من بلدية إلى أخرى، ومن حيث الفروع رأينا أكبر دعم كان موجه لفرعي تكثيف الحبوب وتنمية أنظمة الري الفلاحي وفي هذا العنصر سوف نتطرق إلى توزيع الإنجازات المالية عبر بلديات وكذا حسب الفروع كما يمثلها الجدول رقم(5) بالملحق.

2-**1-1 الإنجازات في مجال تكثيف الحبوب:**

بلغ متوسط إنجاز البرنامج في الولاية 78.67 % وتتوزع البلديات على جانبي هذا المعدل كمايلي: 7 بلديات فوقه وهي كل من بلدية عين السمارة مسعود بوجريو، زيغود يوسف، إبن باديس، أولاد رحمون، ديدوش مراد وبلدية الحامة بوزيان و 5 تحته وهي بلدية عين أعبيد، الخروب، إبن زياد، بني حميدان وبلدية قسنطينة ويتضح من الخريطة رقم(21) أكبر إنجاز سجل ببلديات تجاوزت نسب الإنجاز بها 80 % أكبرها سجلت ببلدية عين السمارة بـــ 91.31 % ومسعود بوجريو بـــ 90.55 % وهذا راجع إلى معظم المستثمرات هاتين البلديتين التابعة للقطاع العام و خاصة المستثمرات الفلاحية الجماعية التي تمتلك أخصب الأرضي وتتوفر على العتاد الفلاحي اللازم لإنجاز المسار التقني وتعود أسباب ضعف نسبة الإنجاز إلى إعتماد الفلاحين الصغار على تأجير العتاد الفلاحي من الغير، مما ضيع عليهم الفترات الملائمة لإنجازالعمليات الزراعية (إعادة الحرث.....إلخ)

2-**1-2 إنجازات الولاية في مجال الري:**

بلغ معدل الإنجاز على مستوى الولاية 56.46 % وأن أكبر الإنجازات سجلت بكل من البلديات التالية : إبن باديس بـــ 79.96 %، أولاد رحمون بـــ 75.35 %، قسنطينة بـــ 71.03 % وبلدية عين السمارة بـــ 79.5 %، أولاد رحمون بـــ 69.81 % وهي البلديات التي تزيد نسبة الإنجاز فيها المعدل الولائي (65.46 %) وعددها 5 بلديات 3 منها تقع في الجزء الجنوبي و2 منها بالجزء الغربي للولاية (عين السمارة وقسنطينة) أما البلديات التي تقل فيها النسب عن المعدل الولائي توجد بالجزء الشمالي للولاية خاصة البلديات التالية: زيغود يوسف، بـــ 34.26 % مسعود بوجريوبـــ 16.8 % وبلدية بني حميدان بـــ 12.98 % (الخريطة رقم (22)) ومن المعقيات التي أخرت إنجازات بعض المنخرطين إلى العراقيل الإدارية خاصة مع مديرية الري التي لم تسلم رخصة للحفر الآبار والنقيبات.

خ22-21

2-1-3 الإنجازات في مجال تربية النحل:

بلغت نسبة الإنجاز 63.92 % ولقد تفاوتت هذه النسب من بلدية لأخرى حيث احتلت بلدية مسعود بوجريو المرتبة الأولى بـــ 96.5 % ثم بلدية الخروب بـــ 75.7 % وبلدية الحامة بوزيان بـــ 68.42 % وبن باديس بـــ 67.46 % والبلديات التي تقل فيها نسب الإنجاز هي كل من بلدية أولاد رحمون 15.64 % وبلدية عين عبيد بـــ 12.43 % (الخريطة رقم (23))، ومن أهم العوائق التي يتعرض لها هذا البرنامج غياب الهياكل المختصة لضمان تكوين و تأطير جيد لهذا البرنامج (خاصة تعاونية تربية النحل المتوافقة على النشاط).

2-1-4 إنجازات الولاية في زراعة الأشجار المثمرة:

بلغت نسبة الإنجاز على مستوى الولاية 37.46 % أما على مستوى البلديات فقد تباينت كثيرا ففي حين حققت بلديات أهدافها أكثر من 90 % (قسنطينة وأولاد رحمون) وإذا قرنا الإنجاز في البلديات بالمعدل الولائي فإننا نجد 5 بلديات تزيد نسبها عن المعدل وترتكز أساسا في بلدية قسنطينة بـــ 94.70 %، بلدية أولاد رحمون بـــ 91.37 %، عين عبيد بـــ 86.98 %، الخروب بـــ 75.43 % وبلدية عين السمارة 38.53 % (الخريطة رقم(24)) إلا أن هذا الفرع لم يحض بالعناية اللازمة وهذا للأولية التي أعطتها الولاية لبرنامج تكثيف الحبوب بالإضافة إلى عدم توفر النباتات المثمرة في الأسواق.

2-1-5 إنجازات الولاية في تنمية التبريد:

بلغت نسبة الإنجاز في فرع تنمية التبريد 53.38 % حيث نجد البلديات التالية نسبة الإنجاز بها كانت 100% وهي كل من عين السمارة، قسنطينة، الحامة بوزيان و بلدية إبن زياد في حين بلدية عين أعبيد أنجزت نسبة 81.76 %، وتبقى بلدية الخروب المستفيد الأكبر من دعم المخصص لهذا الفرع أنجزت إلا 28.52% لكنها في طور الإنجاز للسنوات القادمة.

2-1-6 إنجازات الولاية في زراعة الأعلاف:

بلغت نسبة الإنجاز 38.86 % و هناك تباين في نسبة الإنجاز بين بلديات الولاية حيث نجد بلديات تجاوزت المعدل الولائي بكثير وهي كل من بلدية الحامة بوزيان ب 54.65 % عين أعبيد بـــ 50.52% وبلدية الخروب بـــ 49.54،% في حين البلديات المتبقية سجلت نسب أقل من المعدل الولائي وهي كل من بلدية ابن زياد 36.91 %، بني حميدان وعين وسارة بـــ 28.82 % و 28.45 % لكل منهما على التوالي، و أقل نسبة إنجاز سجلت ببلدية بن باديس بـــ 12.45%(الخريطة رقم (25))،

ترجع أسباب ضعف هذا الإنجاز بهذا الفرع إلى نقص البذور وعدم تطابق أسعار الدعم مع أسعار السوق التي ما فتئت ترتفع سنة بعد سنة موازاة مع إرتفاع الطلب.

خ-23-24

خ25

7-1-2 إنجازات الولاية في زراعة البقول الجافة:

بلغت نسبة الإنجاز في زراعة البقول الجافة 47.12 % وهذه النسبة تفاوتت بين بلديات الولاية حيث نجد بلديات نسبة الإنجاز بها تجاوزت المعدل الولائي وهي كل من بلدية الحامة بوزيان بـــ 91.59 %، بني حميدان 69.31%، ديدوش مراد 54.70 % و بلدية الخروب بـــ 52.47 % و أقل نسبة كانت ببلدية إبن زياد بـــ 22.13%.

هدا البرنامج لم يعرف نتائج حسنة بسبب:

- فقدان البذور و المبيدات و كذا العتاد المختص لهذه الزراعة.
- ارتفاع الأسعار البذور .

II- نتائج وأثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة: نتائج حسنة بعد 3سنوات من التطبيق

تطبيق المخطط الوطني للتنمية(PNDA) خلال ثلاث مواسم: 2000-2001، 2001-2002، 2002-2003أعطى النتائج التالية:

- بلغ متوسط عدد المستثمرات المنخرطة في المخطط: 1866 مستثمرة.
- المبلغ الإجمالي للدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية 1992146182دج.

-المبلغ الإجمالي للدعم المحقق بالولاية: 1413769762 دج

تنفيذ برنامج الوطني للتنمية الفلاحية خلال ثلاث مواسم السابقة سمح بإحصاء النتائج الأولية المحصل عليها و لاسيما فيما يخص:

1- تطوير الإنتاج الفلاحي:

1-1 الحبوب:

- خلال الموسم 2000-2001 الإنتاج المحصل عليه للحبوب الشتوية للولاية بلغ 892015قنطارا على مساحة قدرها 49556.39هكتار أي بمعدل مردود 18ق/هـــ ،سجلت بلدية الخروب أعلى إنتاج بـــ 159020ق وبمردود 20ق/هـــ، بلدية عين أعبيد 138411.45ق و بمردود 17ق/هـــ، وعلى العموم فان المردود بهذا الموسم كان جيد حيث ينحصر بين 17ق/هـــ و20ق/هـــ.

- الموسم 2001-2002بلغ الإنتاج 641382 قنطار على مساحة قدرها 53448.5هـ وبمعدل مردود 12ق/هـ يرجع سبب ضعف المردود بهذا الموسم إلى قلة الأمطار (موسم جفاف)، إلا أننا نجد بعض البلديات سجلت مردود أعلى من المعدل لولائي نذكر منها بلدية ديدوش مراد بـ14ق/هـ، الخروب، أولاد رحمون، بـ13ق/هـ لكل واحدة.

- أما الموسم 2002-2003الإنتاج المحصل عليه للحبوب بالولاية بلغ 879291.95 قنطار أي بمعدل 22ق/هـ على مساحة قدرها 40897.3هكتار، سجلت البلديات التالية أعلى مردود كل من بلدية عين السمارة 24ق/هـ، عين أعبيد، الخروب و بلدية الحامة بوزيان بـ 23ق/هـ لكل واحدة منهم، والكميات المسلمة لتعاونية الحبوب و البقول الجافة بلغت 874000قنطار، بفضل هذا الإنتاج المعتبر، ولاية قسنطينة سمحت بضمان تموين 19ولاية من الوطن بالبذور.

إذا **المساهمة المالية للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية سمحت بتطبيق الأفضل للمسارات التقنية** وبالتالي نجاح في المردود القياسي المحصل عليه و نذكر مايلي:

الجدول رقم-35- **المردود القياسي المحصل عليه في برنامج تكثيف الحبوب**

معدلات المردود المحققة(قنطار/هكتار)	عدد الفلاحين
20	392
25-20	295
30-25	150
35-30	79
40-35	30
40+	12
المجموع	**958**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

2-1 تنمية أنظمة الري:

بعد برنامج تكثيف الحبوب و بسبب الظروف المناخية الغير ملائمة في معظم الأوقات ودوام ظاهرة الجفاف، تنمية أنظمة الري الفلاحي شكل ثاني مشروع أين تضافرت فيه المجهودات و النتائج الأولية المحصل عليها هي:

- توسيع المساحات المسقية حيث كانت سنة 1999 تقدر بـ 2770 هكتار لتصبح في 2003 تقدر بـ 3100 هكتار أي بزيادة 330 هكتار (وهذا في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية).
- إنجاز: 56 بئر بصبيب متوسط 70 ل /ثا

- إنجاز: 10 آبار عميقة (forage) بصبيب متوسط 40ل/ثا
- إنجاز 88 حوض تخزين سعة كل حوض 100م^3
- 10 أحواض أرضية سعة كل حوض 1500 م^3

أي سعة إجمالية لتخزين تقدر بـــ 23800 م^3 للماء

- وضع أجهزة مختلفة للسقي وبالأخص إدخال شبكة السقي قطرة بقطرة (goutte à goutte) 134 هكتار.
- الرش المحوري (aspersion) يغطي مساحة 810 هكتار أي 1 kit لكل 5 هكتارات وهذين النظامين الجديدين يدخلان في الاستعمال لأساليب الجديدة للاقتصاد المياه وكل هذه الإنجازات تتوزع عبر بلديات ولاية قسنطينة كما يمثلها الجدول رقم (6) بالملحق.

3-1 الأشجار المثمرة:

الإعانات الممنوحة لهذه الشعبة سمحت بتوسيع مساحة الأشجار المثمرة بـــ 127 هكتار وتتوزع كما يلي:

34 هـــ تفاح، 17.5هـــ كرز، 14 هـــ لوز، 9 هـــ خوخ، 12 هـــ مشمش، 14هـــ زيتون، 3 هـــ عنب المائدة، 5.5هـــ رمان، 0.5 هـــ إيجاص و 17.5هـــ تين.

4-1 تنمية غرف التبريد:

قبل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، القطاع الفلاحي بالولاية لا يوجد به أي هياكل لتخزين تحت التبريد اليوم لدينا:

- 6 غرف تبريد سعى كل واحدة 500 متر مكعب هي في العمل أي 3000 متر مكعب إجماليا.
- 8 غرف تبريد (1000 إلى 1500 م3) هي في طريق الإنجاز.

5-1 تربية النحل:

هذا الفرع كاد أن يختفي من الولاية لكن اليوم هو في طريق التوسيع حيث استفادت خلال هذا السنوات الثالث بـــ:

- 5640 خلية مملوءة.
- 3838 خلية فارغة.

2- برنامج استصلاح الأراضي:

يهدف هذا البرنامج إلى توسيع المساحة الصالحة للزراعة إذ يعتبر الامتياز الفلاحي من أهم ما قامت به الدولة في إطار الاستصلاح وتشجيع خدمة الأرضي الجديدة وهو برنامج خاص يحضا به بعض

الفئات من المجتمع خاصة البطالين والراغبين في خدمة الأرضي من الشباب حاملي الشهادات، وكذلك يهدف إلى توطين وتثبيت السكان وخلق مناصب الشغل.

و يتم هذا البرنامج بفتح محيطات عبر البلديات عن طريق قرار وزاري سنة 1997 صادر عن وزارة الفلاحة وتتكفل الدولة بتغطية مشاريع البرنامج بنسبة 70 % عن طريق الصندوق الخاص بالتنمية الريفية والاستصلاح عن طريق الامتياز (F.D.R.M.V.T.C) [1]، وتتكفل العامة للامتياز الفلاحي بتسيير هذه المشاريع بحيث تعمل على تحديد المحيطات الممكن استغلالها وترسلها إلى الوزارة لتتم الموافقة عليها في حالة قبول المشروع وإمضاءه من طرف وزير الفلاحة، تقوم العامة للامتياز الفلاحي بـــ :

- تقسيم المحيط إلى مساحات.
- حفر التنقيبات والآبار وتجهيزها.
- تجهيز المحيط بالكهرباء و قنوات الري ومنشآت أخرى.

إبتداءا من سنة 1999 استفادت ولاية قسنطينة من 6 محيطات للاستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز موزعة على 5 بلديات كما يمثلها الجدول:

الجدول رقم -36- **خصائص محيطات الاستصلاح**

البلديات	مواقع المشاريع	المساحة (هــ)	عدد المستفيدين	تاريخ الإنشاء
بني حميدان	بني حميدان	270	34	1999-08-08
ديدوش مراد	ديدوش مراد	500	61	2000-03-20
مسعود بوجريو	مسعود بوجريو	350	39	2000-03-20
عين اعبيد	ديابة	220	22	2001-11-12
بن باديس	سي الحواس	600	46	2001-11-12
	سطح المايدة	230	26	2001-11-12
المجموع		**2170 هــ**	**239 مستفيد**	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية + العامة للإمتياز لولاية قسنطينة 2004

يتبين من الجدول الممثل أعلاه مساحة المحيطات قدرت بــ 2170 هكتار وهي موزعة على 239 مستفيد، كان تاريخ إنشاء أول محيط بــ 08-08-1999.

أما العمليات المنجزة على مستوى هذه المحيطات كما يوضحها الجدول رقم (37):

[1] **FDRMVTC : F**ond du **D**éveloppement **R**ural et la **M**ise en **V**aleur des **T**erres par les **C**oncessions

الجدول رقم -37- **العمليات المنجزة بالمحيطات**

المحيط / العمليات	محيط بني حميدان		محيط ديدوش مراد		محيط مسعود بوجريو		محيط سطح المايدة بن باديس		محيط سي الحواس بن باديس		محيط ديابة عين أعبيد		المجموع	
	الأهداف	المنجزة	الأهداف	المنجزة	الأهداف	المنجزة	الأهداف	المنجزة	الأهداف	المنجزة	الأهداف	المنجزة	الأهداف	المنجزة
تهيئة الدروب (كلم)	20	11	20	20	15	15	0	0	5	3.5	3	3	**63**	**52.5**
فتح دروب (كلم)	15	13	0	0	0	0	5	4.5	5	5	5	4	**30**	**26.5**
حفر الآبار (وحدة)	10	10	0	0	0	0	5	0	10	0	5	0	**30**	**10**
تهيئة الينابيع (وحدة)	10	6	10	8	15	14	0	0	5	0	0	0	**40**	**28**
التحسين العقاري (هــ)	270	134	500	500	350	335	230	190	600	450	220	174	**2170**	**1773**
غرس الأشجار المثمرة (هــ)	528	66	500	222	300	241	230	0	600	0	220	0	**2378**	**529**
تثبيت حضائر للأغنام (هــ)	20	5	50	31	30	22.5	0	0	0	0	0	0	**100**	**58.5**
تربية النحل (خلية)	530	0	450	0	350	0	230	0	600	0	220	0	**2380**	**0**
تصحيح سيلي	7416	7416	5000	5000	5000	5000	0	0	0	0	0	0	**17416**	**17416**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية + العمة للإمتياز الفلاحي لولاية قسنطينة 2004

نسجل من الجدول وجود تباين في العمليات المنجزة بمحيطات الاستصلاح منها تهيئة الدروب بــ63 كلم^2 و أنجز منها 52.4 كلم^2، حفر 30 بئر منها 10 آبار بمحيط بني حميدان، تهيئة الينابيع(40 وحدة) وقد أنجز منها 28 وحدة، التحسين العقاري أنجز 1773هــ من بين إجمالي 2170هــ، تم غرس 529هــ بالأشجار المثمرة من 2170هــ المستهدفة، أما فيما يخص تربية النحل فتهدف العملية إلى إنجاز 2380 خلية لكن لم يحقق منها شيئ، في حين تم انجاز عملية التصحيح السيلي بنسبة 100%.

الجدول رقم -38- **الاستهلاك المالي**

البلديات	المحيطات	قيمة الإستثمار (دج)		%
		قيمة الإستثمار(دج)	الإستهلاك (دج)	
بني حميان	**بني حميدان**	112 570 000	36 689 000	32.6
ديدوش مراد	**ديدوش مراد**	48 088 000	29 502 000	61.3
مسعود بوجريو	**مسعود بوجريو**	44 441 000	28 061 000	63
بن باديس	**سيدي الحواس**	64 950 000	11 374 000	17.5
	سطح المايدة	25 838 000	5 827 000	22.6
عين أعبيد	**عين أعبيد**	25 565 000	5 101 000	20
المجموع		**321 452 000**	**116 554 000**	**36.26**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية + العامة للإمتياز الفلاحي لولاية قسنطينة 2004

قدر مبلغ الإستثمار بــ 321.452.00 دج و استهلك منها 11656000 دج أي 36.25 % في إجمالي الإستثمار كما يمثلها الجدول.

3- برنامج الشباب المنشأ من طرف وزارة الفلاحة في إطار مخطط التنمية:

من أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلق جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية(Disposition de soutien à l'investissement d'appuis à l'exploitation agricole)

3-1 الإطار العام:

إن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمختلف برامجه كشف عن ضرورة تشجيع بروز العرض الفلاحي.

- تدل هذه المعاينة على ضرورة توسيع رقعة النشاطات المكونة للنشاط الفلاحي إلى مجالات جديدة الواقعة حول و قبل و بعد المستثمرة الفلاحية.

- تحدث هذه المجالات نشاطات شبه فلاحية التي تساهم في تأطير نشاطات العمل الفلاحي عند التحضير و التنفيذ وحماية وتثمين المنتوجات.

- تشجع هذه النشاطات على مدى بروز إنتاج فلاحي منظم ذو نوعية، الذي يندرج ضمن هدف تحسين مستوى الأمن الغذائي المقصود من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

- تعد النشاطات الصادرة عن الجهاز الجديد صالحة التنفيذ في الوسط الريفي بالمعنى الواسع للعبارة وذلك في نطاق وحدات صغيرة من النوع الحرفي مخصصة بالدرجة الأولى للشباب الذين تلقوا تكوينا أو تأهيلا فلاحيا وعاطلين عن العمل.

3-2 شروط الأهلية:

الشروط الأهلية للاستفادة من الدعم المخصص للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية:

- كل شاب مشجع(باحث) لديه تكوينا فلاحيا في النشاط المختار متوجا بشهادة أو تأهيلا مهنيا تعطي الأولوية للشاب العاطل عن العمل.

- النشاطات التي تركز على المستثمرة الفلاحية، الممارسة بصفة النشاطات المدنية الفلاحية في حدود المقرر 63/96 بتاريخ 27 جانفي 1996.

3-3 مجالات النشاطات:

لقد تم إعداد جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية بمشاركة كل فعاليات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والشباب المشجع عير خلايا التوجيه المنصبة على مستوى مديريات المصالح الفلاحية والمندوبيات الفلاحية البلدية، بحيث يتم ترقية نشاطات مبتدعة(جديدة) ذات قدرة عالية للتنمية غير أن النشاطات يجب أن تندرج ضمن تمديدات مقدمة ومؤخرة المستثمرة الفلاحية.

ويجب أن تساهم في تلبية الإحتياج الحقيقي للمستثمرة الفلاحية إضافة المجالات المعينة مسبقا على سبيل المثال بإمكان الشباب إقتراح أفكار مشاريع من رغباتهم بحيث يكون الهدف والبعد ملائمين للجهاز الحالي.

3-4 إجراءات الانضمام لهذا الجهاز:

تمر هذه الإجرأت بخمس مراحل وهي:

* **المرحلة الأولى**: **خلايا الاستماع (الإصغاء)و التوجيه**

- على الشباب الراغبين في الاستفادة من هذا الجهاز أن يتوجهوا إلى خلايا الإصغاء و التوجيه القريبة من مقر سكناهم، و التي تم تنصيبها على مستوى المندوبيات البلدية، و الفروع الفلاحية و مديريات المصالح الفلاحية و الغرف الفلاحية الولائية.

- كلفت هذه الخلايا بالنشاطات التالية:

- استقبال المتر شح الراغب و مناقشة أفكار مشروعه بخصوص ملائمته و قبو ليته بالنسبة إلى المجالات التي لها قابلية الاستثمار، وتقديم شروحات حول جهاز التأطير و الدعم.

- توجيهه إلى كيفية إعداد و تركيب مشروعه، توجيهه نحو التكوين في مجال الإدارة و التسيير و كذا التكوين الفني المرتبط مع نشاطات مشروعه.

- بعد الحوار و التحديد الأولي لمجال الاستثمار المرغوب تعطى وثيقة استمارة معلومات (بطاقة تقنية، اقتصادية) للمتر شح، يتم ملئها بمساعدة مكتب الدراسات.

- يتكفل الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية بكل مصاريف الدراسة التقنية الاقتصادية و مصاريف التكوين.

- يتحصل المترشح على شهادة التكوين تثبت التكوين و مدته.

*** المرحلة الثانية:الغرفة الفلاحية الولائية**

- يوجه الشاب المتر شح إلى الغرفة الفلاحية الولائية مصحوبا بشهادة التكوين و ملف المشروع لتقديم طلب تحرير بطاقة " شبه فلاح" التي تثبت هويته بصفة شبه فلاح، تسلم له بعدها بطاقة مؤقتة في هذا الشأن حيث يتم تدوينها في دفتر خاص، و هذا بعد التأكد من شروط الأهلية السابقة الذكر.

- تسمح له هذه البطاقة بالقيام بكل الإجراءات الضرورية لتحقيق مشروعه.

- تمنح البطاقة الرسمية النهائية" شبه فلاح" للمتر شح بعدما يتم المصادقة على المشروع من طرف الجنة التقنية الولائية و تسمح له هده البطاقة ممارسة النشاطات المسطرة في مشروعه الاستثماري.

*** المرحلة الثالثة:الفرع الفلاحي**

- يتوجه الشاب المتر شح الذي بحوزته البطاقة المؤقتة" شبه فلاح" إلى الفرع الفلاحي لتقديم طلب الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية.

- يقوم مسؤول الفرع الفلاحي بمساعدة المتر شح في إعداد الملف الخاص به ثم يقدمه إلى اللجنة التقنية الولائية بعد إنهائه قصد الدراسة و المصادقة عليه.

*** المرحلة الرابعة: اللجنة التقنية الولائية**

تقوم اللجنة التقنية الولائية الواسعة المشاركة بممثلين عن الشركة الجزائرية لفرض الإجارة المنقولة بدراسة وفحص الملفات المقدمة وتبدي رأيها وقرار حول قابلية الإنجاز للمشاريع وأهليتها للتمويل، بعد المصادقة على المشروع يتم إصدار قرار القبول وتسليمه للمعني بالأمر في ظرف 15 يوم التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية أن تسوي أي ملف تلزم إعلام صاحب الملف في نفس الآجال، في حالة التسوية فإنه من الممكن أن تقوم اللجنة التقنية بإعادة دراسة الملف وبحضور صاحبه.

يجب على اللجنة التقنية الولائية مسك دفتر خاص بملفات الشباب المستثمرين المسجلين فيه كل ملفات المدروسة والتي تم اعتمادها وكدا الملفات التي تم تسويتها.

*** المرحلة الخامسة: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**

يتم إرسال الملفات المعتمدة (المقبولة) من طرف اللجنة الولائية إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حيث يوجد ممثل الشركة الجزائرية لقرض الإجارة المنقولة قصد تمويل التجهيزات، تكاليف

الإنشاءات أو كراء بناية الإستغلال وتكاليف شراء المواد الأولية الضرورية لانطلاق النشاطات بعد الإشعار بقبول ملف الدعم يتقدم الشاب المستثمر إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي المحلي لفتح حساب بنكي وتوقيع الاتفاقية مع شركة سلام التي تحدد مبلغ الدعم المقدم.

5-3 شروط التمويل:

يتميز جهاز الدعم للاستثمار المدعم للمستثمرة الفلاحية بأنه يعفى الشاب من أي مساهمة مالية، يقوم بتسديد تكاليف المشروع كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (50%) من مبلغ الإجمالي للاستثمار (على شكل مساهمة نهائية) والشركة الجزائرية للقرض بالإيجار للمنقولات (50 %).

أثناء مدة العقد لا تستطيع شركة سلام في أي من الأحوال سحب من الشاب المؤسس حق الاستفادة من التجهيزات مادام يقوم دوما بدفع استحقاقات الإيجار بصفة منظمة.

بإمكان شركة السلام إبطال العقد وسحب التجهيزات في حالة عدم دفع الاستحقاقات في الآجال المحددة.

استفادت ولاية قسنطينة إبتداء من جويلية (2001-2002) من برنامج تدعيم المستثمرة الفلاحية المنشأة من طرف وزارة الفلاحة لفائدة الشباب المتحصل على شهادات بدون عمل و تسهيل خلق مؤسسات صغيرة سجل اليوم النتائج التالية :

- وضع للعمل منذ عامين (2001- 2002)، (2002-2003)
- عدد الملفات الموضوعة 526 ملف
- عدد الملفات المقبولة من طرف اللجنة التقنية للولاية 241 ملف
- عدد المؤسسات المصغرة المنشأة 119 مؤسسة منها

الجدول رقم -39- **المشاريع المحققة**

الموسم	نوع المؤسسة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين	متوسط السن	الشهادات
2001-2002	حضيرة العتاد الفلاحي	15	15	34	تقنيين
	صناعة تغذية المواشي	11	11	35	جامعيين
	تربية الديك الرومي	3	3	29	جامعيين
	مكتب الدرسات والإشارات	9	9	31	جامعيين
	محاضن الدجاج	1	1	30	جامعيين
2002-2003	تربية الديك الرومي	68	68	32	جامعيين تقنيين
	حضيرة العتاد الفلاحي	6	6	33	تقنيين
	جامعين للحليب	4	4	37	جامعيين + تقنيين
	المجموع	**119**	**119**	-	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة – 2004 –

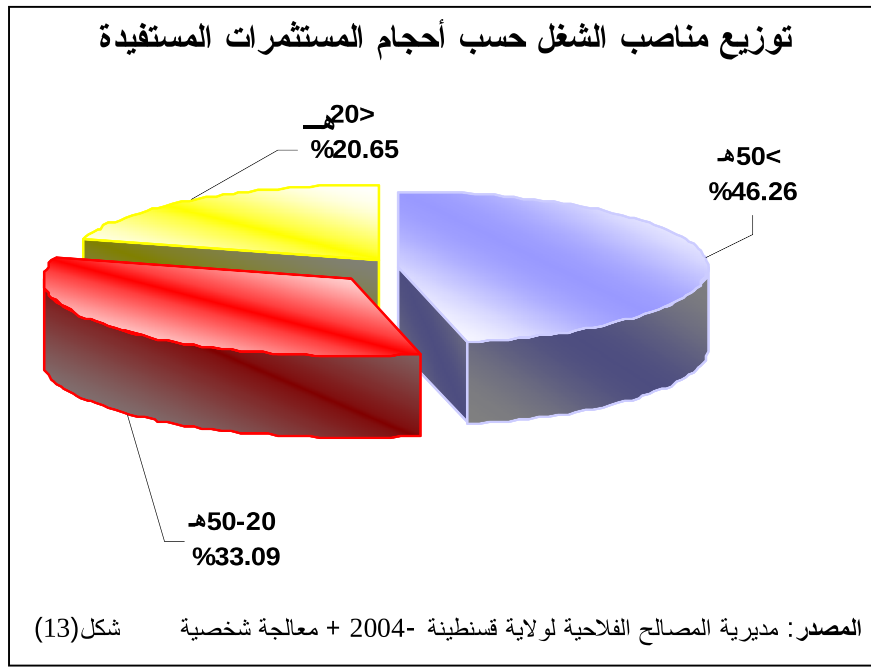
تتوزع هذه المشاريع عبر كامل بلديات الولاية حيث من 15 حضيرة للعتاد الفلاحي نجد بلدية الحامة بوزيان بـــ 5 مستفيدين ، الخروب و عين أعبيد بـــ 3 مستفيدين، أما بلدية ديدوش مراد ، قسنطينة، إبن زياد و إبن باديس بمستفيد لكل بلدية.

بلغ عدد المستفيدين في صناعة تغذية المواشي 11 مستفيد موزعين على بلديات الولاية كما يلي: بلدية الخروب وعين أعبيد بـــ 3 مستفيدين لكل واحدة، بلدية الحامة بوزيان بمستفيدين إبن زياد، أولاد رحمون و بلدية عين السمارة بمستفيد لكل الواحدة.

أما مكاتب الدراسات و الإستشارة تتوزع على كامل بلديات الولاية أي مكتب لكل بلدية .

4- مناصب العمل المنشأة: آثار إيجابية لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على إنشاء مناصب الشغل

بلغ عدد المناصب المستحدثة في ولاية قسنطينة 3971 منصب، تراوحت بين 135 منصب في بلدية قسنطينة و 654 منصب ببلدية الخروب، أما توزيع مناصب الشغل حسب أحجام المستثمرات المستفيدة (الشكل رقم(13)) فإننا نسجل تفاوت في هذا التوزيع بين الفئات الكبرى لأحجام المستثمرات بحيث تشارك المستثمرات الأكثر من 50 هـــ بـــ 46.26 % والمستثمرات بين 20 و 50 هـــ بـــ 33.09 % والمستثمرات الأقل من 20 هـــ بـــ 20.65 %، من حيث التوزيع الجغرافي لمناصب الشغل حسب أحجام المستثمرات تبين من الخريطة رقم (26) أن البلديات التالية: الخروب، أولاد رحمون، عين السمارة، بن باديس، قسنطينة، إبن زياد عين أعبيد، تميزت بمشاركة أكبر للمستثمرات من حجم 50 هكتار في إنشاء مناصب الشغل وهي البلديات التي يسود فيها برنامج تكثيف الحبوب.



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة -2004 + معالجة شخصية شكل(13)

خ26

إذا مجموع برامج الإستثمارات والتنمية المنجزة على مستوى الولاية خلال ثلاث مواسم (2000-2001،2001-2002 ، 2002-2003) **سمحت بإعطاء فرص لا بأس بها في إنشاء مناصب عمل** كما يبينها الجدول:

الجدول رقم -40- **مناصب الشغل المنشآة من برامج الإستثمارات والتنمية المنجزة بالولاية**

البرامج	مناصب العمل المنشأة		
	الدائمة	المؤقتة	المجموع
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية	3971	1189	5160
الامتيازات	134	1210	1344
برنامج الشباب المنشأة من طرف وزارة الفلاحة	119	38	157
المجموع	**4224**	**2437**	**6661**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية للولاية قسنطينة -2004 -

خلاصة المبحث الثاني

بعد 3سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة إستخرجنا النتائج التالية:

- سجل أكبر عدد للمستفيدين بكل من فرع تكثيف الحبوب بـــ 93.90% و تنمية أنظمة الري بـــ 90.30% ببلديات الجزء الشرقي و الجنوبي للولاية (عين أعبيد، بن باديس، الخروب و أولاد رحمون)، وفرع تربية النحل بـــ 90.62% وأهم البلديات المستفيدة (بلدية إبن زياد، الحامة بوزيان، عين السمارة و قسنطينة).

- أما نسبة الإنجاز المالي بلغ 71% من الدعم المخصص للولاية، تتوزع كمايلي فرع تكثيف الحبوب بـــ 78.67%، تنمية أنظمة الري بـــ 56.46% و تربية النحل بـــ 63.92% بينما بقية الفروع نسبة الإنجاز بها لاتتجاوز 50%، لكن هناك تفاوت في نسبة الإنجاز على مستوى البلديات.

- أما من حيث النتائج سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نتائج حسنة على مستوى:

- ارتفاع مردود الحبوب من 15ق/هـــ(1995-2000) قبل تطبيق المخطط إلى 22ق/هـــ(2002-2003)خلال تطبيق المخطط.

- توسيع المساحة المسقية، إنجاز الآبار(56بئر)، التنقبات(10آبار عميقة)، إدخال أنظمة جديدة لاقتصاد المياه (نظام قطرة بقطرة، الرش المحوري).

- توسيع مساحة الأشجار المثمرة بـــ127هـــ.

- تنمية غرف التبريد 14 غرفة، تتوزع عبر بلديات الولاية.

- زيادة المساحة الصالحة للزراعة بفضل برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

- تدعيم الشباب حاملي الشهادات.

المبحث الثالث: نماذج دراسة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة

مقدمة:

بعد التعرض إلى مختلف جوانب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مفهومه، عناصره، تركيبة المالية، والتطرق إلى واقع تطبيقه في الميدان أين كانت قسنطينة نموذجا للدراسة، التي تميزت بإقبال فلاحيها للانخراط في برامج عبر كل بلدياتها.

ولتقرب أكثر من أهداف ونتائج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة منذ إنطلاقه من سنة 2000 إلى سنة 2003 أي ثلاث سنوات من التطبيق، تم اختيار ثلاثين مستثمرة فلاحية من ثلاث بلديات من 12 بلدية التي تغطي مجال الولاية وهي كل من بلدية عين أعبيد، بني حميدان وبلدية الحامة بوزيان.

تم اختيارها للأسباب التالية:

- تواجد هذه البلديات بثلاث مجالات طبيعية مختلفة (غير متجانسة).
- الإختلاف في النشاط الفلاحي الممارس.
- تمثل هذه البلديات المأخوذة كعينة لدراسة متوسطات للمجالات المتواجدة بها من حيث توزيع الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).

1- خصائص البلديات:

1-1- بلدية بني حميدان:

- توجد ضمن تضاريس المجموعة التلية الشمالية إذا تحتوي على أكبر سفح المتمثل في سفح سيدي دريس الذي يصل ارتفاعه إلى 1273م، على العموم فالارتفاع في البلدية يفوق 600م إلا في المنطقة السهلية الممتدة مع ضفاف واد السمندوا في وسط البلدية، ذات الارتفاع أقل من 400 م وهي شريط ضيق في الشرق ثم يتسع في الغرب وهو على شكل حوض، الانحدارات فهي شديدة على هوامش السهل أو الحوض تفوق 12.5% و تشكل 51% من مساحة البلدية منها 44.96 أكثر من 25 %.

- تتميز بتنوع كبير في إطارها المناخي فهذا تبعا لتباين التضاريس للمنطقة حيث يحتوي على أربعة نطاقات حيوية، أولها في الشمال على جبل سيدي دريس وهو نطاق رطب ذو شتاء بارد مع تساقط يفوق 1000 ملم ويليه مباشرة شريط ضيق يمثل شبه بارد تساقط بين 900-1000 ملم ويتمثل في سفح جبل سيدي دريس، ثم في وسط البلدي أي في حوض بني حميدان نجد نطاقا شبه رطب يتساقط 800-900 ملم ونفس الشيء بالنسبة للجنوب يغلب عليها الطابع الطيني اللين وهي من تكوينات حوض بني حميدان وفي أقصى الشمال أي أعلى جبل سيدي دريس ذات التكوينات الحجر الرملي

الصلب بنفاذية المتوسطة حيث توجد به بعض الينابيع مع وجود كونغلوميرا في الجنوب الغربي وذلك بمساحة صغيرة.

-النشاط الزراعي السائد حبوب، أعلاف و زراعة الخضراوات (هناك تنوع في النشاط) بالإضافة الى تربية الأبقار.

1-2 بلدية الحامةبوزيان:

- تعتبر من الناحية التضاريسية منطقة متميزة على مستوى ولاية قسنطينة حيث تقع في أقدام صخرة قسنطينة المرتفعة وتتميز بثلاث مظاهر طبوغرافية:

الأخدود الإنخسافي: برجع تكوينه لنهاية الزمن الثالث وهو ناتج عن الإنكسارات الكبيرة والسلسلة التلية والسلسلة الأطلسية.

التلال: يمكن ملاحظتها بوضوح حيث نجدها تحيط بالإخدود من الشمال ومن الناحية الجنوبية ويتراوح إرتفاعها العام بين 450-600 م.

هضاب الرصرصة: هذه الهضاب على شكل متدرج على مسافة 07 كلم تشرف على 150 م من سهل واد الرمال و هي على شكل مصطبتين واحدة على ارتفاع 470 م والأخرى 400 م، الانحدار في هذه البلدية معتدل 68 % من مساحة البلدية درجة انحدارها أقل من 12.5 % من الناحية المناخية، البلدية مقسمة بمحور جنوبي شرقي شمال غربي حيث يفصل بين نطاقين الأول في الشمال النطاق الشبه رطب الدافئ بتساقط 400 -800 ملم أما الجهة الجنوبية فنجد النطاق الشبه الجاف الدافئ بتساقط في الغالب بين 400 -650 ملم ويصل حتى 800 ملم.

- من حيث التكوين الصخري تتوزع التكوينات فيها على شكلين: اشرطة تتجه من الشمال الغربي للجنوب الشرقي نجد تكوين في الشمال نوع الكونغلوميرة وفي الجنوب تكوينات طينية لينة أما في أقصى الجنوب الشرقي نجد الرصرصة وهو تكوين حوض الحامة بوزيان

- النشاط الفلاحي السائد: زراعة الأشجار المثمرة و الخضراوات.

1-3 بلدية عين أعبيد:

- إن الوسط الطبيعي لبلدية عين أعبيد يمتاز بخصائص عديدة ويميزه التباين الموجود بين الشمال و الجنوب فهو عبارة عن وسط انتقالي بين السهول العليا في الجنوب و التلي في الشمال مما أعطاها وسطين لهما خصائص مختلفة وهما:

النطاق التلي في الجزء الشمالي: يميزه جبل أم سطاس وجبل مازلة والذي من أهم خصائصه فقر التربة، التعرية الشديدة والإنحدرات القوية.

نطاق السهول العليا في الجنوب: ينتمي إلى السهول العليا وأهم خصائصه وجود تربة الخصبة، الإنحدرات المتوسطة من 3-12.5 % وجود تكوينات كلسية.

- من حيث المناخ هناك تباين بين الشمال والجنوب فالشمال يتلقى أكبر كمية من الأمطار (700 ملم) ويسوده نطاق شبه رطب ذو شتاء دافىء أما الجنوب له تساقط أقل (450-500- ملم) ذو نطاق شبه جاف وشتاء بارد.

- النشاط الزراعي السائد الزراعات الكبرى + تربية المواشي (الأغنام).

ومن كل بلدية أخذنا 10 مستثمرات فلاحية وهذه المستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة فقد تم اختيارها حسب المعايير التالية:

1- مشاركة معظمها خلال المواسم الثلاث من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2003)

2- تجاوب الفلاحين مع برامج المخطط الوطني أي هناك مستثمرات:

أ- إنخرطت في فرع تكثيف الحبوب

ب- البعض الآخر تجاوب مع برنامج إعادة تكثيف وملاءمة أنظمة الإنتاج (زراعة الأعلاف، الأشجار المثمرة، تربية النحل ... إلخ)

3- ومن أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع المستثمرة الفلاحية في قلب إشكالية التنمية الفلاحية وهذا من خلال لتأهيلها ومنحها أبعادها الحقيقية كمؤسسة منتجة.

2- دراسة المستثمرات المأخوذة كعينة لدراسة:

تمت دراسة هذه العينات من خلال تحليل الاستمارة الميدانية وهذا من عدة عناصر:

- االهيكل ا لعقاري لكل مستثمرة
- مواسم المشاركة في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
- المساحة الصالحة للزراعة لكل مستثمرة
- الفروع التي شاركت بها
- المساحة المخصصة
- المساحة المحققة
- الدعم المخصص للمستثمرات
- الدعم المحقق للمستثمرات

2-1 الهيكل العقاري:

المستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة تنتمي إلى الأصناف المختلفة من الهياكل العقارية كما يمثلها الجدول رقم (41)

جدول رقم -41- توزيع المستثمرات الفلاحية حسب الهيكل العقاري

الهيكل العقاري / البلديات	ملك	ملك + كراء	كراء	مستثمرات فلاحية جماعية (EAC)	مستثمرات فلاحية جماعية +كراء	مستثمرات فلاحية فردية	مستثمرات فلاحية فردية + كراء	Eurl	المجموع
بني حميدان	3	2	1	2	-	1	1	-	**10**
عين عبيد	4	4	-	-	1	1	-	-	**10**
الحامة بوزيان	6	-	-	1	-	2	-	1	**10**
المجموع	**13**	**6**	**1**	**3**	**1**	**4**	**1**	**1**	**30**

المصدر: المندوبية الفلاحية للبلدية + تحقيقات ميدانية 2005

يتبين من الجدول هناك عدة أصناف للمستثمرات المشاركة نجد صنف الملك وهو السائد بكل البلديات إذا يمثل نسبة 30% ببلدية بني حميدان و 40% ببلدية عين أعبيد وبلدية الحامة بوزيان 60% أي 43.33% بكل البلديات المأخوذة كنموذج للدراسة ثم صنف ملك + كراء بـــ 20% لاجمالي المستثمرات، بلدية عين أعبيد بنسبة 40 % وبـــ 20 % ببلدية بني حميدان وبلدية الحامة بوزيان أما المستثمرات الفردية تمثل 13.33 % و المستثمرات الفلاحية الجماعية EAC بـــ 10 %.

2-2 مواسم المشاركة في المخطط:

من بين 30 مستثمر نجد كل من بلدية بني حميدان وبلدية عين أعبيد وكل مستثمرات شاركت خلال ثلاث مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في حين نجد مستثمرات بلدية الحامة بوزيان المشاركة كانت كما يلي 5 مستثمرات شاركت بالموسم الأول و3 في الموسم الثاني (2001 – 2002) و مستثمرتين بالموسم الثالث (2002-2003) (الجدول رقم (42)):

جدول رقم -42- **توزيع المستثمرات المشاركة حسب المواسم**

الموسم / البلدية	2001-2000	2002-2001	2003-2002
بني حميدان	10	10	10
عين عبيد	10	10	10
الحامة بوزيان	5	3	2

المصدر: المندوبية الفلاحية للبلدية + تحقيقات ميدانية 2005

نلاحظ أن نسبة المشاركة في الموسم الأول بلغت 83.33 % و 76.66 % بالموسم الثاني والثالث نسبة المشاركة قدرت بـــ 73.33 %.

3-2 المساحة الصالحة للزراعة للمستثمرات:

قدرت المساحة الصالحة للزراعة بالمستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة بـــ 3571 هكتار وتتوزع عبر البلديات حسب الهيكل العقاري كما يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم -43- **توزيع المساحة الصالحة للزراعة حسب الهيكل العقاري لكل بلدية**

الهيكل العقاري / البلديات	ملك	ملك + كراء	كراء	مستثمرات فلاحية جماعية (EAC)	مستثمرات فلاحية جماعية +كراء	مستثمرات فلاحية فردية	مستثمرات فلاحية فردية + كراء	Eurl	المجموع
بني حميدان	460	417	32	144	-	13	41	-	**1107**
عين عبيد	957	902	-	-	110	37	-	-	**2006**
الحامة بوزيان	117	-	-	217	-	50	-	74	**458**
المجموع	**1534**	**1319**	**32**	**361**	**110**	**100**	**41**	**74**	**3571**

المصدر: المندوبية الفلاحية للبلدية + تحقيقات ميدانية 2005

نلاحظ من الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة لمستثمرات ببلدية عين أعبيد تقدر بـــ 2006 هكتار والمستثمرات بني حميدان بـــ 1107 هكتار أما المساحة الصالحة لمستثمرات بلدية الحامة بوزيان تقدر بـــ 458 هكتارا، و من حيث الهيكل العقاري نجد ثلاث أصناف من الهياكل العقارية التي تكون المساحة الصالحة للزراعة بها كبيرة بكل البلديات هي: صنف ملك و ملك + كراء بكل من بلدية عين عبيد (902 هكتار)، مستثمرات بلدية بني حميدان (4171 هـــ) و كذا صنف مستثمرة فلاحية جماعية ببلدية

الحامة بوزيان (217 هــ) وبلدية بني حميدان (144 هــ) ويرجع سبب تفاوت المساحة الصالحة للزراعة إلى حجم المستثمرات بكل بلدية كما يمثلها الجدول.

جدول رقم -44- **توزيع المستثمرات حسب الصنف وحجم المساحة الصالحة للزراعة**

البلدية	حجم المستثمرة	ملك	ملك + كراء	كراء	EAC	EAC+ كراء	EAI	EAI + كراء	EURL	المجموع
بني حميدان	0-5هــ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	5-10هــ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	20-10	1	-	-	-	-	1	-	-	**2**
	50-20	1	1	-	-	1	-	-	-	**3**
	400-50	1	2	-	2	-	-	-	-	**5**
عين اعبيد	0-5هــ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	5-10هــ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	20-10	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	50-20	-	-	-	-	-	1	-	-	**1**
	600-50	4	4	-	-	1	-	-	-	**9**
الحامة بو زيان	0-5هــ	2	-	-	-	-	1	-	-	**3**
	5-10هــ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	20-10	1	-	-	-	-	-	-	-	**1**
	50-20	3	-	-	-	-	1	-	-	**4**
	250-50	-	-	-	1	-	-	-	1	**2**

المصدر: المندوبية الفلاحية للبلدية + تحقيقات ميدانية 2005

حيث نجد حجم مستثمرات بلدية بني حميدان تنحصر في الاحجام التالية: (10-20هــ)، (20-50 هــ)، (50-400 هــ) وبلدية عين أعبيد معظم مستثمراتها تنحصر في الأحجام (20-50 هــ)، (50-600 هــ) وهذا راجع إلى طبيعة الأراضي بينما مستثمرات بلدية الحامة بوزيان فتمثل كل الأحجام وهذا راجع إلى طبيعة المجال المتواجد به وكذا إلى النشاط الممارس بها كل من بلدية بني حميدان وبلدية عين

أعبيد تخصص معظم مساحتها لزراعة الحبوب كما سنرى في العناصر اللاحقة بلدية الحامة بوزيان توجه إلى زراعة البستنة (الأشجار المثمرة)

2-4 توزيع الفروع حسب المستثمرات:

هناك تباين بين المستثمرات في الفروع المشاركة فيها وبين المواسم من بلدية على أخرى وداخل المستثمرة الواحدة خلال المواسم الجدول رقم(7) بالملحق نجد مستثمرات شاركت في موسم بفرع و بفرعين أو ثلاثة في المواسم الموالية، إلا أن فرع تكثيف الحبوب كان القاسم المشترك بين كل المستثمرات سواء ببلدية بني حميدان من بين 10 مستثمرات لدينا 8 منها شاركت خلال 3 مواسم بفرع الحبوب ومستثمرتين اتجهتا إلى زراعة الأعلاف وهذا الأخير يدخل في إطار برنامج إعادة تكييف وملائمة أنظمة الإنتاج، ومستثمرات بلدية عين أعبيد العشرة (10) شاركت في فرع تكثيف الحبوب ومنها 7 مستثمرات ساهمت في فروع أخرى بجانب تكثيف الحبوب، أما بلدية الحامة بوزيان من 10 مستثمرات نجد 5 مستثمرات شاركت في فرع تكثيف الحبوب و5 الأخرى كانت مشاركتها خاصة في فرع زراعة الأشجار المثمرة، تربية النحل وتنمية أنظمة الري الفلاحي وهذا راجع على طبيعة المجال المتواجدة به و أيضا إلى حجم المساحة لهذه المستثمرات (كما رأينا في العناصر السابقة أن أغلبية مستثمرات بلدية الحامة بوزيان ذات أحجام صغيرة بين (1- 5 هــ، 5-10 هــ))

2-5 المساحة المخصصة:

بلغت المساحة المخصصة للمستثمرات المأخودة كعينة للدراسة 2069 هــ وتتوزع عبر البلديات كما يمثلها الجدول الموالي:

الجدول رقم -45- **توزيع المساحة المخصصة للمستثمرات عبر البلديات**

البلديات	المساحة المخصصة (هــ)	النسبة %
بني حميدان	718	34.70
عين أعبيد	1189	57.47
الحامة بوزيان	162	7.83
المجموع	**2069**	**100**

المصدر: التحقيق الميداني 2005

يتبين من الجدول أكبر مساحة مخصصة كانت بمستثمرات بلدية عين أعبيد بــ 1189 هــ أي 57.47% من إجمالي المساحة المخصصة للمستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة وشاركت مستثمرات بلدية بني حميدان بمساحة قدرها 718 هــ أي بنسبة 34.70 %من إجمالي المساحة المخصصة للمستثمرات ، أما

مستثمرات بلدية الحامة بوزيان فإن المساحة المشارك بها بلغت 162 هـ ما يعادل 7.83% من إجمالي المساحة المخصصة للمستثمرات.

6-2 المساحة المحققة:

بلغت المساحة المحققة للمستثمرات 1976 هكتار

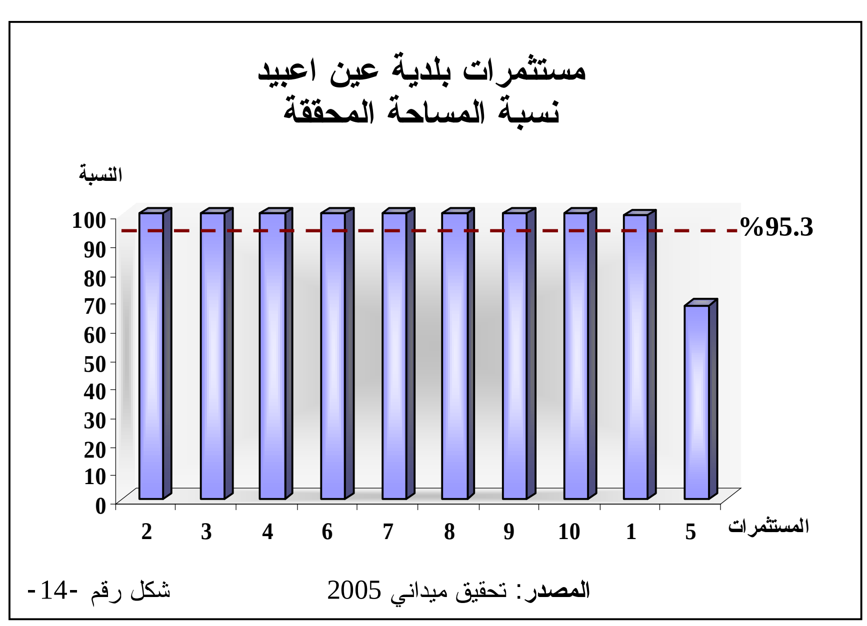
جدول رقم -46- **المساحة المحققة للمستثمرات**

البلديات	المساحة المخصصة هـ	المساحة المحققة هـ	نسبة المساحة المحققة %
بني حميدان	718	690	96.10
عين أعبيد	1189	1133	95.30
الحامة بوزيان	162	153	94.44
المجموع	**2069**	**1976**	**95.50**

المصدر: تحقيقات ميدانية 2005

يتبين من الجدول أن المساحة المحققة بمستثمرات بلدية عين أعبيد بلغت 1133 هـ أي 57.34 % من إجمالي المساحة المحققة للمستثمرات، ومستثمرات بلدية بني حميدان بمساحة 690 هـ أي 34.92 % من إجمالي المساحة المحققة للمستثمرات و135 هـ لمستثمرات الحامة بوزيان أي 7.74 %.

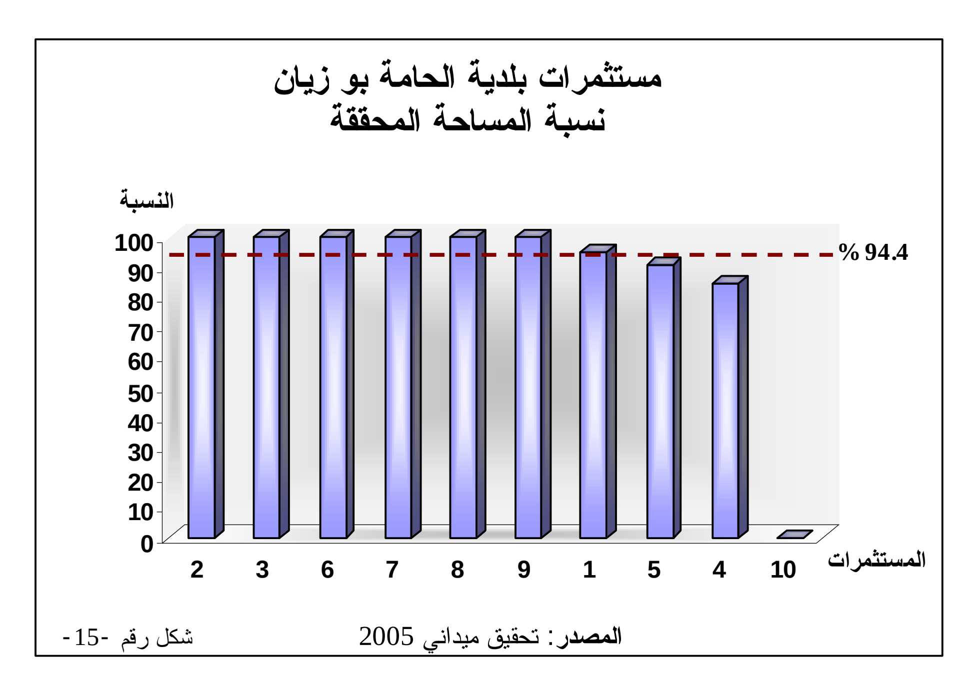
بلغت نسبة المساحة المحققة من المساحة المخصصة بمستثمرات بلدية عين أعبيد 95.30 % نجد 8 مستثمرات حققت مساحتها 100% ومستثمرة بـ 99.41 % ومستثمرة واحد فقط حققت مساحة ضعيفة مقارنة بالمستثمرات الأخرى وهذا بـ 68.02 % وهذا راجعا إلى تأخر في إنجاز بعض العمليات الشكل رقم (14)



شكل رقم -14-

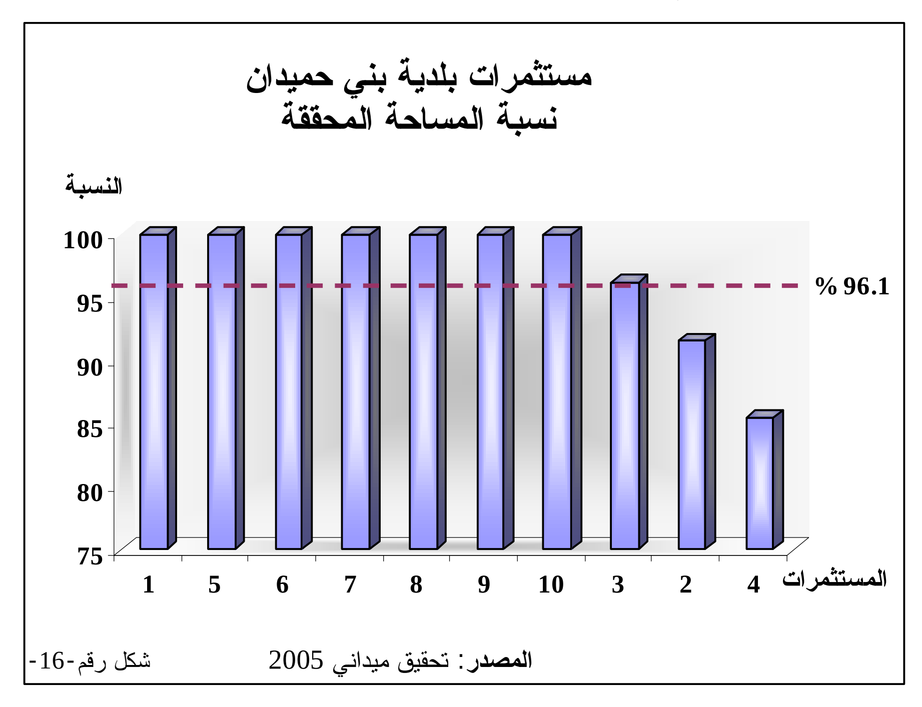
المصدر: تحقيق ميداني 2005

أما مستثمرات بلدية الحامة بوزيان نسبة المساحة المحققة من المساحة المخصصة قدرت بـــ 94.44% منها 6 مستثمرات حققت أهدافها 100% ومستثمرة بـــ 95 % ومستثمرتين 90.91 % و84.61 % من المساحة المخصصة الشكل رقم(15):



شكل رقم -15- المصدر: تحقيق ميداني 2005

أما مستثمرات بلدية بني حميدان نسبة المساحة المحققة من المساحة المخصصة قدرت بـــ 96.10% منها 7 مستثمرات حققت أهدافها 100% ومستثمرة بـــ 96.15% ومستثمرتين 91.54 % و85.45 % من المساحة المخصصة الشكل رقم(16):



شكل رقم-16- المصدر: تحقيق ميداني 2005

7-2 الدعم المخصص للمستثمرات:

جدول رقم -47- **توزيع الدعم المخصص للمستثمرات حسب البلديات**

البلديات	الدعم المخصص (دج)	النسبة (%)
بني حميدان	6777853	14.36
عين أعبيد	2010858	43.46
الحامة بوزيان	19906808	42.18
المجموع	**47195519**	**100**

المصدر : المنذوبية الفلاحية للبلدية + تحقيق ميداني 2005

نلاحظ من الجدول أن الدعم المخصص للمستثمرات بلغ 47195519 دج وسجلت مستثمرات بلدية عين أعبيد أكبر حصة بـــ 20510858 دج أي بنسبة 43.46% من إجمالي الدعم المخصص للمستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة وهذا بسبب الاستثمار الفلاحي لهذه البلدية في فروع تخصص لها أغلفة مالية كبيرة من الدعم(تنمية التبريد، تنمية أنظمة الري ...إلخ)، ثم تأتي مستثمرات بلدية الحامة بوزيان بـــ 199066808 دج أي 42.18 % من إجمالي الدعم المخصص للمستثمرات لنفس الاسباب السالفة الذكر أما مستثمرات بني حميدان بـــ6777853دج أي ما يعادل 14.36 % من إجمالي الدعم المخصص للمستثمرات.

8-2 الدعم المحقق للمستثمرات:

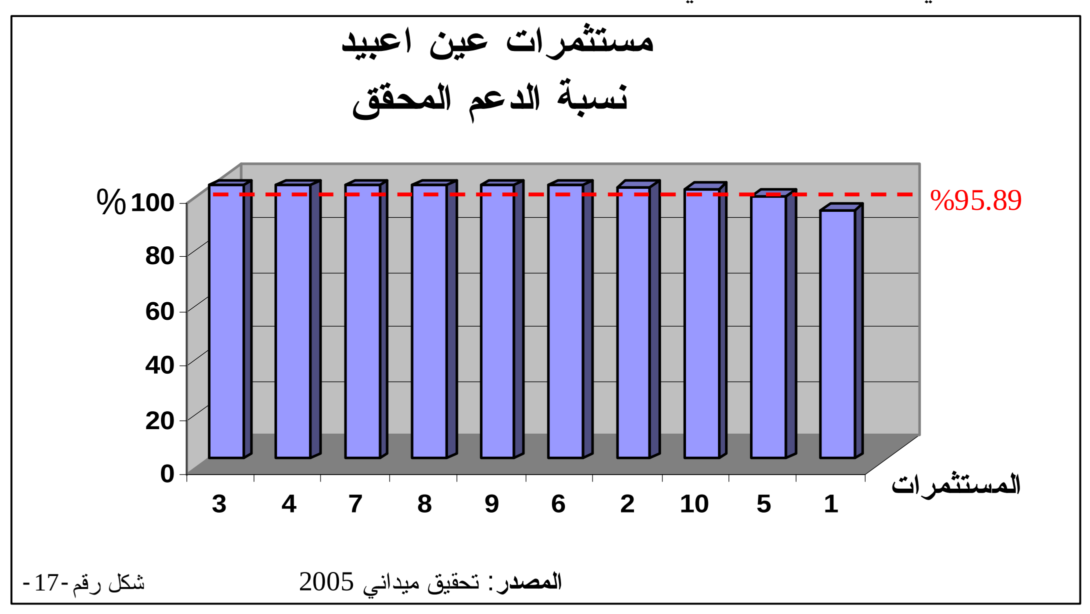
بلغ الدعم المحقق بالمستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة 40443096 دج أي بنسبة 85.70 % من الدعم المخصص للمستثمرات.

جدول رقم -48- **نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص للمستثمرات**

البلديات	الدعم المخصصة(دج)	الدعم المحققة(دج)	نسبة الدعم المحقق%
بني حميدان	6777853	6420670	94.73
عين أعبيد	2010858	14354878	95.89
الحامة بوزيان	19906808	14354878	72.11
المجموع	47195519	40443096	85.70

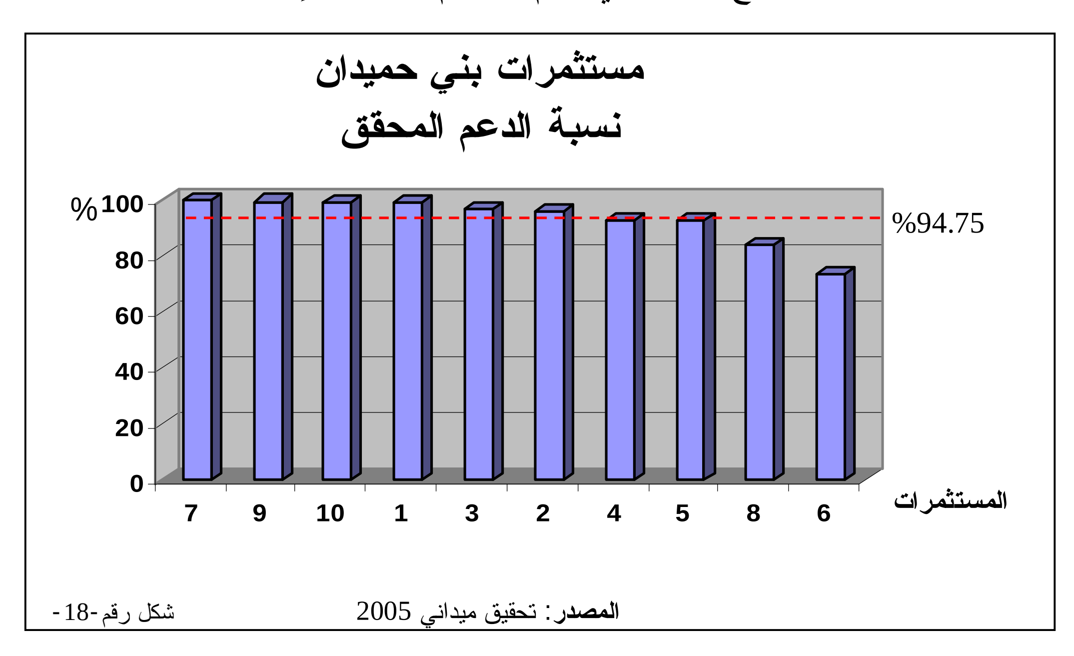
المصدر: المندوبية الفلاحية للبلديات + تحقيق ميدان 2005

يبين الجدول أن أكبر دعم محقق سجل بمستثمرات بلدية عين أعبيد بـــ 19667548 دج بنسبة 95.89% من الدعم المخصص للمستثمرات من الشكل رقم (17) نجد 9 مستثمرات الدعم المحقق بها يفوق معدل 95.89 % وواحدة فقط تقل عن المعدل أين نجد 5 مستثمرات حققت 100% و 3 مستثمرات حققت أكثر من 98 %، أما مستثمرات بلدية بني حميدان الدعم المحقق من الدعم المخصص قدر بـــ 64210670 دج أي بنسبة 94.73% من إجمالي الدعم المخصص للمستثمرات وتتوزع 10 مستثمرات على جانبي هذا المعدل كما يلي:



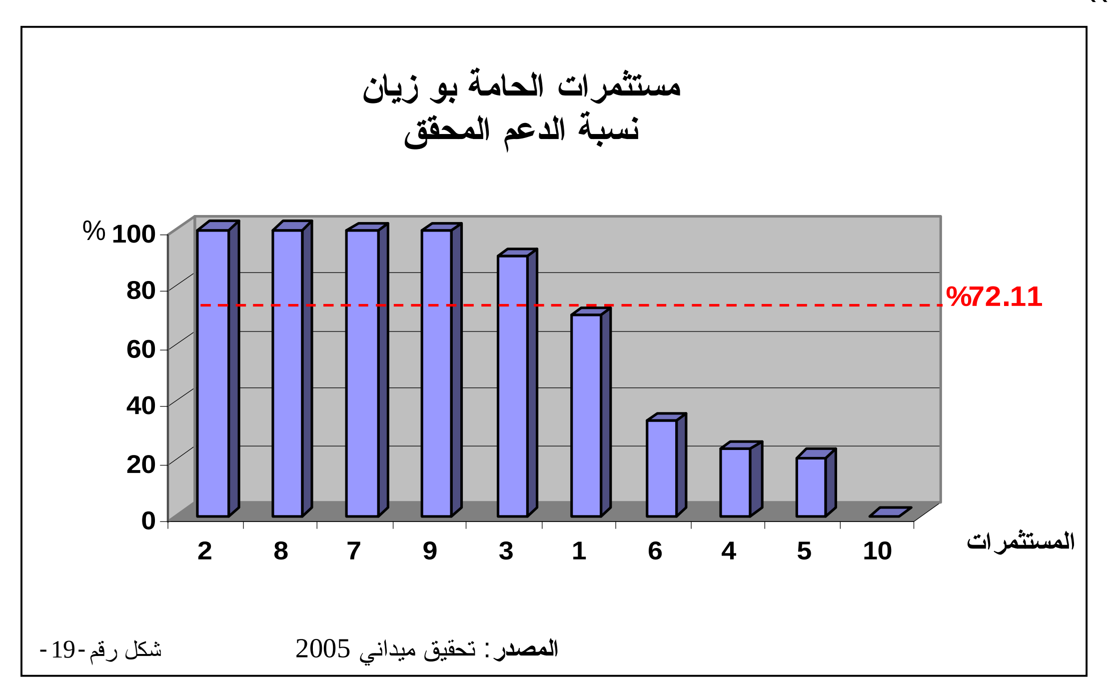
شكل رقم -17- المصدر: تحقيق ميداني 2005

فمن الشكل رقم (18) 6 تفوقه حيث تتعدى 95 % و4 تحته حيث تقل عن 73 % وهذا راجع إلى إقصاء بعض المستثمرات من برنامج تنمية الري لعدم الالتزام بمواعيد الإنجاز.



شكل رقم -18- المصدر: تحقيق ميداني 2005

بلغ الدعم المحقق من الدعم المخصص لمستثمرات بلدية الحامة بوزيان 14354878 دج أي بنسبة 72.11 % وهناك تباين في نسبة الدعم المحقق بين المستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة للبلدية، (الشكل رقم (19)).



شكل رقم -19-   **المصدر**: تحقيق ميداني 2005

5 بلديات تفوق المعدل 72.11 % ومستثمرتين حققت 100 % ومستثمرتين حققت أكثر من 99 % و بالمقابل نجد 5 بلديات تحته تعتبر نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص بمستثمرات بلدية الحامة بوزيان ضعيفة وهذا راجع إلى الأسباب التالية :

- بالنسبة للمستثمرة التي شاركت بفرع تنمية الري الفلاحي لم تحقق قبل ملفه من طرف اللجنة التقنية للولاية ورفض على مستوى مديرية الري التي لم تسلم له رخصة الحفر و هذا ما فوت عليه مدة الإنجاز وبالتالي تم إقصاؤه من البرنامج.
- أما المستثمرة رقم 4 و 5 لم يلتزما بالمسار التقني للزراعة الحبوب حيث المستثمر للمستثمرة رقم 5 خصص مساحة 30 هكتار في الموسم الأول وأنجز منها 28 هكتار فقط وكذا في الموسم الثالث خصص 35 هكتار وأنجز منها إلا 27 هكتار (ونفس الشيء بالنسبة للمستثمرة رقم 4) لأن من شروط الإستفادة من الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الالتزام بكل العمليات التي حددت في دفتر الشروط.

3- أنماط الإنتاج للمستثمرات الفلاحية:

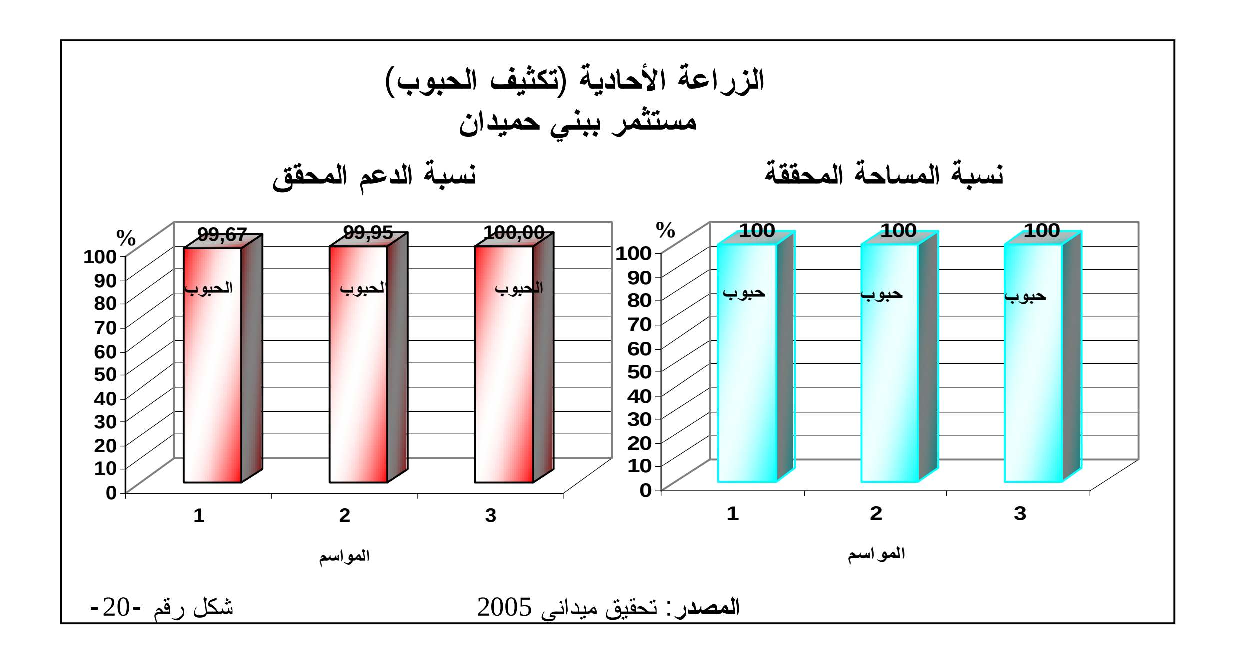
من دراسة كل العناصر للمستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة توصلنا إلى استخراج أنماط لهذه المستثمرات حسب كل بلدية وهذا بالاعتماد على المؤشرات التالية:

- الفروع المشارك بها (فرع واحد، تنوع في الفروع ....إلخ).
- المساحة المحققة من المساحة المخصصة.
- الدعم المحقق من الدعم المخصص.

3-1 أنماط المستثمرات ببلدية بني حميدان:

أ - النمط الأول: إستعمال زراعة واحدة (monocultures) تكثيف الحبوب:

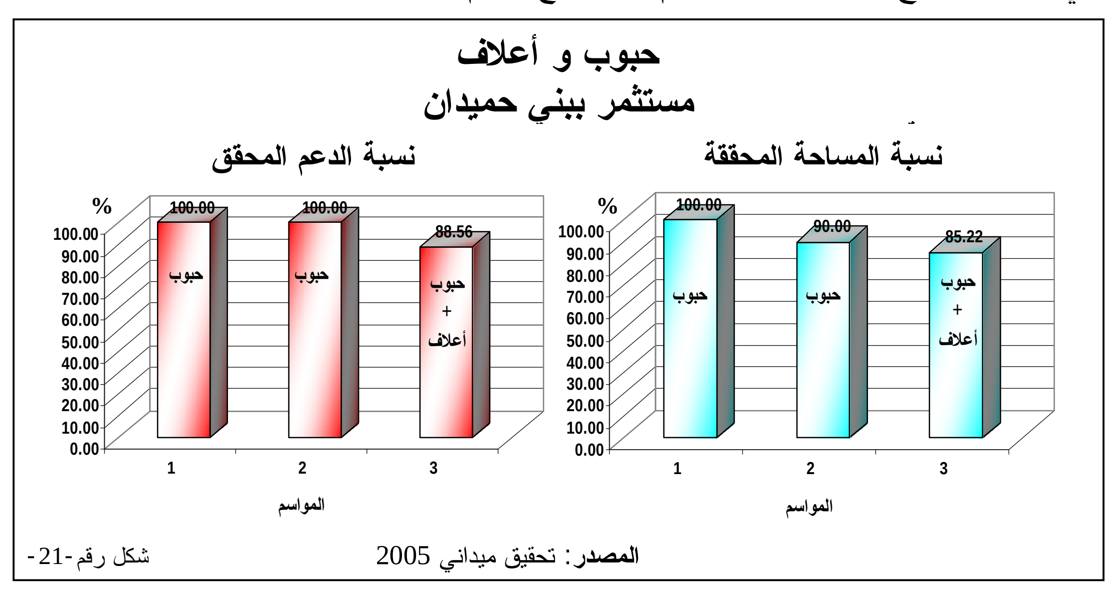
يتبين من الشكل رقم (20) أن المستثمر بهذه البلدية مارس زراعة الحبوب خلال 3 مواسم من تطبيق المخطط الوطني من حيث المساحة حقق نسبة 100 % من المساحة المخصصة، أما على مستوى استهلاك الدعم أيضا حقق نسبة 100 % وبالتالي أعطى نتائج جيدة جدا بالنسبة للمساحة والاستهلاك المالي.



المصدر: تحقيق ميداني 2005 شكل رقم -20-

ب - النمط الثاني: في هذا النمط إستعمال زراعتي الحبوب + الأعلاف (fourrages+céréales) نجد نتائج جيدة جدا في زراعة تكثيف الحبوب ولكن عند إدخال فرع الأعلاف كعنصر للتنويع نتائج كانت حسنة 85.22 % بالنسبة للمساحة و 88.56 % في استهلاك الدعم) الشكل رقم(21) وهذا راجع

إلى أن إدخال فرع زراعة الأعلاف خاصة في الموسم الثالث خصص له الدعم لكن فيما بعد هذا الفرع ألغي بسبب ارتفاع أسعار البذور وعدم توافق مع الدعم المخصص لها.

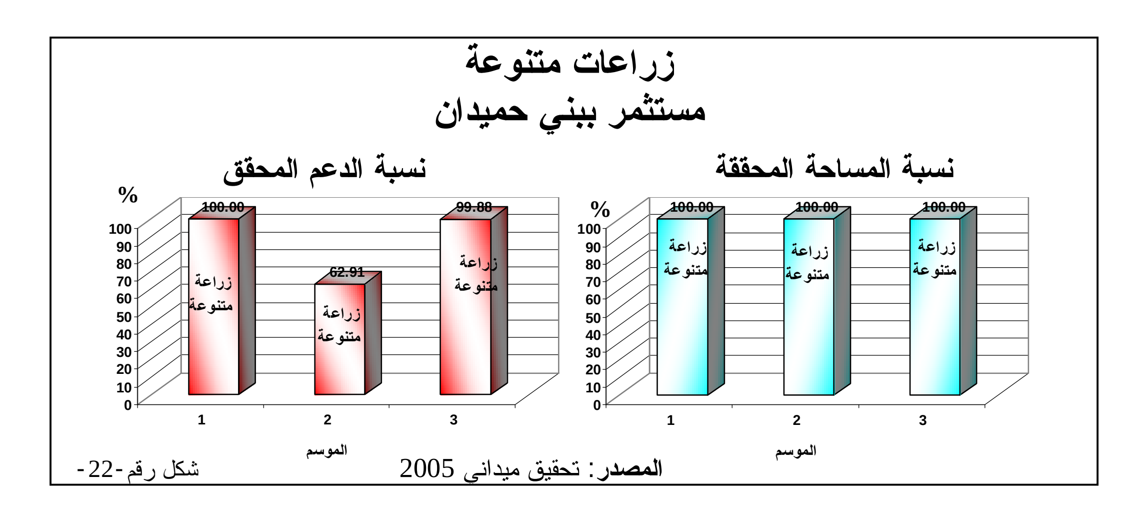


شكل رقم-21-

المصدر: تحقيق ميداني 2005

ج- النمط الثالث:

تنوع في الفروع، لدينا مستثمرات شاركت بعدة فروع منها فرع الحبوب، الأعلاف، البقول الجافة، تربية النحل وتنمية أنظمة الري يتبين من الشكل رقم(22) أن نسبة المساهمة المحققة كانت 100 % من المساحة المخصصة وهذا بالفروع تكثيف الحبوب والأعلاف والبقول الجافة خلال 3 مواسم والاستهلاك المالي النتائج حسنة (في الموسم الأول 100 % والموسم الثالث 99.88 %)وأما الموسم الثاني الإستهلاك يعتبر ضعيف مقارنة بالموسمين(الأول والثالث) حيث بلغت نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص (62.91 %) وهذا راجع إلى إدخال أنظمة الري لأسباب إدارية و موضوعية خاصة بمديرية الري لم تسلم رخصة حفر الآبار و التنقبات ما فوت عليهم المدة اللازمة للإنجاز.



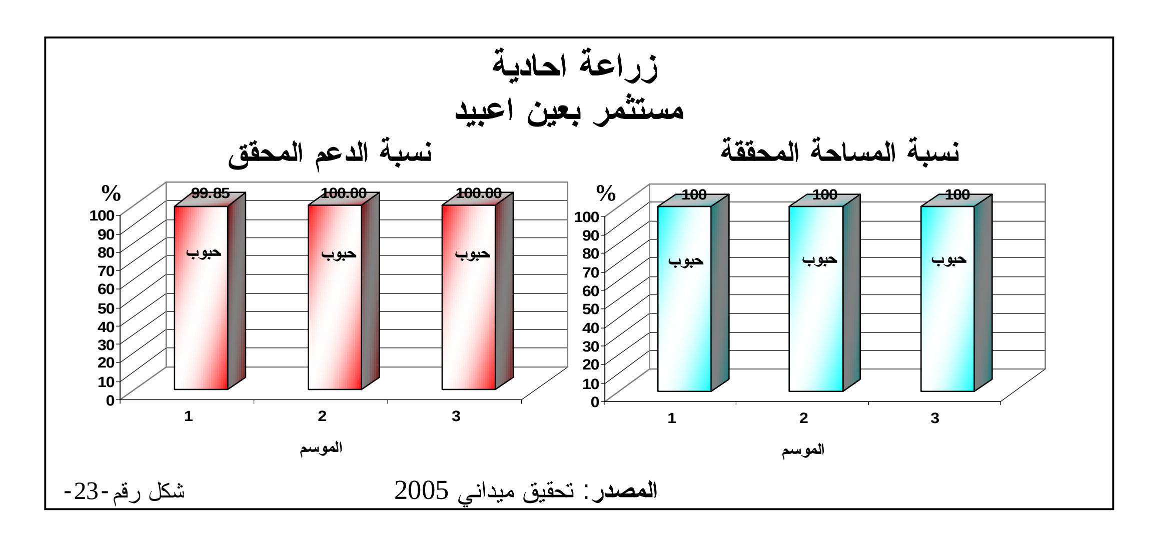
شكل رقم-22-

المصدر: تحقيق ميداني 2005

2-3 أنماط المستثمرات ببلدية عين أعبيد:

أ- النمط الأول:

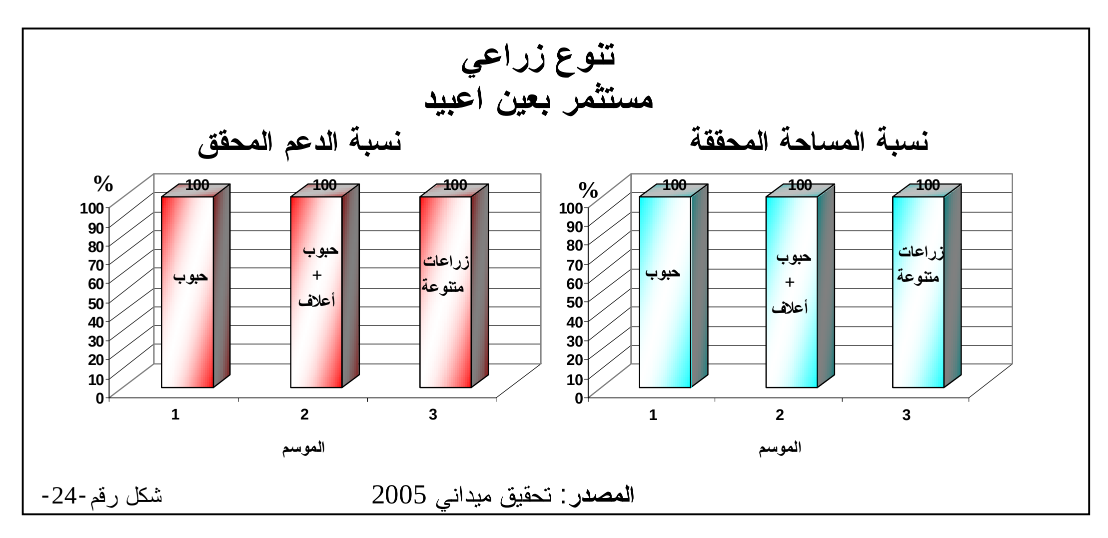
تكثيف الحبوب (monocultures céréalières) من الشكل رقم (23) يتبين لنا أن المستثمر حقق نتائج إيجابية جدا بالنسبة للمساحة و الاستهلاك المالي بنسبة 100 %:



شكل رقم-23- المصدر: تحقيق ميداني 2005

ب - النمط الثاني:

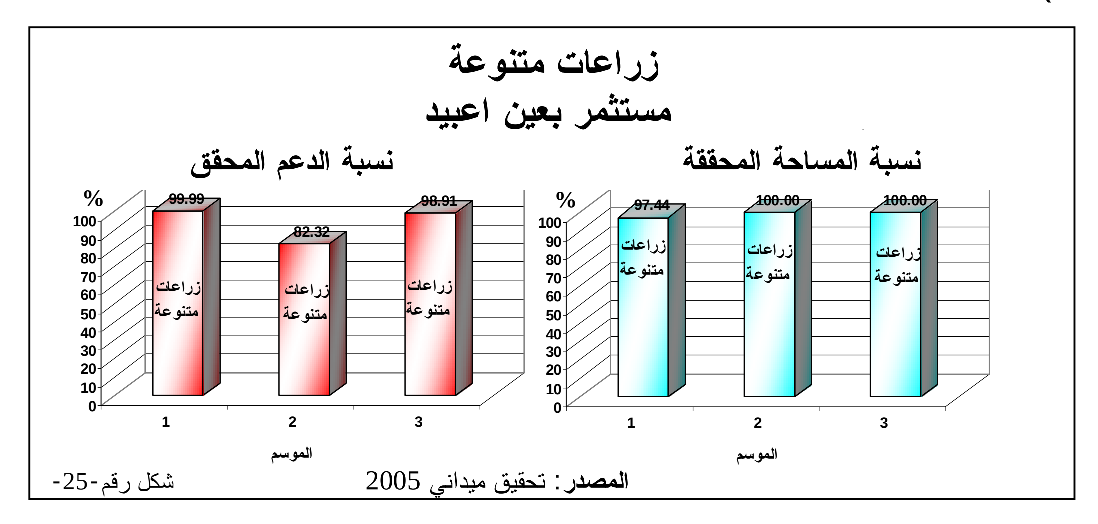
نلاحظ من الشكل رقم (24) المستثمر ببلدية عين أعبيد شارك بالموسم الأول بفرع تكثيف الحبوب وحقق نتائج جيدة سواء من حيث المساحة أو استهلاك الدعم (100%) وبالموسم الثاني شارك بفرعين الحبوب وزراعة الأعلاف توصل إلى نتائج جيدة أيضا بالمساحة و بالاستهلاك المالي 100 % وبالموسم الثالث مارس عدة فروع (الحبوب، الأعلاف، تربية النحل، تنمية أنظمة الري، غرف التبريد)، حقق نتائج ممتازة بالنسبة للمساحة وكذا في استهلاك الدعم 100% إذا هذا المستثمر وصل إلى تحقيق الهدف الذي يصبو إليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو إعادة تأهيل و عصرنة المستثمرة الفلاحية.



شكل رقم-24- المصدر: تحقيق ميداني 2005

ج- النمط الثالث:

زراعة متنوعة نفس الملاحظة نسجلها بالنمط الثالث للبلدية بني حميدان رغم اختلاف الأوساط الطبيعية لكل منهما (الاختلاف الوحيد في الأرقام حيث بلغت نسبة استهلاك الدعم المحقق من الدعم المخصص 82.32 %).

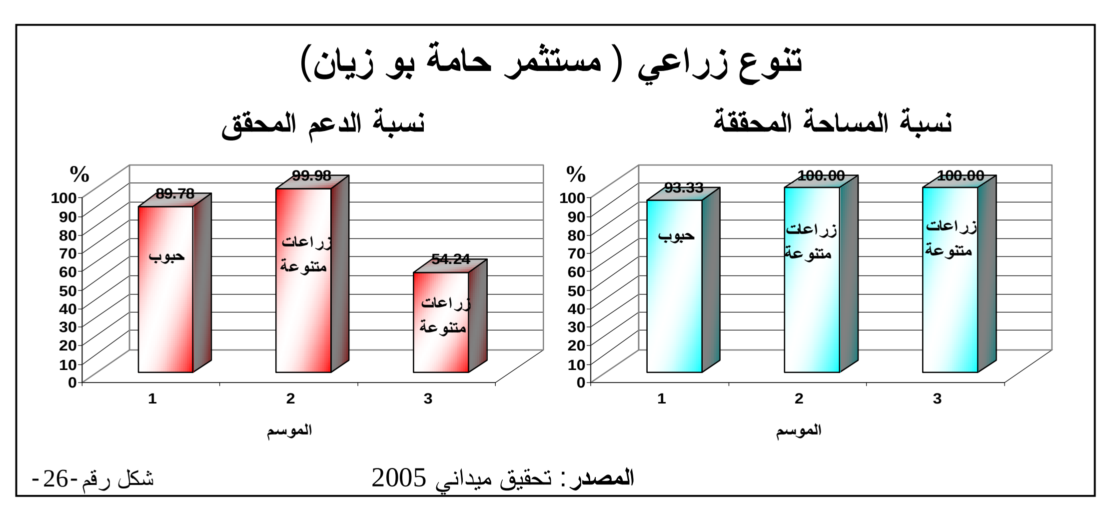


المصدر: تحقيق ميداني 2005 شكل رقم-25-

3-3 أنماط مستثمرات بلدية الحامة بوزيان:

أ - النمط الأول:

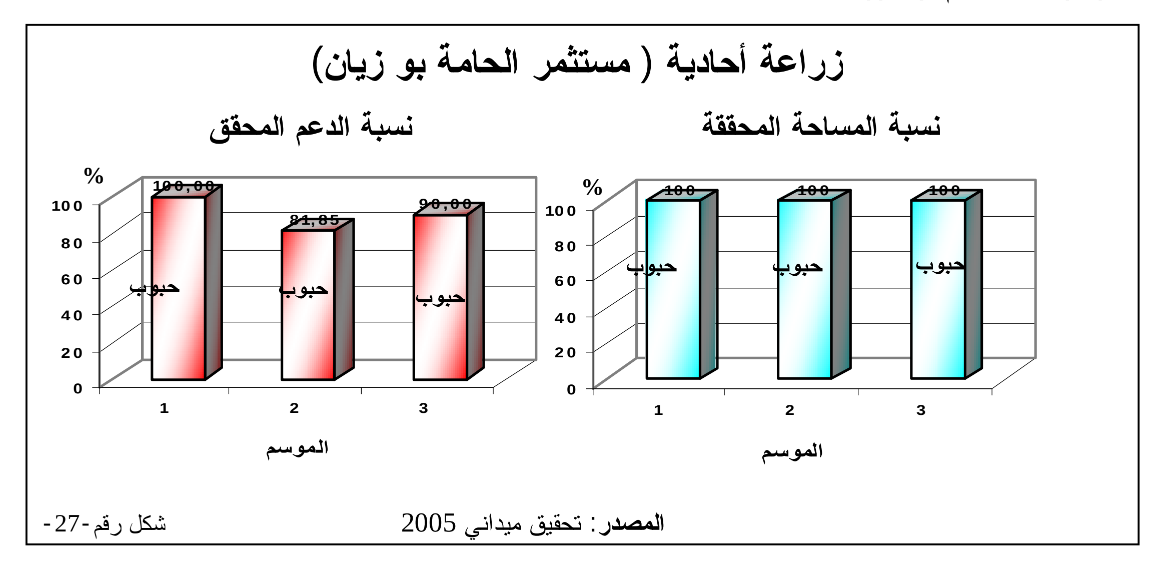
في هذا النمط نجد المستثمر شارك بالموسم الأول بفرع تكثيف الحبوب وإدخال فروع أخرى بالموسمين الثاني والثالث، من حيث المساحة حقق أهدافه سواء بالحبوب أو في الأنواع الأخرى100% و 93.33%)، أما الاستهلاك المادي يعتبر ضعيف خاصة بالموسم الثالث(54.24%) (الشكل رقم(26)):



المصدر: تحقيق ميداني 2005 شكل رقم-26-

ب - *النمط الثاني*: زراعة الحبوب

هذا المستثمر حقق نتائج مالية حسنة بزراعة الحبوب مقارنة ببلدية بني حميدان وبلدية عين أعبيد (90.62%) (الشكل رقم (27)):



المصدر: تحقيق ميداني 2005 شكل رقم-27-

ج - *النمط الثالث*:

هذا المستثمر شارك في موسم الثالث فقط بالفروع التالية: الأشجار المثمرة، تربية النحل و تنمية أنظمة التبريد، و قد حقق نتائج حسنة من حيث المساحة بنسبة 100% أما الاستهلاك المالي بلغ 99.69%.

4- دراسة فرع تكثيف الحبوب بالمستثمرات:

كما سبق الذكر في العناصر السابقة فرع تكثيف الحبوب كان القاسم المشترك بين المستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة، حيث وجدنا من 30 مستثمرة المأخوذة كنموذج للدراسة 23 مستثمرة شاركت في فرع تكثيف الحبوب بنسبة 76.60% من إجمالي المستثمرات، و تتوزع هذه النسبة عبر البلديات كما يلي:

الجدول رقم -49- **توزيع نسبة المستثمرات المشاركة في فرع تكثيف الحبوب**

البلديات	عدد المستثمرات	النسبة%
عين أعبيد	10	43.48
بني حميدان	8	34.78
الحامة بوزيان	5	21.74
المجموع	**23**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني 2005

سجلت بلدية عين أعبيد 43.48% من إجمالي المستثمرات المشاركة في فرع تكثيف الحبوب لأن 10 مستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة شلركت بهذا الفرع، ثم تليها بلدية بني حميدان بـــ 8 مستثمرات و نسبة 34.78% و 21.74% ببلدية الحامة بوزيان (5 مستثمرات).

4-1 المساحة المخصصة لفرع تكثيف الحبوب بالمستثمرات:

خصص لهذا الفرع مساحة قدرها 1910 هكتار (متوسط3 مواسم) و تتوزع عبر البلديات كما يلي:

الجدول رقم -50- **توزيع المساحة المخصصة لتكثيف الحبوب**

البلديات	المساحة (هـــ)	النسبة%
عين أعبيد	1073	56.23
بني حميدان	598	31.31
الحامة بوزيان	238	12.46
المجموع	**1910**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني 2005

يتبين من الجدول أن مستثمرات بلدية عين أعبيد سجلوا أكبر مساحة مخصصة لهذا الفرع بـــ 1074 هكتار، أي 65.23% من إجمالي المساحة المخصصة للمستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة تليها مستثمرات بلدية بني حميدان بمساحة 598 هكتار أي بنسبة 31.31% في حين مستثمرات بلدية الحامة بوزيان خصصت مساحة 238 هكتار أي بـــ 12.46% من إجمالي المستثمرات.

4-2 المساحة المحققة لفرع تكثيف الحبوب بالمستثمرات:

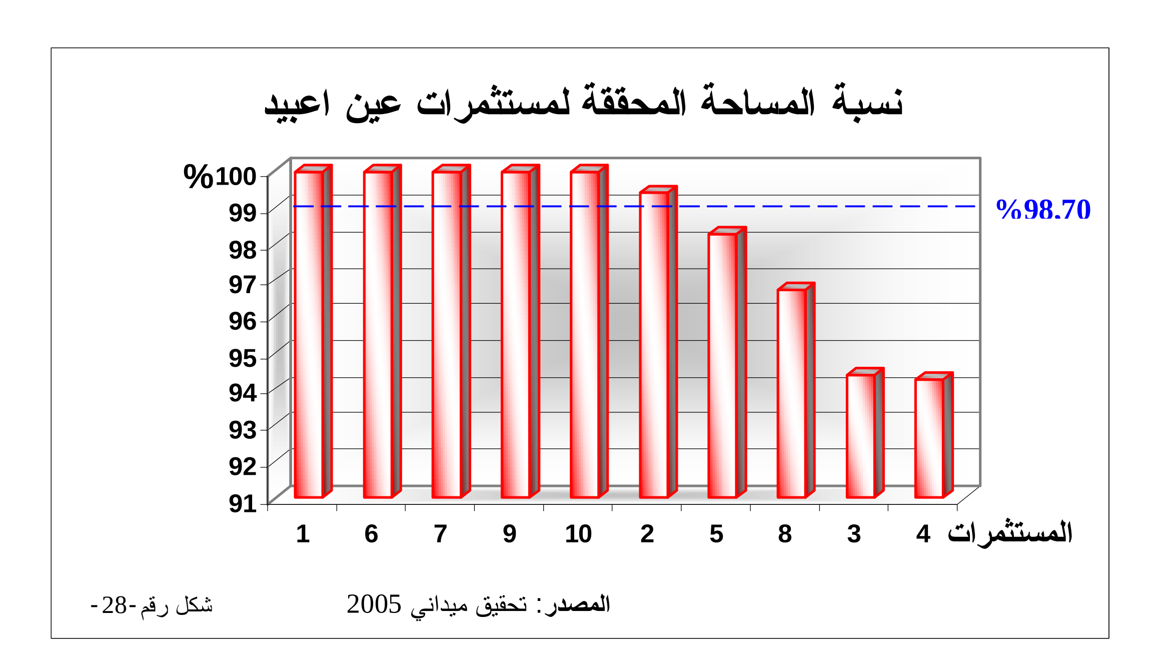
بلغت المساحة المحققة 1871 هكتار و بنسبة 97.96% من المساحة المخصصة (1910 هـــ)، و الجدول التالي يبين توزيع المساحة المحققة و نسبتها بالنسبة للمساحة المخصصة:

الجدول رقم -51- **نسبة المساحة المحققة من المساحة المخصصة**

البلديات	المساحةالمحققة (هـــ)	المساحة مخصصة(هـــ)	نسبة المساحة المحققة %
عين أعبيد	1060	1074	98.70
بني حميدان	576	598	96.32
الحامة بوزيان	235	238	98.74
المجموع	**1871**	**1910**	**97.96**

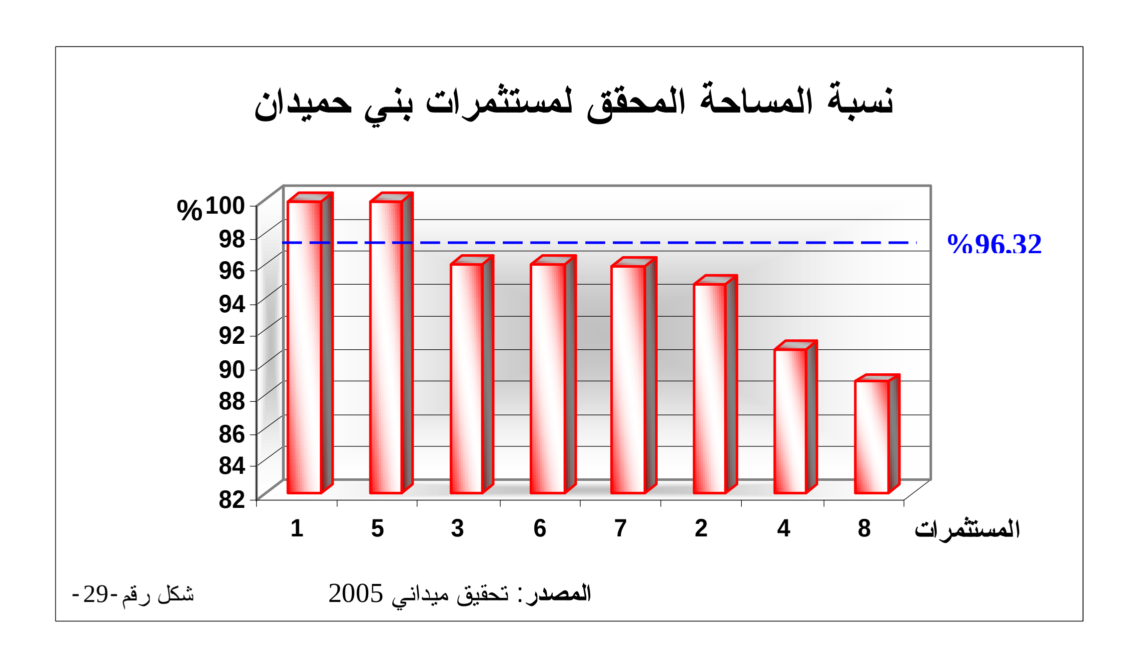
المصدر: تحقيق ميداني 2005

بلغت نسبة المساحة المحققة بالنسبة للمساحة المخصصة بمستثمرات بلدية عين أعبيد 98.70% و تتوزع المستثمرات على جانبي هذه النسبة كما يلي: 5 مستثمرات حققت 100% و 5 مستثمرات حققت نسبة أقل محصورة بين 99.42% و 94.28% (الشكل رقم (28)):



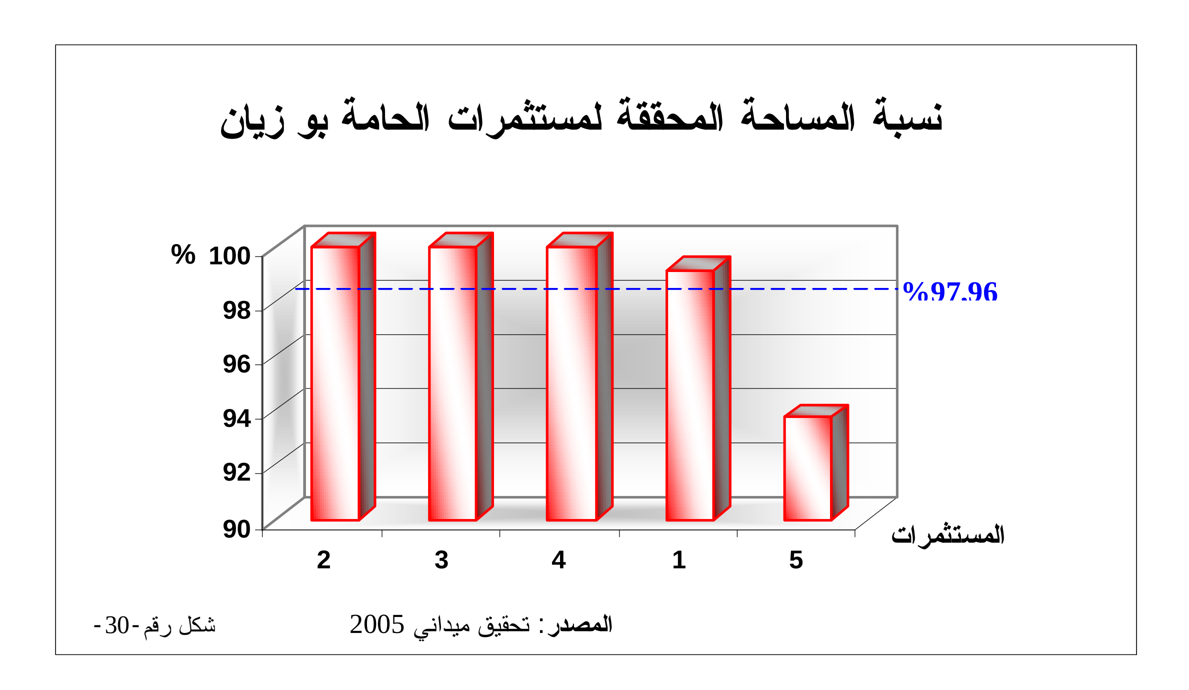
المصدر: تحقيق ميداني 2005 شكل رقم -28-

أما مستثمرات بلدية بني حميدان نسبة المساحة المحققة من المساحة المخصصة كانت 96.32% مستثمرين من 8 فقط حققت أهدافها 100% بينما 6 مستمرات سجلت نسب بين 96.15% و 88.88% (الشكل رقم (29)):



المصدر: تحقيق ميداني 2005 شكل رقم -29-

سجلت مستثمرات بلدية الحامة بوزيان نسبة 97.96% من إجمالي المساحة المخصصة، و تتوزع المستثمرات على جانبي هذه النسبة كما يلي: 3 مستثمرات حققت 100%، و مستثمرين واحدة بـــ 99.14% و الأخرى 93.79% (الشكل رقم (30)):



شكل رقم -30-   **المصدر**: تحقيق ميداني 2005

2-4 الدعم المخصص لفرع تكثيف الحبوب:

قدر الدعم المخصص للمستثمرات المأخوذ كعينة للدراسة لفرع تكثيف الحبوب بـــ 15977069 دج أي 33.85 % من إجمالي الدعم المخصص للمستثمرات (47195519 دج):

الجدول رقم -52- **توزيع الدعم المخصص بفرع تكثيف الحبوب**

البلديات	الدعم المخصص (دج)	النسبة%
عين أعبيد	9426890	59.00
بني حميدان	4383267	23.44
الحامة بوزيان	2166912	13.56
المجموع	**15977069**	**100**

المصدر: تحقيق ميداني 2005

بلغ الدعم المخصص بفرع تكثيف الحبوب بمستثمرات بلدية عين أعبيد 9426890 دج بنسبة 59% من إجمالي الدعم المخصص لفرع المستثمرات المأخوذة كعينة للدراسة، مستثمرات بلدية بني حميدان بـــ

3483267 دج أي 27.44% أما الدعم المخصص لمستثمرات بلدية الحامة بوزيان قدر بـــ 2166912 دج بنسبة 13.56% من إجمالي الدعم المخصص للمستثمرات.

4-4 الدعم المحقق لفرع تكثيف الحبوب بالمستثمرات:

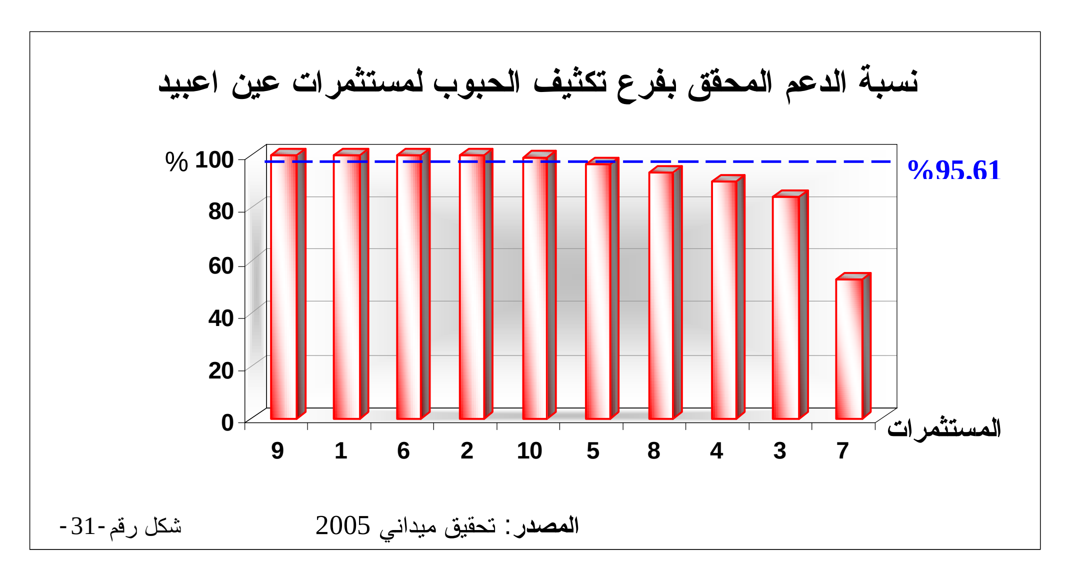
بلغ الدعم المحقق 15382629 دج أي 96.28% من الدعم المخصص و الجدول رقم (53) يمثل توزيع نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص بالنسبة للمستثمرات المشاركة في فرع تكثيف الحبوب.

الجدول رقم -53- **نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص لفرع تكثيف الحبوب**

البلديات	الدعم المحقق (دج)	الدعم المخصص (دج)	نسبة الدعم المحقق %
عين أعبيد	9013390	9426890	95.61
بني حميدان	4247946	4383267	96.91
الحامة بوزيان	2121293	2166912	97.90
المجموع	**15382629**	**15977069**	**96.28**

المصدر: تحقيق ميداني 2005

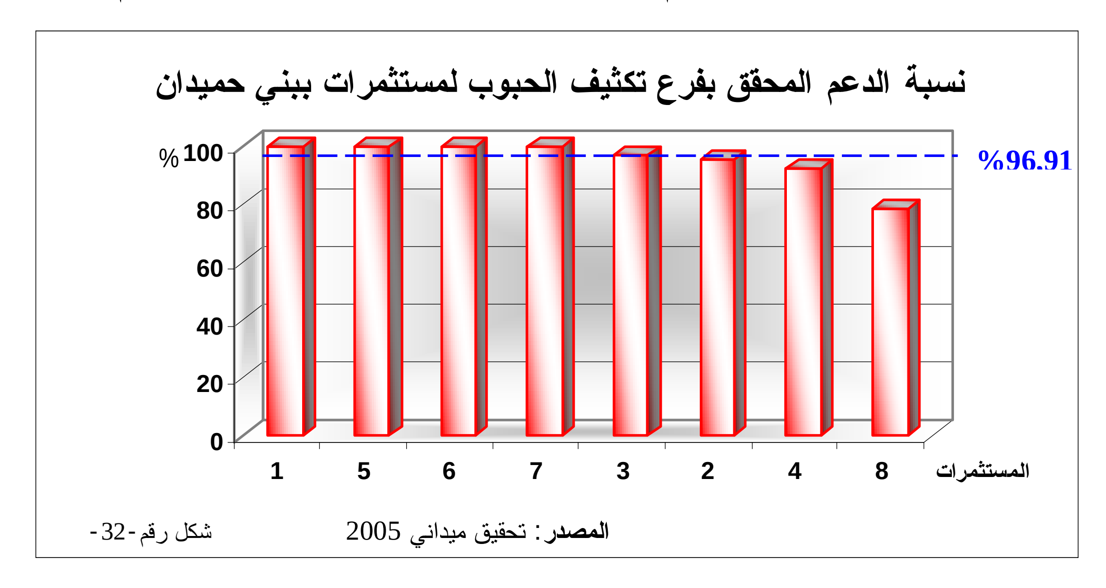
بلغت نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص بمستثمرات بلدية عين أعبيد 95.61% و تتوزع المستثمرات على جانبي هذه النسبة 6 مستثمرات تفوق و تنحصر بين 99.98% و96.40%، و مستثمرة واحدة فقط حققت 100% و 4 تحته وتنحصر بين 92.94% و 52.60% (الشكل رقم(31):



شكل رقم-31- **المصدر**: تحقيق ميداني 2005

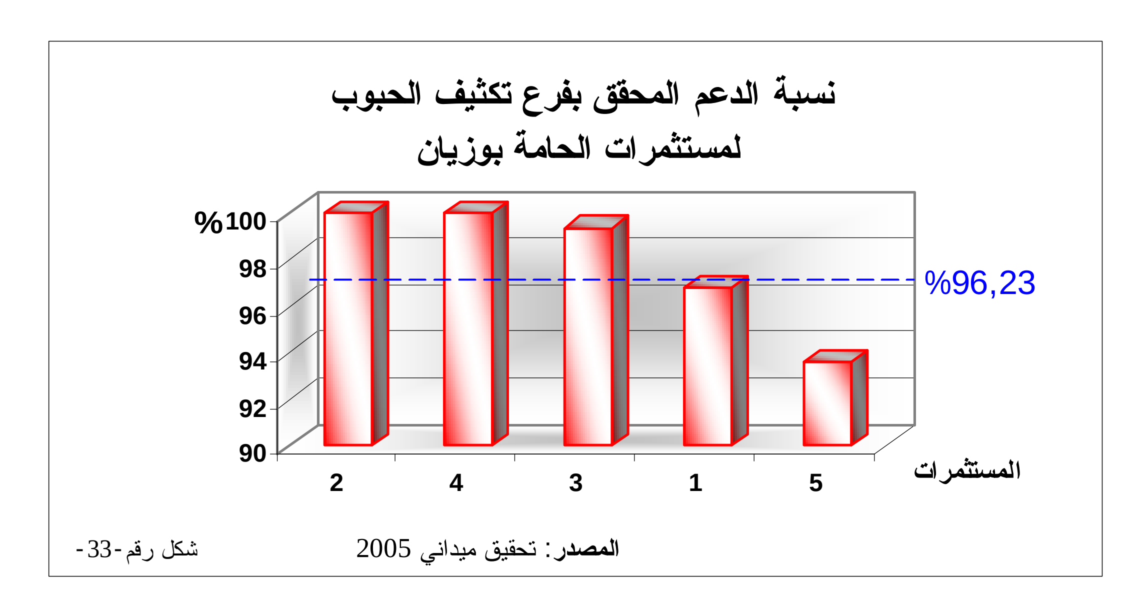
و ترجع أسباب ضعف الإنجاز إلى الإخلال الجزئي بعملية من العمليات لإنجاز المسار التقني (الحرث، إعادة الحرث، التسميد، محاربة الأعشاب الضارة....إلخ) و كذا إعتماد الفلاحين الصغار على كراء العتاد مما يفوت عليهم الفترات اللازمة للقيام بهذه العمليات، أما مستثمرات بلدية بني حميدان نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص بلغت 96.91%، هناك مستثمرين (رقم1 و رقم2) حققت 100%، و

مستثمرين (رقم6 و رقم7) استهلكت 99.88% من حجم الدعم المخصص لكل منهما، أما المستثمرات المتبقية (4 مستثمرات) نسبة إستهلاك الدعم تنحصر بين 97% و 78.21% (الشكل رقم (32)):



شكل رقم-32-   **المصدر**: تحقيق ميداني 2005

بلغت نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص بمستثمرات بلدية الحامة بوزيان بـــ 97.90% و من الشكل رقم(33) نلاحظ أن المستثمرين (2 و 4) حققت 100% و المستثمرة رقم1 حققت 96.77% و المستثمرتين رقم 4 و 5 حققت على التوالي 99.34% و 93.58%:



شكل رقم-33-   **المصدر**: تحقيق ميداني 2005

5- دراسة المردود:

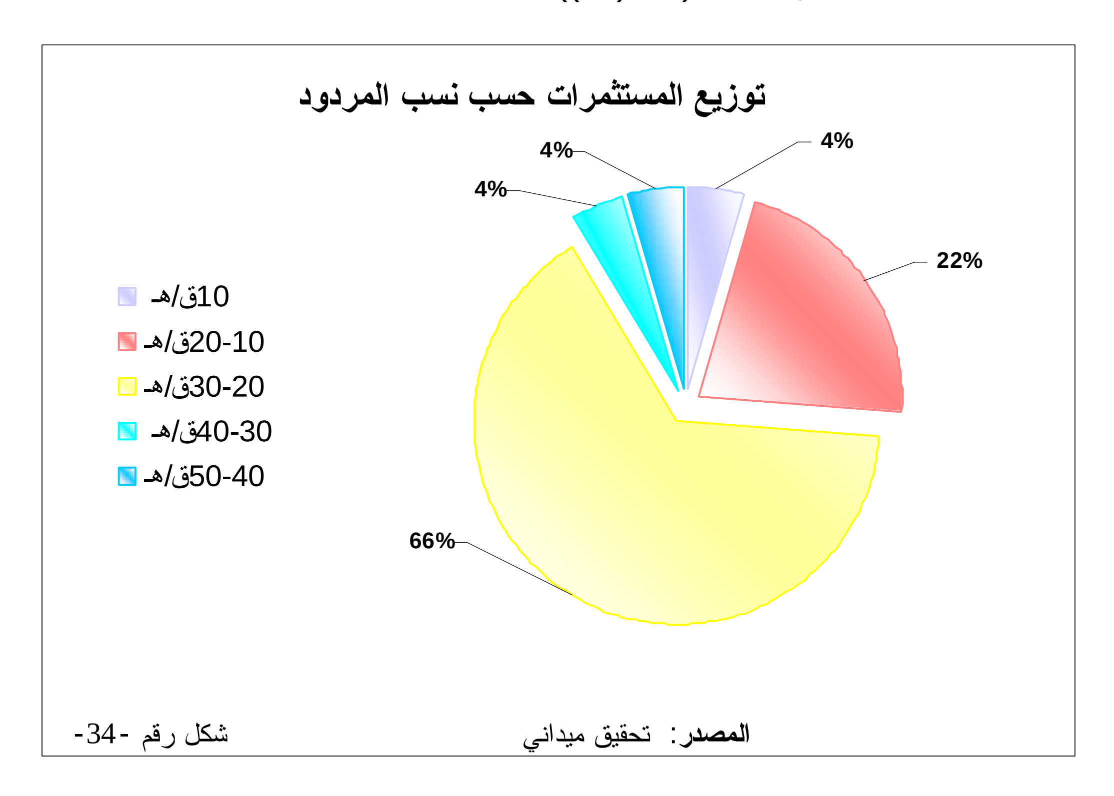
بلغ متوسط المردود خلال ثلاث مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالمستثمرات الفلاحية المأخوذة كعينة للدراسة بين 10ق/هـ و 50ق/هـ، ويتوزع كالآتي:

جدول رقم -54- **توزيع المستثمرات حسب فئات المردود**

فئات المردود(ق/هـ) / البلديات	10	20-10	30-20	40-30	50-40	المجموع
عين أعبيد	1	2	7	0	0	**10**
بني حميدان	0	2	4	1	1	**8**
الحامة بوزيان	0	1	4	0	0	**5**
المجموع	**1**	**5**	**15**	**1**	**1**	**23**

المصدر: تحقيق ميداني 2005

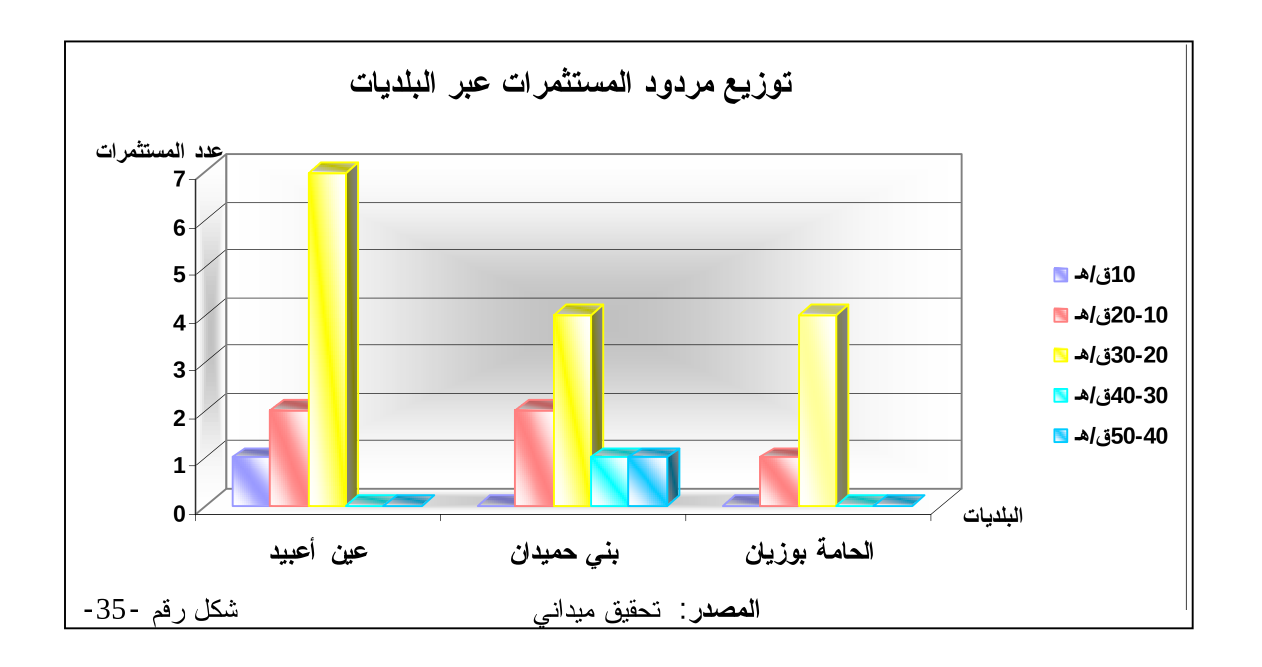
تسود الفئة 20-30ق/هـ بنسبة 66% من إجمالي المستثمرات، تليها فئة 10-20ق/هـ بنسبة 22% أما الفئات المتبقية فتاخذ نسب متساوية 4% (شكل(34)).



المصدر: تحقيق ميداني

شكل رقم -34-

أما على مستوى المستثمرات نجد أن 80% من مستثمرات الحامة بوزيان حققت مردود يتراوح من 20-30ق/هـ، تليها بلدية عين اعبيد بـ70% لكنها تسجل أكبر عدد من المستثمرات في هذه الفئة(بـ7 مستثمرات) و بلدية بني حميدان بـ50% (شكل رقم(35)):



شكل رقم -35-

المصدر: تحقيق ميداني

خلاصة المبحث

سمحت لنا دراسة نماذج عن المستثمرات المنخرطة في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة منذ انطلاقه سنة 2000 إلى غاية 2003 للوصول إلى النتائج التالية:

- هناك مستثمرات تمكنت من تحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خاصة المتمثلة في إعادة تأهيل المستثمرة الفلاحية و عصرنتها و هذا بإدراج فروع أخرى إلى جانب نشاطها الأساسي المتمثل في الحبوب.
- إعادة النظر في توجيه نشاط المستثمرة و تكييفها مع الأساليب الملائمة(أي من زراعة الحبوب إلى زراعة الأعلاف) كمستثمرتي بني حميدان.
- رفع مردود الحبوب و استقراره خلال المواسم الثلاثة(20-30ق/هـ).
- بداية تحول المستثمرة إلى مستثمرة عائلية ينشط بها أفراد العائلة.

خلاصة الفصل الثالث

لا يمكننا إجراء تقييم دقيق لعملية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستوى ولاية قسنطينة، نظرا للمدة الزمنية القصيرة، ثلاث سنوات فقط من الشروع في تطبيقه، لكن سنكتفي بذكر بعض النتائج الأولية الآتية:

- نسبة المستثمرات المشاركة في برامج المخطط لا تتعدى 30 % من إجمالي مستثمرات الولاية.
- سيادة القطاع العام من حيث الصنف أما من حيث الحجم نجد المستثمرات ذات الأحجام ما بين (20 - 50 هـ)، (> 50هـ).
- نسبة المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط الوطني قدرت بـ70.63% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة للولاية و هي تختلف من بلدية إلى أخرى إذ نجد بلديات الجزء الشرقي و الجنوبي للولاية، بأكبر نسب، بلدية بن باديس بـ:98%، ابن زياد بـ:90.68% و بلدية أولاد رحمون بـ:85.45%.
- أغلبية هده المساحة المعالجة موجهة لفرع تكثيف الحبوب (58.51%).
- الفروع التي عرفت إقبالا من طرف الفلاحين نجد: فرع تكثيف الحبوب بمتوسط (1866) منخرط، فرع تنمية أنظمة الري (104)منخرط و تربية النحل (75)منخرط.
- اعتمدت اللجنة التقنية الولائية مبلغ قدر بـ:3471810365 دج منها 182 146 1992 دج قيمة الدعم المخصص من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية(FNRDA).
- أ كبر نسبة للدعم المعتمد كانت لفرع تكثيف الحبوب بـ:68.5% من إجمالي الدعم المخصص للولاية، تنمية أنظمة الري بـ 13.31% و تنمية التبريد بـ 5.71%.
- بلغت نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص 71% منها 78.67% لفرع تكثيف الحبوب، 56% لتنمية أنظمة الري و 63% لتربية النحل.

مقدمة الفصل

للعالم الريفي مكانة هامة ودور أساسي يلعبه في مجتمع جزائري في تحول، يطبعه العمران المتزايد و يعرف توترات كبيرة في ميدان التنمية تستدعي التشخيص بغاية القضاء عليها، كما يمتلك قدرات هامة يمكن تقويمها.

لقد عرف المجتمع الجزائري خلال العشريات الماضية وخاصة السنوات الأخيرة (عشرية تأزم الوضع الأمني)، تقلبات عميقة يمكن أن تكون على المدى الطويل متسببة لإختلالات من كل نوع ويتسبب لتهديد استقراره، لقد تزايدت هجرة السكان من الريف وتراجع حيويته النسبية تحت تأثير عدم الإستقرار وتدهور ظروف معيشة السكان أكثر فأكثر بالرغم من جهود السلطات العمومية في مجال التجهيزات وإنجاز البنى الأساسية الإجتماعية و الاقتصادية، ففي الوقت الذي ظلت فيه برامج التنمية المحلية موجودة من حيث تأثيرها نظرا لحاجات السكان وصعوبة توفير الموارد المالية الكافية، فإن البرامج القطاعية تحكمها إعتبارات لا تتطابق بالضرورة مع انشغالات المجالات (الريفية) الحقيقية، وزيادة على ذلك فإن هذه البرامج منجزة ضمن منطق فوقي (مركزية القرار) لا يمكنها أ ن تستجيب لإشكالية التنمية الريفية المعقدة التي تتطلب الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات والعقبات المحلية، ولهذا يتبين أن الوسط الريفي يحتاج إلى تكفل أوسع ويتبين أيضا ضرورة وضع إستراتيجية للتكفل به.

المبحث الأول: تقديم المخطط الوطني للتنمية الريفية

مقدمة:

عرف الوسط الريفي تدخلات متعددة قامت بها السلطات العمومية في إطار برامج التنمية المحلية مع اتجاه نحو التجهيز لفك العزلة عن السكان (شق الطرقات والمسالك لفك العزلة) أو لتحسين ظروف المعيشة، أو في إطار سياسات قطاعية ترمي هي الأخرى إلى تحقيق الهياكل الأساسية، الثقافية، الاجتماعية أو التجهيزات العمومية(الطرقات، شبكات الكهرباء و التزويد بالمياه الصالحة للشرب، المدارس و المراكز الصحية....الخ)، إلا أن هناك تعارض بين الطابع الاجتماعي و الاقتصادي للتدخلات العمومية في الوسط الريفي حيث لم ترافق فيها عملية إنجاز التجهيزات العمومية و البنية الأساسية بعمليات ترقية و دعم لإنجاز الأنشطة الاقتصادية كفيلة بخلق دخل مقبول للسكان خاصة خاصة بالنسبة للشباب و تتيح لهم الاستقرار و باستثناء السياسات الفلاحية التي استهدفت تهيئة القطاع الفلاحي و تحسين دخل الفلاحين على حد سواء لأن السياسات القطاعية الأخرى ليست لها أبعاد اقتصادية قوية بشكل كاف و هذا ما أدى إلى توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية(حاليا).

1- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى أبعاد ريفية:

شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية ابتداء من شهر جوان 2002 في توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية في السياق الوطني الراهن لبلادنا، فهي ناتج التحول الإقتصادي والاجتماعي، نابعة من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا التحول والحد من آثاره السلبية، أو غير المرغوب فيها، وبعث صورة أخرى للعالم الريفي، في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى بعث الحياة في المجالات الريفية خاصة في المناطق المعزولة وا لمهمشة، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والنفسية والتنظيمية التي تم حصرها والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا أو في تدهور الموارد الطبيعية وفي إنقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: التكامل الاقتصادي والاجتماعي

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين التوافق بين الإستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية والقاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف إجتماعية و بيئوية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والأوساط الريفية وخصوصياتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا في:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي، الغابي و الرعوي.
- مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الإعتبار للمهن الريفية، خلف أنشطة إقتصادية جديدة).
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية إقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها) والتشجير المفيد الإقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم إستكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج خلال فترة إنتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

بفضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم الشروع في عمليات شملت طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأوساط و مع مؤهلاتها و معوقاتها الخاصة، يوضع مشاريع ريفية جوارية تخدم الوسط الريفي، التي تعطي إمكانية التكفل بإحتياجات وإنشغالات السكان المستهدفين إنطلاقا من تدعيم أنشطتهم الإقتصادية والأساسية (أنشطة فلاحية- غابية -رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى (رد الاعتبار للمهن وخلق أنشطة إقتصادية أخرى... إلخ)، قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

I- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)[1]:

1- تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

يقصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد حيث ترجع المبادرة به إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم بها الإدارة اللامركزية والذي يهدف إلى تحسين الدائم لمداخلهم إنطلاقا من ظروف معيشتهم.

P.P.D.R : Projet de **P**roximité du **D**éveloppement **R**urale

2- أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

يهدف المشروع الجواري للتنمية الفلاحية إلى:

- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا.
- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الإستعمال الجماعي
- تدعيم النشاطات الإقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

3- الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية:

تتمثل الميادين التي يشملها المشروع في:

- تحسين الأمن الغذائي للأسر
- تعزيز وتدعيم النشاطات الإقتصادية الأساسية (الزراعية – الغابية – الرعوية على وجه خاص)
- ترقية الحرف الريفية التقليدية والمؤسسة الصغيرة في الوسط الريفي والميزات الطبيعية الإيجابية وكذا الأملاك في هذا الوسط
- السير الدائم للموارد الطبيعية
- يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الإستعمال الجماعي (الطرق، الإنارة العمومية، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، المنشآت التربوية و الصحية... الخ) ممولة عن طريق موارد الدولة.

وإنجاز المشاريع ذات الإستعمال الفردي (الآبار، ورشات تخص الإنتاج، وحدات تربية الحيوانات، المؤسسات الصغيرة للإنتاج وتأدية الخدمات) التي تدعم عن طريق الصناديق العمومية.

4- جديد المشروع الجواري للتنمية الريفية:

يستمد هذا المشروع طابعه الجديد في كونه أداة عملية تسمح بتدخل مختلف الفاعلين في التنمية الريفية بصفة منسجمة ومتكاملة (المجموعات الريفية، المنتجين المحليين، الإدارة اللامركزية.... الخ) في الوسط الريفي وتجنيد مختلف الموارد والوسائل المتاحة و يقوم على مبادرة المجموعات الريفية المعنية التي تشارك بكل مراحل تخصيص وصياغة برنامج النشاطات، في تمويله وتنفيذه، العمل الجواري للإدارة الذي يرافق السكان في كل مراحل المشروع ابتدءا من مرحلة المبادرة إلى صياغته وتنفيذه، نظام اللامركزية في إتخاذ القرارات مصادقة المجموعات الريفية بنفسها على المشاريع ثم من طرف رئيس الدائرة والولي والحصول على دعم الدولة، عدم تجاوز آجال تنفيذ النشاطات المقررة بـــ 12 شهرا و إدماج المرأة في تحديد نشاطات التنمية الواجب القيام بها و تنفيذها.

5- **المعنيين بهذا المشروع:**

مجموعة من الأشخاص و الأسر التي تعيش في الوسط الريفي و التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه.

6- **أماكن تنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية:**

يمكن تنفيذ مشروع جواري للتنمية الفلاحية في كل البلدية أو في جزء منها.

7- **كيفية تمويل مشروع جواري للتنمية الريفية:**

عن طريق مختلف الموارد العمومية (الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة و الدعم)، القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة و عن طريق المساهمات الشخصية لأعضاء المجموعة و يمكن طلب الاستفسار لدى المصالح الفلاحية و المحافظات الغابية القريبة.

و عليه يمر تنظيم مشروع جواري للتنمية الريفية بخمس مراحل أساسية كما يمثلها المخطط:

مخطط تنظيم مشروع جواري للتنمية الريفية

المرحلة الأولى ← **مبادرة و إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية**

↓

المرحلة الثانية ← **صياغة مشروع جواري للتنمية الريفية**

↓

المرحلة الثالثة ← **المصادقة على مشروع جواري للتنمية الريفية**

↓

المرحلة الرابعة ← **إنجاز و إنهاء مشروع جواري للتنمية الريفية**

↓

المرحلة الخامسة ← **متابعة و تقييم و مراقبة مشروع جواري للتنمية الريفية**

II- مبادرة و تحضير مشروع جواري للتنمية الريفية:

1- المراجع التنظيمية:

المبادرة و تحضير مشروع جواري للتنمية الريفية النصوص القانونية:

- مقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب، مستويات التدعيم و كدا كيفيات دفعه.

- مقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للاستفادة من الدعم على حساب التحصيص الخاص رقم 302 -111 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و مستويات الدعم و كيفيات دفعه.

2-الفاعلون المتدخلون في مشروع جواري للتنمية الريفية:

هناك عدة فاعلين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية، ابتداء من مرحلة المبادرة به إلى مرحلة وضعه حيز التنفيذ.

2-1-المصلحة التي تستلم مشروعا جواريا للتنمية الريفية:

يعين الوالي في بلدية من بلديات ولايته، مع الأخذ بعين الإعتبار طابع المنطقة و قرب المصالح التقنية بالنسبة لموقع المشروع، تتولى هده المصلحة متابعة مشروع جواري للتنمية الفلاحية خلال كل مراحل تحضيره و إنجازه.

2-2-العون التقني الذي يسهل مشروعا جواريا للتنمية الريفية:

يعين مسؤول القسم الفلاحي أو مسؤول المحافظة الغابية ضمن فريقه عونا تقنيا يمثل المجموعات الريفية في إطار نظام المشروع الجواري للتنمية الفلاحية، تكون مهمته متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية في كل مراحله.

2-3 - منشط مشروع جواري للتنمية الريفية:

تختار المجموعة الريفية من بين أعضائها شخصا يتولى وضيفة منشط للمشروع يتمثل دوره في إعلان المجموعة الريفية بمختلف المساعي الإدارية والتقنية الضرورية للوصول بالمشروع على نهايته.

2-4 – اللجنة التقنية للولاية للمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية:

توضح بموجب مرسوم تنفيذي رقم 599 المؤرخ في 2000/07/08 لجنة تقنية للولاية ووسعت بموجب قرار 353 المؤرخ في 2002/09/30 تتمثل مهمتها في دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها.

2-5 – الهيئة المالية المتخصصة:

تعين بموجب اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تودع لديها موارد صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

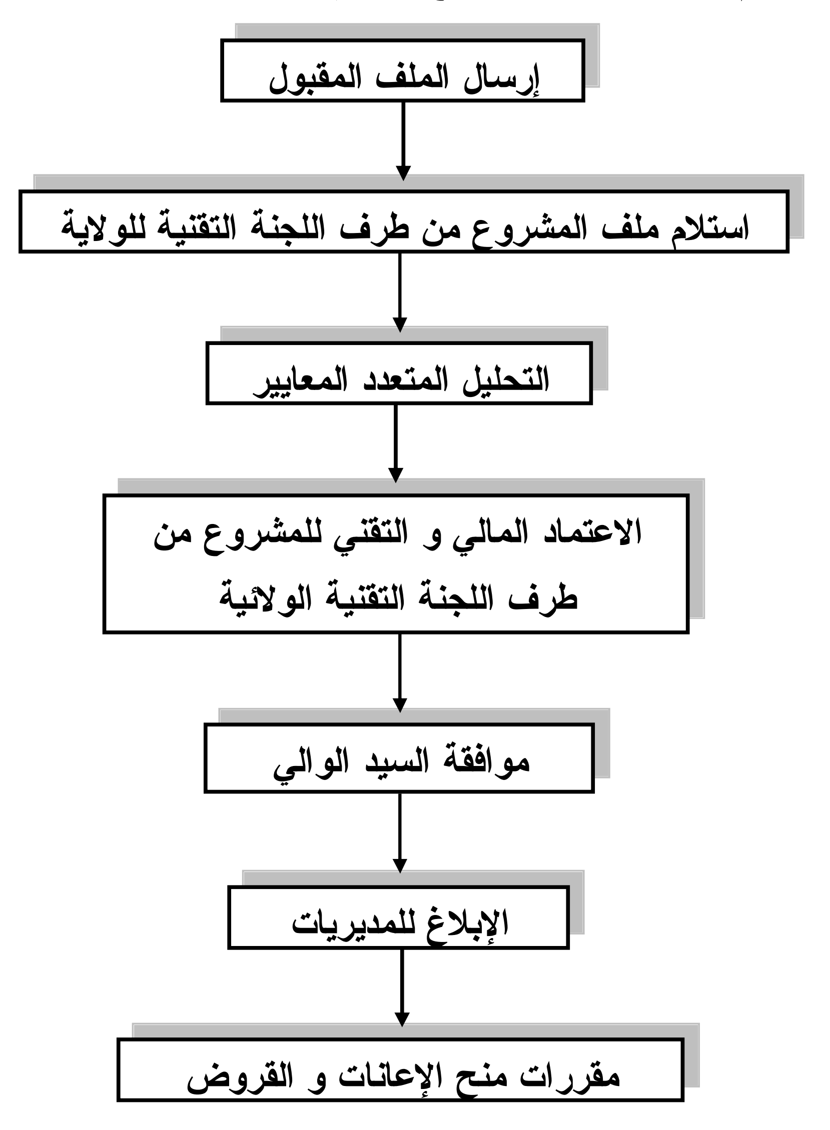
2-6 – المنفذ للمشروع جواري للتنمية الريفية:

يتعلق الأمر إما بمديرية المصالح الفلاحية أو بمحافظة الغابات، حسب الحالة ويعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة المشروع.

2-7 – المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية:

يعتبر المنخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية عضوا في المجموعة الريفية، وهو فاعل للمشروع ومستفيد من أعمال المشروع الجواري للتنمية الريفية في نفس الوقت.

نظام المصادقة على مشروع جواري للتنمية الريفية



خلاصة المبحث الأول

إن هدف توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية هو توفير الإطار ووضع إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في مسا ر ديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، و يشكل المشروع الجواري للتنمية الريفية أداة مفضلة لتحرير مبادرات السكان وإدماجهم في حركية التنمية لمجموعة العائلات على مستوى الدوار، المشتتة وعاء لكل الأعمال الرامية لتحسين داخلهم (أنشطة فلاحية + غابية + رعوية)، مؤسسات خدمات صغيرة ومتوسطة فلاحية، سياحية) والحصول على الخدمات الأساسية (السكن الريفي ، الكهرباء الريفية ، فك العزلة ، الصحة، التربية) ويشجع أيضا على التلاحم والتنسيق بين مختلف المستويات والتدخلات(الولاة، الرؤساء، الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية).

المبحث الثاني: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية في ولاية قسنطينة

مقدمة:

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية في ولاية قسنطينة امتدادا للعمليات المدعمة من الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية لتنمية المستثمرات الفلاحية، و هو موجه بالدرجة الأولى إلى البلديات الريفية الفقيرة و المعزولة، و تم تنفيذه بالمشاركة مع السكان المعنيين لتحقيق الأهداف التالية:

-التخفيف من التمييز بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية المجاورة.

-ترقية المجالات الفلاحية.

-التشجيع على استقرار و تثبيت و عودة السكان اللذين غادروا مناطقهم المعزولة التي تعرضت إلى هجومات خلال الأزمة الأمنية.

1-تطبيق المخطط بالولاية:

انطلق هدا المخطط بالولاية في مارس2003، و يتضمن 13 موقعا تتوزع على الإثني عشرة (12) بلدية التي تغطي مجال ولاية قسنطينة (الخريطة رقم(27))

1-1-خصائص المواقع:

تتوزع المواقع الثلاث عشر (12)عبر بلديات ولاية قسنطينة كما يمثلها الجدول

الجدول رقم-55- **توزيع المواقع عبر بلديات ولاية قسنطينة**

رقم الموقع	البلديات	المشته(الموقع)	عدد الأسر المستهدفة	عدد السكان
1	حامة بوزيان	القارف	37	220
2	ديدوش مراد	قرابة قصر الغلال	15	90
3	أولاد رحمون	بداوي	73	400
4	الخروب	قطار العيش	143	800
5	الخروب	خرشافة	20	136
6	عين السمارة	عين زبيرة	70	400
7	قسنطينة	تافرنت	300	1200
8	إبن زياد	أوجال	19	131
9	مسعود بوجريو	أولاد بوخالفة	43	267
10	زيغود يوسف	لمدودة	67	394
11	بني حميدان	جنان الباز	35	213
12	بن باديس	سيدي الحواس	35	208
13	عين عبيد	دوار الدوامس	48	375
المجموع		**13**	**896**	**4834**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

خ27

من الجدول نلاحظ أن كل بلدية من البلديات استفادت بموقع إلا بلدية الخروب بها موقعين (قطار العيش و خرشافة)، بلغ إجمالي السكان 4834 ساكن أي 896 أسرة، و أكبر عدد للسكان كان بموقع تافرنت ببلدية قسنطينة 1200 ساكن و300 أسرة، يليه موقع بداوي ببلدية أولاد رحمون بـــ:800 سلكن و 143أسرة.

1-2 برامج العمليات:

تعتمد على محورين أساسيين:

أ - التنمية الفلاحية -الغابية -الرعوية : développement agro-sylvo-pastoral

بالإضافة إلى عمليات حماية و استصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية للمواقع المدروسة، هدا المحور يشمل أيضا المشاريع التالية:

-استصلاح ألأراضي عن طريق الإمتياز و التحسين العقاري.

-غرس الأشجارالعلفية و المثمرة.

-تعبئة المصادر المائية.

- خلق وحدات إنتاجية للتربية الصغيرة العائلية.

ب - التنمية الاجتماعية –الإقتصادية:le développement socio-économique

تهدف إلى تثبيت السكان بأماكنهم و خلق الظروف المواتية للاستقرار و بالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية و هذا بوضع بنى تحتية حيوية:

* السكن الريفي
* الإنارة الريفية
* المدارس الابتدائية
* النقل

و يهدف إلى تقليص البطالة المتفاقمة بهذه المناطق، و التكفل بالشباب حاملي الشهادات (تقنيين،مهندسين)، سواء من مراكز التكوين المهني أو يتمتعون بمؤهلات لها علاقة مع العالم الريفي (خياطة- نسيج- طرز...الخ).

3-1 برنامج التنمية الريفية في ولاية قسنطينة:

يشمل 13موقعا للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية باجمالي 108عملية كما يمثلها الجدول:

الجدول رقم-56- **عدد العمليات للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية بالمواقع**

البلدية	الموقع	عدد العمليات
الحامة بوزيان	القارف	12
ديدوش مراد	قصر الكلال	09
أولاد رحمون	بداوي	06
الخروب	قطار العيش	11
	خرشافة	04
عين السمارة	عين زبيرة	07
قسنطينة	تافرنت	10
ابن زياد	أوجال	11
مسعود بوجريو	أولاد بوخالفة	13
زيغود يوسف	لمدودة	10
بن باديس	سيدي الحواس	04
عين أعبيد	دوار دوامس	05
بني حميدان	جنان الباز	06
المجموع		108

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة .2004

هناك تباين في توزيع العمليات بـــ 13موقع حيث نجد مواقع استفادت بـــ 09إلى 13عملية، و هذا بكل من موقع أولاد بوخالفة (مسعود بوجريو) 13 عملية، موقع القارف بـــ 12عملية (الحامة بوزيان)، موقع قطار العيش (الخروب) و موقع أوجال (ابن زياد) بـــ 11عملية لكل واحد منهما، موقع تافرنت (قسنطينة) و موقع المدودة (زيغود يوسف) بـــ 10عمليات لكل واحد منهما، و موقع قصر الكلال بـــ 09عمليات (ديدوش مراد)، أما المواقع الأخرى تنحصر العمليات ما بين 04إلى 07عمليات و تخص كل من موقع عين الزبيرة 07عمليات (عين السمارة)، بداوي و جنان الباز بـــ 06عمليات (أولاد رحمون، بني حميدان)، دوار الدوامس بـــ 05عمليات (عين أعبيد)، و موقع سيدي الحواس (بن باديس) و موقع خرشافة (الخروب) بـــ 04عمليات.

وتتمثل هذه العمليات في:

أ- ***عمليات تخص برنامج التنمية الفلاحية -الغابية -الرعوية:*** و هي:

التحسين العقاري، تهيئة الدروب، فتح الدروب، التصحيح السيلي، حفر الآبار، تهيئة الينابيع، تهيئة الطرق، غرس الأشجار العلفية، التربية الصغيرة، السدود الترابية و تثبيت حظائر الأغنام.

ب - *العمليات الاجتماعية الاقتصادية:* تتمثل في:

السكن الريفي، مدرسة قرآنية، فضاء للعب، النقل الجماعي و المدرسي، قاعة علاج، الخياطة و الطرز و الصرف الصحي.

1-4 حصيلة الإنجازات:

يقدر الغلاف المالي بـــ359.733.000 دج و يتوزع هذا المبلغ على المواقع المستهدفة كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم-57- **توزيع الغلاف المالي للاستثمار عبر المواقع المستهدفة**

رقم الموقع	البلديات	المواقع	مبلغ الإستثمار
1	حامة بوزيان	القراف	31.481.000
2	ديدوش مراد	قرابة كسر القلال	55.174.000
3	أولاد رحمون	بداوي	16.700.000
4	الخروب	قطار العيش	81.032.000
5	الخروب	خرشافة	2.350.000
6	عين السمارة	عين زبيرة	8.337.000
7	قسنطينة	تافرنت	52.109.000
8	ابن زياد	أوجال	26.062.000
9	مسعود بوجريو	أولاد بو خالفة	38.320.000
10	زيغود يوسف	لمدودة	36.748.000
11	بن حميدان	جنان الباز	.32.220.000
12	بن باديس	سيدي الحواس	8.040.000
13	عين عبيد	دوار دوامس	7.160.000
المجموع		**13**	**395.733.000**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2004

من الجدول نلاحظ أن أكبر غلاف مالي كان للموقع قطار العيش (بلدية الخروب) بـــ:81.032.000 دج ثم قرابة كسر القلال (ديدوش مراد) بـــ:55.174.000 دج، تاقرنت (قسنطينة)52.109.000 دج.

ا - العمليات الفلاحية - الغابية - الرعوية:(action agro-sylvo-pastorales)

تتوزع العمليات كما يمثلها الجدول التالي:

الجدول رقم-58- **إنجاز عمليات برنامج التنمية الفلاحية –الغابية- الرعوية في ولاية قسنطينة**

العمليات	الوحدة	الوحدة المحققة	الدعم المخصص(د.ج)	الدعم المحقق(د.ج)
التحسين العقاري	464 هـ	194 هـ	11.600.000	11.468000
تهيئة الدروب	38كلم	13كلم	9.500.000	9.038.727
فتح دروب	21كلم	5كلم	8.400.000	6.715.839
غرس الأشجار المثمرة	85كلم	77 هـ	5.95.000	5.700.00
التصحيح السيلي	20850م3	4800م3	52.125.000	52.125.000
تهيئة الينابيع	30	1	9.100.000	9.000.000
حفر الآبار	23	لم يشرع فيه بعد	8.140.000	-
غرس الأشجارالعلفية	15 هـ	3 هـ	1.200.000	100.000
تثبت حظائر للأغنام	5 هـ	1 هـ	275.000	275.000
المجموع			**106.290.000**	**95.322.564**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة2004

يتبين من الجدول الممثل أعلاه أن الدعم المخصص لعمليات برنامج التنمية الفلاحية –الغابية- الرعوية بلغ 106.290.000 د.ج و أكبر دعم مخصص لعملية التصحيح السيلي(correction torrentiells) بـ:52.125.000 د.ج،و عملية التحسين العقاري(amélioration fonciére) بـ11.600.000 د.ج، و تحقق منه 95322564دج أي 89.68% من إجمالي الدعم المخصص.

ب - العمليات الاجتماعية-الاقتصادية: Action socio-économique

تتو زع العمليات كالآتي:

الجدول رقم-59- **العمليات الاجتماعية-الاقتصادية**

العملية	العدد	الدعم المخصص دج	الدعم المحقق دج
السكن الريفي	153	180500000	في طريق الانجاز
إنشاء قاعات علاج	3	6968000	في طريق الانجاز
بناء مدارس قرآنية	2	9048000	في طريق الانجاز
المجموع		**196516000**	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة .2004

من الجدول يتبين أن السكن الريفي قد حضي بأكبر دعم في العمليات الاجتماعية الاقتصادية المواقع المستهدفة بــ 91.85%، و أكثر المواقع استفادة موقع المدودة ببلدية زيغود يوسف ب 50مسكن ريفي و بمبلغ 22500000دج، و موقع بوخالفة ببلدية مسعود بوجريو بــ 24مسكن ريفي و بمبلغ 12000000دج، في حين نجد ثلاث مواقع لم تستفد من هده السكنات و هي كل من موقع خرشافة ببلدية الخروب، سيدي الحواس ببلدية بن باديس، و دوار الدوامس ببلدية عين أعبيد.

ج- ***التربية الصغيرة:*** ترتكز التربية الصغيرة في الأنواع التالية:

الجدول رقم-60- توزيع **أنواع التربية**

أنواع التربية	الحجم المادي	عدد المستفيدين	ملاحظات
تربية النحل	730 خلية	73	منجزة
تربية الدواجن	8.800 دجاجة 88ديك	44	منجزة
تربية الديك الرومي	12.200 ديك رومي	28	منجزة
تربية الأرانب	204 أرنب	34	في طريق الإنجاز
المجموع		**179**	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة2004

كل العمليات المقترحة فيما يخص التنمية الفلاحية-الغابية – الرعوية بــ 13 موقع ممولة من طرف صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الاراضي عن طريق الإمتياز بــ 94 مليون دج بالإضافة إلى البرامج الجزئية لمديرية المصالح الفلاحية وحماية الغابات، والعمليات 48 شرع في تنفيذها.

خلاصة المبحث الثاني

إن الجهود المبذولة في إطار استراتيجية التنمية الريفية تندرج في سياق إحياء الأقاليم الريفية بما يتجاوز حدود منظور التجهيز و الهياكل القاعدية بالاعتماد على مخطط مرسوم وفقا لمسار تشاوري محليا و هذا من عدة أوجه (اقتصادية، اجتماعية، مؤسساتية، بيئوية و ثقافية... الخ).

و ما يمكن قوله أن هذا البرنامج (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية) الذي شرع في تنفيذه سنة 2003 اختار مواقع الأكثر فقر و عزلة من مجموع بلديات الولاية، في حين لا تزال المشاريع في طور الإنجاز إذ لم يمر عليها فترة تمكننا من تقييمه.

خلاصة الفصل الرابع

كشف الوسط الريفي عن تنوع في الوضعيات التي لا تسمح بالاستمرار في الخطط الشاملة الموحدة النمطية، وكدا تعقد الوضعيات و الاحتياجات المتعددة للسكان لا يمكن أن تكتفي هي الأخرى بتدخلات عمومية تجرى بدون تنسيق أو تلاحم فيما بينها، لقد عنى العالم الريفي من غياب سياسة تنموية ريفية بشكل حاد.

إن التنمية الريفية التي يحتاج إليها السكان هي التي تنظم توافق الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و تقوم على التزام أساسي و كامل و مسؤول من السلطات على المستوى المحلي و السكان المعنيين في إطار تنفيذ سياسة تساهمية فعالة، وهي أيضا تلك التي تسمح للإدارة بالتطوير لتصبح إدارة تقدم فعلا خدمات جوارية للمواطنين، ويندرج اعتماد فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية في هذا الإطار أداة تضمن انسجام التدخلات وتوافق القدرات الاقتصادية و الاجتماعية، باعتباره وسيلة عمل في الوسط الريفي وفعالا، فيجب أن تتواصل الجهود من أجل تكييف دائم لأدوات التدخل مع الأخذ بعين الاعتبار تبسيط الإجراءات لزيادة العرض من الخدمات العمومية وتسهيل الاستفادة منها فالتنشيط و المرافقة و المساهمة هي أيضا محاولة لبذل الجهود قصد تعميق مسار اللامركزية، يتعلق الأمر أيضا بالاعتماد على السلطات العمومية المحلية وخلق تناسق بين كل الفاعلين القائمين بالتنمية الريفية ووضع الشروط الملائمة لإنشاء علاقات تعاقدية بين الدولة و الجماعات المحلية والسكان الريفيين لتنفيذ الأهداف الخاصة بسياسة تهيئة الإقليم التي تضمن الحفاظ على هوية الأوساط الريفية و خصوصيتها ويثمن مواردها الطبيعية و البشرية و الثقافية ويزيد من جاذبيتها و تناسقيتها.

الخاتمة العامة

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كخطة تهدف إلى عصرنة وفعالية القطاع الفلاحي، مستثمرا المعرفة المستخلصة من التجار ب الفلاحية السابقة.

جاء هذا المخطط ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي سادت حتى ذلك الوقت و ليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي، فمسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي منذ 15سنة عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي و رد الإعتبار لبعده الإقتصادي لتكييف الفلاحة مع محيط وطني في تطور مستمر.

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أتى ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع الفلاح إلى مصاف العون الاقتصادي الحر و المسؤول عن اختياراته و ذلك باستعمال أدوات جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الإيجابية و الفعالة و المسؤولة للفلاحين.

وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع فالأدوات المساعدة هذه وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين الفلاح و شركة التأمين و الدولة.

و قد كان القرض الفلاحي عاملا حاسما فلولاه لكان يستحيل على الفلاحين القيام بالتركيب المالي الضروري لإنجاز مشاريعهم، يدعمه في ذلك عودة البنك إلى الاهتمام بتمويل الفلاحة.

و قبل انبعاث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضعت الدولة صندوقا وطنيا للتنمية الفلاحية (F.N.D.A)الذي يعمل على إحصاء الأراضي الصالحة للزراعة التي تمكن من الوصول إلى برنامج تنمية (الانتقال من صندوق الإحصاء و المحافظة على أراضي الدولة أي في المرحلة الانتقالية من السياسة الاشتراكية للبرالية). تم وضع برنامج إنعاش للقطاع الفلاحي (بواسطة الدعم) و بالتدريج و بسلسلة من التعديلات من صندوق إلى برنامج للتنمية الفلاحية ليصل إلى مخطط وطني للتنمية الفلاحية(PNDA).

و هذا الأخير مبرمج في الزمن (5سنوات على الأقل) و كذلك في المجال أي مبني على التنطيق (zonage) و تخصص كل مجال يتأقلم مع الزراعة المناسبة و هذا للوصول إلى مجال فلاحي وظيفي فعال.

و هاته السلسلة من التعديلات ليست تعديلات عقارية و لا تقديم عتاد لكن مبنية على **الدعم و الإعانات** (دعم و ليس قرض مواسم).

أما على مستوى ولاية قسنطينة يتبين لنا أنها تزخر بإمكانيات هامة ومميزة، تتنوع و تتباين من الشمال إلى الجنوب، فهي تختلف من حيث المظاهر الطبوغرافية السائدة من جبال إلى أحواض و سهول عليا في الجنوب، نجدها في الشمال متضرسة ذات إنحدارات شديدة، أما المنطقة الوسطى و التي تشمل الأحواض لها مميزات مؤهلة للقيام بمختلف النشاطات الفلاحية، إلا أن عائق المستثمرات ذات الأحجام الصغيرة فيها كبير كبلدية الحامة بوزيان، و المنطقة الجنوبية تتميز أيضا بمؤهلات لكن العائق الوحيد هو المناخ حيث التساقط محصور ما بين 400 - 450 ملم سنويا.

و هذا المجال شهد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أرضه و قد مر بعدة مراحل المتمثلة في:

1- الدراسة التقنية:

يهدف إلى التحكم في الإنتاج و المر دودية و ذلك بـــ:

* تحديد المؤهلات الزراعية للولاية بتقسيم المجال إلى مناطق متجانسة(بهدف التخصص المجالي للزراعة حسب مؤهلات المجال المتواجدة به (نوع التربة، تواجد المياه... الخ)

* إحصاء كل المستثمرات المؤهلة للاستفادة من الدعم بضبط ملفاتها و تسليم بطاقة الفلاح

* وضع بطاقات تقنية للفروع المناسبة للمجال تضم قائمة محددة للعمليات أو النشاطات المدعمة لتسهيل المسار التقني و سقف مبلغ الدعم لكل عملية (موحد لجميع المستثمرات مهما كان هيكلها العقاري خاص أو عام).

2- **التطبيق المجالي للمخطط**:

و من أهم نتائجه:

* لم ينخرط في المخطط إلا ثلث مستثمرات الولاية فقط.

* 70 من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالولاية عولجت في إطار المخطط رغم قلة عدد المستثمرات المنخرطة إلا أن المساحة المعالجة تعتبر عاملا إيجابيا خاصة في مجال الحبوب.

*بروز القطاع العام (المستثمرات الجماعية و المزارع النموذجية) كمستفيد أول.

*سيطرة فرع تكثيف الحبوب بسبب خصوصية مجال الولاية إلى جانب ذلك ساعد المخطط على تنمية فروع أخرى: تنمية الري الفلاحي، غرس الأشجار المثمرة، تربية النحل، بالإضافة إلى تنمية التبريد.

3- الجانب المالي:

خصصت إعانات مالية معتبرة وزعت بطريقة منظمة مما مكن من تقييم دقيق للحاجيات المالية لكل فرع من الفروع، مثل 1 هـــ من تكثيف الحبوب يحتاج إلى 9000 دج للقيام بكل العمليات الزراعية اللازمة (حرث، تسميد، محاربة الأعشاب الضارة..إلخ) لكن هناك تفاوت بين البلديات حيث نجد بلديات الجزء الشرقي والجنوبي المستفيد الأول (عين اعبيد، ابن باديس، الخروب و أولاد رحمون).

4- الجانب الاجتماعي:

تكفل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية بجزء فقط من فلاحي ولاية قسنطينة، و لهذا يتبين أن الوسط الريفي يحتاج إلى تكفل أوسع و ضرورة وضع استراتيجية للتكفل به بوضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية.

- و يبقى تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في وسط الحبوب صعب جدا لأن هناك عناصر تتدخل و تتحكم في الإنتاج (مثلا المناخ).

- المدة الزمنية قليلة ثلاث سنوات لابد من انتظار مدة طويلة خاصة (المشاريع طويلة المدى).

- ومهما كان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قدم نتائج عديدة من أبرزها تقديم إعانات مالية هامة للفلاحين لإنجاز مشاريعهم.

- الوصول الى نتائج مقبولة رغم قلة العتاد، وأحسن نتيجة هو توصل الفلاح إلى إستثمار المال و المجهود و تنظيم الوقت والأشغال (إتباع المسارات التقنية اللازمة لإنجاز مشاريعهم).

- لابد من مواصلة مجهودات التنمية و ضبطها لسماح للفلاح بتقوية علاقته مع المجال.

- إن الغاية من الدعم بهذه النسب المرتفعة هو رفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية بالمستثمرة، لتمكين المستثمر من تحقيق فائض مالي ليكون منه رأس مال يمكنه من التمويل الذاتي، ليواصل العمل بإحترام المسار التقني لتكثيف الحبوب و كذا في المجالات الأخرى الذي يجرى تدريبه عليها لعدة سنوات، و لكن السؤال الذي يطرح هو: هل الفلاح ينظر الى هذا المخطط من نفس الزاوية و يريد تحقيق نفس الأهداف التي ترمي إليها الدولة ؟

التوصيات:

من جانبنا فإننا نؤكد على مجموعة من التوصيات، نرى أن الأخذ بها سيساهم في تحسين أوضاع القطاع الفلاحي و تنميته.

1- تعميق التفكير حول الهياكل الفلاحية و إعطاء المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر هي الأغلبية، ويجب إعطاء كل الأهمية اللازمة لتحضير انفتاح السوق الوطني للمنافسة الدولية

2- مواصلة العمل على مكافحة التفكك الكبير للمستثمرات الفلاحية التي تعتبر خطرا حقيقيا على النشاط الفلاحي خاصة بالقطاع الخاص (تقسيم الأراضي بين الورثة).

3- مواصلة الجهود في مجال تعميم استعمال التقنيات المقتصدة للماء.

4- ترقية الحوار والمشاركة عن طريق تقوية دور المنظمات النقابية، وبين القطاعات وتنمية الحركة الجمعوية على العموم.

5- إعطاء ديناميكية وتدعيم مبادرة "الفلاحين الشباب ".

6- تدعيم وضع سياسة حقيقية للغذاء و التغذية.

7- تدعيم البحث العلمي و حماية و تثمين الميراث الجيني الوطني.

8- إعطاء الأولوية لنشاطات الإرشاد (vulgarisation) لصالح كل الفلاحين.

9- تدعيم إمكانيات الدولة لكي تسمح لها بالنشاط الفعلي بخصوص مهامها في ميدان الخبرة والمراقبة الصحية.

10- التأكيد على أهمية وضرورة التنمية الريفية كونها بعدا أساسيا و أداة هامة في تعميق وتدعيم السياسة الفلاحية الجديدة

11- مواصلة سياسة تكيف أنظمة الإنتاج على كل المستويات، حماية الأرض والأنظمة البيئية.

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

ملخص

يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مرحلة هامة نحو ليبرالية القطاع الفلاحي الجزائري حيث عوض برنامج تدعيم الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي يهدف إلى خلق علاقات جديدة بين الإنسان و الأرض، يرتكز على تنظيم جديد للقطاع الفلاحي بوضع ازدواجية التأطير القريبة من تلك التي تعتمد عليها الدول ذات الإقتصاد الليبرالي بواسطة الغرفة الفلاحية التي تمثل جمعيات للمنتجين و تقرر عمليات التنمية الفلاحية إلى جانب مديرية المصالح الفلاحية التي توجه و تراقب برامج الاستصلاح الفلاحي.

إن إستعمال و تسيير المجال الفلاحي يجب أن يكون أكثر صرامة و هذا بتطبيق التنطيق الفلاحي حيث المتابعة من صلاحيات مديرية المصالح الفلاحية التي تحدد التوجه الأحسن لكل المجال.

و يعمل هذا المخطط على تقديم مساعدات للفلاحين خاصة الذين يمارسون برامج التكثيف الفلاحي بوسائل مالية هامة، الموزعة و المسيرة من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

يرتكز عمل البحث على تحليل عميق لأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال القراءة المتأنية و الدقيقة لمجموعة النصوص القانونية للسياسة الجديدة للفلاحة يستند تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة على تحديد عوامل التحليل(نسبة المنخرطين للفلاحين، المساحة المعالجة، الفروع المدعمة)، مستويات التحليل(المستثمرات، البلدية ، الولاية).

لقد سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الإقتصادي و الإجتماعي لهذه السياسة.

المفردات الأساسية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، السياسة الفلاحية، الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، المستثمرات ، الفلاحين ، الفروع ، التنطيق.

Résumé

Le plan national du développement agricole constitue une étape importante vers la libéralisation de l'agriculture algérienne.

Le programme de soutien mis en place pour aider les unités de production du secteur public a été remplacé par un plan national de développement agricole.

Ce plan propose de nouveaux rapports entre l'homme et le terre fondés sur Une nouvelle organisation du secteur agricole, mise en place d'une structure d'encadrement bicéphale proche de celle des pays a économie libérale.

La chambre d'agriculture représente les associations des producteurs, et décide des actions de développement agricole.

La direction des services agricoles (DSA) oriente et contrôle les programmes des mises en valeur agricoles.

Une utilisation et une gestion plus rigoureuse de l'espace agricole : le zonage agricole, établi par les compétences de la DSA, détermine les meilleures affectations de chaque espace.

Des aides conséquentes aux agriculteurs qui pratiquent les programmes d'intensification agricole : des moyens financiers importants sont distribués et gérés par le FNRDA.

Ce travail de recherche propose :

Une analyse approfondie des objectifs du PNDA à travers une lecture attentive de l'ensemble des textes régissant la nouvelle politique agricole.

L'application du PNDA dans la wilaya de Constantine consiste à définir :

- Des critères d'analyse (taux de participation des fellahs, superficies concernées, filières soutenues)
- Des niveaux d'analyse (exploitation, commune, la wilaya)

Les résultats obtenus : permettent de mesurer l'impact économique et social de cette politique.

Mots clés : plan national du développement agricole, politique agricole, Fond national de régulation et du développement agricole, Exploitations, Les fellahs, Les filières soutenues, zonage agricole .

Summary

The national plan of agricultural development constitutes an important phase toward the Algerian agriculture liberalization.

The sustaining program applied to help the production unities of public sector was replaced by a national plan of agricultural development.

This plan proposes a new rapport between man and soil based on:

- A new organization of agricultural sector: formation of a dual framework structure similar to the liberal economic countries one.
- The Agricultural chamber represents producer's associations and decides the agricultural development actions.

The agriculturals services administration ASA. Streers and controles the programs of agricultural révalorization.

The use and management of agricultural area is must strict the agricultural zoning established by the efficient members of the agricultural services administration, determined the better affectation in each area.

A consequential sustenance's and helps are given to the agriculturists who practice the intensive culture programs important financial tools are delivered and managed by the FNRDA.

This research work proposes:

- Deep analysis of aims of PNDA by using an attentive reading of all stipulations and texts which govern the new agricultural policy.

The PNDA's application in Constantine (district) wilaya is based to define:

Analysis criteria (fellahs level participation, superficies concerned, sustained branches)

The analysis levels (exploitation, municipalities, wilaya district)

The results permitted to measure the social and économic impact of this policy.

<u>Key words:</u>

National plan of agricultural development- agricultural policy, national fund of agricultural regulation and development exploitations, the Fellahs, sustained branches.